



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الحاج لخضر - باتئة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي

إشراف: أ.د. الطاهر هارون إعداد الطالب: رفيق نسزاري

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة		
مقررا	جـــامعة	أستساذ التعليم العالي	أ.د. الطاهر هارون
عضوا	جــامعة		
عضوا	جسامعة		

السنـــة الجــامعية: 2008/2007

بسم الله الرحمن الرحيم

{اقرأ باسم ربك الذي خلق (01) خلق الإنسن من علق (02) اقرأ وربك الأكرم (03) الذي علم بالقلم (04) علم الإنسن ما لم يعلم (05)}

صدق الله العظيم

الآيات1، 2، 3، 4، 5 من سورة العلق

الإهداء

إلى أبر عمه و أمر عمرها.

إلى أسرتي الصغيرة التي تحملت معي عناء إعداد هذه المذكرة.

زوجتي، وابنتي ريان

إلى إخوت ي وكل الأحباب والأصدق اع.

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

تشكرات

أشكر الله الذي وفقنى في إتمام هذه المذكرة.

أتقدم بفائق الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور الطاهر هارون الذي لم يبخل علي بتوجهاته القيمة، وانتقاداته الهادفة التي أدت إلى إخراج هذه المذكرة في صورتها وشكلها النهائي.

كما أنني أجد نفسي مدينا بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة والعون من قريب أو من بعيد، وهنا أشكر بالخصوص الأستاذ عبد الرزاق كبوط الذي كان بمثابة السند اللازم لإنجاز هذه المذكرة.

فأشكرهم جزيل الشكر.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمــــة العامة
7	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
8	مقدمة
9	المبحث الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر
9	أولا: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية
11	ثانيا: نظريات عدم كمال السوق
14	ثللثًا: نظرية دورة حياة المنتج/ المنتج الدولي
18	رابعا: نظرية الموقع
20	خامسا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية
21	سادسا: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي
24	المبحث الثاني: مفهوم و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
24	أولا: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
28	ثانيا: تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي
39	ثلثًا: دور الشركات العابرة للقارات الداعم لملاستثمار الأجنبي المباشر
41	رابعا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر
44	خامسا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
49	خلاصة القصل الأول
50	الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
51	مقدمة
52	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له
52	أولا: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

ثانيا : مقياس النمو الاقتصادي	54
المبحث الثاني: النفسير الكنزي والنيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	56
أولا: التحليل الكنزي J.M.Keynes	57
ثانی ا: نموذج هارود- دومار Roy Harrod-Evsey Domar	58
ثاثثا : نموذج سولو - سوان Solow- Swan	61
رابعا: نموج سولو مع رأس المال البشري	64
خامسا : نموذج Pradeep Agrawal	66
المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	68
أولا: نماذج النمو الداخلي	68
ثانيا : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد النقدم النكنولوجي	71
ثاثث ا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية	74
رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	76
خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية	79
خلاصة الفصل الثاني	81
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية	82
مقدمة	83
المبحث الأولى: المناخ الاستثماري في الدول المغاربية	84
أولا: المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في المغرب	84
ثانيا: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	86
ثالثًا: الإطار القانوني لـالسنثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	88
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية	90
أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	90
ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	99
ثالثًا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	105

فلاصة الفصل الثالث
لفصل الرابع: دراسة قياس تأثير الاستثمار الأجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في
نونس، المغرب، الجزائر
عدمة
لمبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم
ولا: الدراسات التطبيقية السابقة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
النيا: تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة
الثثا: الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج
لمبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
ولا: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي على عوامل النمو الاقتصادي
النيا: قياس واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس، الجزائر والمغرب
خلاصة الفصل الرابع
لخاتمـــة العامة
نائمة المصادر والمراجع
قائمة الملاحق

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
29	مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي والإنتاج الدولي، 1982-2005	1
33	لتوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر 1994-2005	2
35	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2003 و 2004 و 2005)	3
42	التغييرات في اللوائح الوطنية 1992 – 2005	4
91	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات الخوصصة	5
93	تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	6
96	مساهمة الدول في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال عام 2005	7
98	التوزيع القطاعي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال الفترة (2000-2005)	8
100	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	9
102	توزيع الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس حسب البلدان إلى غاية 2005	10
104	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تونس 2005	11
104	تدفقات الاستثمار الأجنبي في الصناعات المعملية	12
105	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	13
106	مقارنة القدرات المطلقة للجزائر مع دول المغرب العربي ودول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1991-2005	14
109	أهم سبع دول مستثمرة في الجزائر خلال عام 2005	15
109	الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 1995-2005 والمرخص لها وفق القطر المضيف	16
120	ملخص لبعض الدراسات التجريبية السابقة لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي	17
128	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات. طريقة التقدير (2MCO)/ المتغير التابع: الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	18
130	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي. طريقة التقدير (2MCO)/ المتغير التابع: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	19
132	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري. طريقة التقدير (2MCO)/ المتغير التابع: رأس المال البشري كنسبة من التعليم الثانوي	20

134	نتائج تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. طريقة التقدير (2MCO)/ المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر	21
	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصاد. طريقة التقدير (2MCO) /المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي للفرد	

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
15	مراحل دورة حياة المنتج	1
34	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أكبر 20 اقتصادا، 2004-2005	2
36	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاقتصادات النامية والانتقالية 1980- 2005	3
38	عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود حسب القطاع، 2004-2005	4
63	النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي	5
92	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الخوصصة و خارجها الخاصة بالمغرب خلال الفترة 1993-2005	6
94	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 1980-2005	7
95	الدول الأساسية المستثمرة في المغرب خلل الفترة 1997-2004	8
103	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تونس 2005	9
107	اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض دول شمال إفريقيا من 1975-	10

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
153	جدول البيانات الخاص بتونس في الفترة 1991-2005	1
154	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 1991-2005، 1993-2005.	2
155	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1999	3
156	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين 1991- 2005، 2005 - 2005	4
157	نتائج تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين 1991-2005، 2005-1993	5
158	نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين	6
159	جدول البيانات الخاص بالجزائر في الفترة 1991-2005	7
160	تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 1991-2005، 2001-2000	8
161	تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين 1991-2001، 1991-2001	9
162	تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1999	10
163	تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين 1991- 2005، 1991-1996	11
164	تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1998. 1998	12
165	جدول البيانات الخاص بالمغرب في الفترة 1991-2005	13
166	تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 1991-2005، 2005، 1998-2005	14
167	تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين 2001-2005، 1991-2003	15

168	قدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين 1991- 2005، 1991-2002.	16
169	قدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين 1991-2005، 1991-2004.	17
170	قدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين 1991-2005، 1991- 2003	

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير علي تمويل الاقتصاد بصفة خاصة، وعلى التتمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي في ظل تغيرات مصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، خلافا لما كان عليه في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من انعدام الثقة فيما يمكن أن تمثله تلك الاستثمارات، حيث اعتبرت كثير من الدول أن الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا حقيقيا وعامل يهدد سيادة تلك الدول، واستغلال ثرواتها الشيء الذي أدى إلى تجاهل تأثيراتها على النمو الاقتصادي، إلا أن الاستثمارات الأجنبية وما تتميز بها من نقل لتكنولوجيا حديثة، وإسهامها في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإداريـة والتنظيمية العالية والتي أكدتها واهتمت بها النماذج النيوكلاسيكية Solow-Swan والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي الداخلي كنموذج Romer-Lucas-Barro، تلك المميزات جعلت معظم الدول تتسابق إلى منح التدابير والتحفيزات وتحديث تشريعاتها لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل تواجد فجوة (الادخار -الاستثمار) والصادرات والواردات ومواجهتها للعديد من المشكلات كأزمة المديونية الخارجية، نتيجة اعتمادها على القروض الخارجية، وتعد دول المغرب العربي من الدول النامية التي عانت من مشكلات اقتصادية كلية، في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين حيث ارتفعت مديونيتها الخارجية، ووجود عجز في موازناتها العامة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وانخفاض كل من الادخار والاستثمار ونتيجة لـذلك قامـت الـدول المغاربية بإجراء إصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات مع تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي ساعد على توفير بيئة جديدة للاستثمار، ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ازداد الاهتمام بمحاولة قياس مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، كعامل مستقل أو من خلال وجود عوامل ومتغيرات تتفاعل معه وذلك باستعمال نماذج متعددة فقد أكدت بعض الدراسات الأثــر الإيجــابـي للاســتثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في حين شككت دراسات أخرى في آثاره في تحقيق

هدف النمو في الأجل الطويل ويتضح مما سبق باختلاف تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى وهذا ما يدفعنا للتساؤل والبحث عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من المغرب، تونس، الجزائر، من خلال دراسة والبحث عن العوامل المميزة للاقتصاديات المغاربية والتي من شأنها تحديد تلك العلاقة بالسلب أو الإيجاب وهذا ما يمثل محور دراستنا.

أولا: الإشكالية.

يشكل دراسة موضوع قياس تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادي احد أهم الانشغالات التي تطرق إليها الاقتصاديون من خلل الدراسات المتعددة التي قاموا بها، مستعملين في ذلك عدة نماذج وبيانات لتحديد المعايير والضوابط التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وتمثلت المشكلة الأساسية في الجدال القائم في الدراسات التطبيقية، حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو بالسلب، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن التأثير الايجابي كان نتيجة التكنولوجيا العالية والحديثة المصاحبة لتلك الاستثمارات، والتي تؤدي إلى زيادة عوائد عوامل الإنتاج والحد من فجوة الادخار والاستثمار، إضافة إلى قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بتحفيز الاستثمار المحلى في الدول المضيفة وما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي، فيما أكدت در اسات أخرى عكس ذلك حيث أدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الاستثمار المحلى بسبب عدم قدرة الشركات المحلية على مواجهة ومنافسة الشركات الأجنبية والناتجة أساسا من فرق التكنولوجيا المطبقة، والطرق الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق، وتوصلت دراسات أخرى على أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى يعتمد على المقومات التي تتميز بها كل دولة على حدى والتحفيزات والمناخ الاستثماري الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات واستلاكهم للمقومات التكنولوجية التي تساعد الدول المضيفة على تحقيق ذلك، في عالم تز ايدت فيه حركة رؤوس الأموال خاصة منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الدول النامية، منها

دول المغرب العربي التي استقطبت نسبة من تلك الاستثمارات في محاولة منها رفع وتحسين معدلات نموها الاقتصادي وذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها.

من خلال ما سبق نحاول دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس، الجزائر والمغرب وبالتالي التعرف على نوعية هذا التأثير.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر، المغرب؟
 - ما هي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟
 - ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل بلد؟ ثانيا: فرضيات الدراسة.

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر تأثيرا إيجابيا على عوامل النمو الاقتصادي.
 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

ثالثا: أهمية وأهداف الدراسة.

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في كونه يسعى إلى:

- محاولة إبراز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- محاولة البحث عن طرق قياس علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي عن طريق استخدام نماذج النمو الداخلي واستعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية والتعبير عنها كميا.
 - محاولة إضافة شيء جديد للدر اسات السابقة في هذا الميدان.

رابعا: الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

لقد تم تحديد فترة الدراسة لكل من تونس، الجزائر، المغرب على مدى خمسة عشرة عاما (1991-2005) نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة وبداية دخول القطاع الخاص المحلى

والأجنبي في مشاركته في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وصدور قوانين الاستثمار الفعلية في تلك الدول.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

يمكن إجمال الأسباب الأساسية والجوهرية إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- اعتماد الدول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا هاما للتمويل وتطوير القطاع الاقتصادي وزيادة معدلات نموه وبالتالي حاجة الدول المغاربية لدعم الإصلاحات التي باشرتها منذ فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين.
- محاولة تسليط الضوء على اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره عاملا يساهم في التأثير على النمو الاقتصادي.
- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي عالجت هذا الموضوع، وخاصة فيما يخص استقطاب المنطقة المغاربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فتح المجال لمحاولة دراسته.
- الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع، والتعمق فيه، وإزالة الكثير من الغموض بشأنه كخطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.

سادسا: منهجية البحث.

جاءت الدراسة في أربعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الفصل الثاني فرعي فيه ضرورة التعرض إلى دراسة علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتطبيقية من خلال التعرض لدراسة العلاقة بين المتغيرين في إطار التحليل النيوكلاسيكي والتحليل الحديث وخصص الفصل الثالث ليتناول واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية والجهود التي بذلتها تلك الدول لتوفير مناخ استثماري مشجع لجذب المزيد من الاستثمارات وقد تعرض الفصل الرابع لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس، الجزائر، المغرب، وذلك لاختبار ومحاولة تأكيد أو نفي فرضية الدراسة.

ونظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري للدراسة، واستخدام الأساليب الكمية والقياسية في قياس العلاقات بين المتغيرات، ولإنجاز هذا العمل فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية، واللغات الأجنبية والاستعانة بالمجلات والدوريات والبحوث المتخصصة الوطنية والدولية، واستخدام البيانات والإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، وللتأكد من مصداقية تلك البيانات يتم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوب هذه البيانات من أخطاء سواء كانت متعمدة أم غير متعمدة.

سابعا: صعوبات البحث.

من البديهي القول أن إعداد هذه الدراسة لا يخلو من بعض المشاكل التي واجهها الباحث أثناء إنجازه لهذا العمل، وأهمها يتمثل في نقص المراجع وصعوبة الحصول على الإحصائيات، واستخدام البرمجة "برنامج Eviews"، وكيفية استعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة لقياس النموذج.

القصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة.

شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتماما واسعا بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات، حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية لاسيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التنفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد أعطى الاستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن اعتباره مؤسرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و الأسواق، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، ونتيجة لـذلك أصبحت الحكومات نتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تـدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لنفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما سبق ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كان من الضروري استعراض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة.

المبحث الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسع حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى، وصاحب ذلك تطورا سريعا في التكنولوجيا ودخل خلاله الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، ومثلت التغيرات السياسة والاقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث والتي أدت إلى ظهور العولمة وظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، ودخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة زادت أهميته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي زاد من أهمية دراسته، ودفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء نحو تطوير نظرية علمية اشرح تلك الظاهرة، فكان أول من فتح الطريق للبحث الحديث حول ظاهرة الشركات العابرة للقارات والاستثمار الأجنبي المباشر ستيفن هايمر، وشار كند لبرغر وريموند فيرنون في الولايات المتحدة الأمريكية وجون دنينغ في بريطانيا وميشالي في فرنسا وكوجيما في اليابان.

وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل الجوهري، والذي حاول الاقتصاديون الإجابة عليه منذ الستينيات من القرن العشرين عقب انتشار الشركات العابرة للقارات ذات الأصل الأمريكي إلى أوروبا، وهو لماذا يفضل المستثمر الأجنبي أو الشركات العابرة للقارات الاستثمار في دولة ما دون غيرها؟

لقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج والنظريات والمناهج.

وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الاتجاهات الفكرية لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال عرض أهم النظريات ثم تقييمها، والتي تعتبر أكثر شيوعا وذلك على النحو التالى:

أولا: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال، والبرامج التعليمية، رغم

إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالى من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال ⁽¹⁾.

لم تستطع النظرية النيو كالسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة، ولـم يشـرح النمـوذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين Ohlin لقيت قبو لا في الحقبتين اللاحقتين لظهور هما، لكن بعد عشرون عاما أصبح أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية (²⁾.

إن هدف تعظيم الربح، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حجم السوق...الخ، إضافة إلى عدم تفسير ها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياسا على

أ- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002)، ص. 44. ²- نفس المرجع، ص. 47.

حركة التجارة هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر ولا يستطيع المصدر أو المستورد التأثير على حركة الأسعار (1).

ثانيا: نظريات عدم كمال السوق.

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب القيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة (2) والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، كريموند فيرنون Raymond Vernon وستيفن هيمر Haymen Steven وشارل كيند لبرغر Kind Leberger أن قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج، ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام

I- نظرية الميزة الاحتكارية.

تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، وتتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، وظهر هذا النموذج أو لا في تحليل ستيفن هايمر Steven Haymer الذي اعتبر أن الدافع الأساسي والرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة تلك الشركات في السيطرة على السوق الخارجي، واعتبر أن الميزة الناتجة عن الابتكار هي العامل الأساسي لقيام تلك الشركات باستغلالها عن

¹⁻ سعيد محمد السيد، الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1986)، ص.ص. 24-25.
2- احتكار القلة: نتمثل حالة سوق احتكار القلة، في وجود أكثر من بائع داخل السوق، بحيث أن عدد هؤلاء قليل مما يجعل أية عمليات منعزلة يقوم بها أحد الباعة في السوق تؤثر على الباعة الآخرين ومنه يمكن اعتبار كل الباعة داخل هذه السوق في وضعية ترابط متبادل، لمزيد من المعلومات أنظر: هارون الطاهر وبلمرابط أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي (باتنة: مطبعة عمار قرفي، 1998)، ص.ص.

طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الميزات تمكن الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي، وتأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال فالشركات تقوم بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي أو المهارات العالية في التسويق والتي تمتلكها الشركات الأجنبية وأوضح هايمر Haymer أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتمادا على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (1)، الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خالل المستثمار الأجنبي المباشر (2).

- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

واستنادا إلى أطروحة هايمر Haymer أوضح كيندلبرغر Kend Leberger أن هناك أربعة أشكال من نقائص السوق تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت تلك النقائص في عدم كمال المنافسة في كل من سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج واقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق والتحديدات الحكومية.

فالنظرية الاحتكارية تؤكد على نموذج الاستثمار الدفاعي، حيث أن الشركات الكبرى تبادر وتتجه لإنشاء فروع لها بالخارج، لغرض القضاء على منافسيها، بالرغم من أنها قد لا تكون مربحة كقيام شركة كولا Cola بفتح مصنع لها في دولة، لأنها إن لم تفعل ذلك ستقوم شركة أخرى مثل كوكا كولا بإنشاء فرع لها في تلك الدولة، وأوضح كينكر بوكار Kinker Bokar عام 1973 بأن الشركات العابرة للقارات يتبع بعضها البعض متجها إلى أسواق جديدة، كإستراتيجية دفاعية حيث أنه في ظل

¹⁻ سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1978)، ص. 49.

 $^{^{2}}$ - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.ص. 49-50.

الأوضاع الاحتكارية وبمجرد قيام الشركة بإنشاء فروع لها في الخارج، فإن الشركات الأخرى تتتهج نفس المنهج لمواجهة نشاط الشركة الأولى (1).

لقد أوضح كلا من كوجيما Kogima وأوزاوا Ozowa أن النموذج الاحتكاري تتولاه أمريكا التي تركز على الصناعات التي تتمتع الدولة الأم بميزة تنافسية، والدولة المضيفة ليست لديها ذات الميزة، عكس الاستثمارات اليابانية التي تتركز في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية، معتمدة على نقل تكنولوجيا كثيفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها، اقتتاؤها ونشرها وحتى تحسينها وخلص كوجيما Kojima إلى أن النموذج الاحتكاري لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر قد فشل في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق.

II- نظرية تدويل الإنتاج.

تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية فقد أوضح رغمان Rugman 1981-1982 بأن عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي محل سيطرة (2) الشركة وأن الشركات العابرة للقارات تعبر الحدود لاستغلال ميزاتها في صورة الحجم الكبير وحماية أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص للاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها.

III - نظرية عدم كمال سوق رأس المال.

وفقا لـ ألبير Alber، فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل

أ- رضا، عبد السلام، مرجع سابق، ص. 50.

²- نفس المرجع، ص. 53.

في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهذا ما حصل عندما يكون الدولار قويا، فهذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين واستفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة وكذا الشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الثمانينيات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.

لكن ألبير Alber لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا، وفشلت هذه النظرية في تفسير الاستثمارات من الدول النامية، لأنه لا وجود لأسواق رأس المال، كما أن الصرف الخارجي مقيد ومحدود من قبل الدولة كما أن الاستثمار يكون من مصادر متعددة ومن دول مختلفة (1).

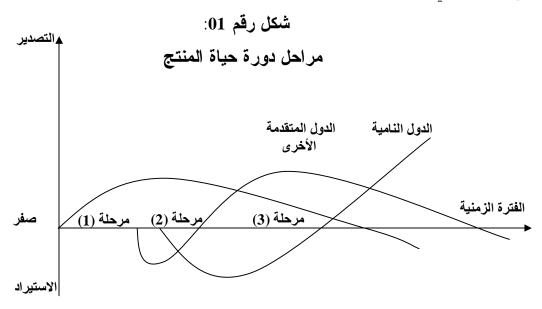
ثالثًا: نظرية دورة حياة المنتج /المنتج الدولي.

لقد كان لعلماء الاقتصاد الفضل الكبير في تقديم وتطوير هذه النظرية وذلك خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ظهر تصوران، يتضمن أولهما ثلاث مراحل هي المنتوج الجديد، المنتوج النامي، المنتوج الناضج، أما التصور الثاني فقد قدمه ريموند فيرنون Raymond Vernon من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النصوج، الانحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المنقدمة خارج حدود الدولة الأم.

-

¹⁻ رضا عبد السلام ، مرجع سابق، ص.ص.54-55.

وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدم "فيرنون" هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية أعلى النحو التالى:



الولايات المتحدة (مصدر/ صاحبة الاختراع)

Source: Onkivisit and J.Shaw, "An examination of international product life cycle an dits application within marketing", P.74.

I- مرحلة الإنتاج (الظهور) والبيع في السوق المحلى.

تتميز مرحلة المنتج الجديد بالإنفاق الكبير والتكلفة العالية، وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، ويكون عدد الشركات محدودا لفترة مما يجعل السوق في وضع احتكاري، حيث يكون المنتج كثيف التكنولوجيا، ومرتفع التكاليف والسعر والناجم عن عمليات البحث والتطوير⁽²⁾، إلى جانب ذلك تقاد هناك حمالات إعلانية مكثفة لإدخال المنتج الجديد إلى السوق، أو تحسين منتج جديد ويتم ذلك غالبا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون البداية من خلال تسويق المنتج المحلي، حتى يسهل إجراء التغيرات المطلوبة حيث تكون مرونة الطلب السعرية ضعيفة خلال تلك الفترة، وهذا ما يفسر ظهور المنتج في البلاد المتميزة بالدخول

 $^{^{1}}$ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص. 62.

الفردية المرتفعة (الولايات المتحدة الأمريكية) القادر على دفع هذا الثمن في غياب المنافسة في تلك المرحلة فإن الشركة صاحبة الاختراع لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة وقد تظهر في هذه المرحلة فرص تصديرية إلى دول متقدمة تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع أفراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي⁽¹⁾.

II - مرحلة النمو والتصدير.

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتوج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتوج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها (2).

III- مرحلة المنتج الناضج.

في هذه المرحلة يشهد المنتج نموا سريعا يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة بالظهور خلال هذه المرحلة، وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا إستراتيجيا ويصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، وتتخفض كثافة عنصر البحث العلمي وتظهر إلى جانب ذلك بعض البدائل ويصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في السوق المحلي الخاص بالدولة الأم⁽³⁾. فالشركات صاحبة الإبداع تبدأ في عملية الانتشار نحو الدول التي تتمتع بهيكل طلب ومستوى دخل مماثل وتبرز أولي

 $^{^{1}}$ - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 57.

 $^{^{2}}$ على عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1 (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 2

³⁻ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004)، ص. 63.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى، نظرا لارتفاع كثافة رأس المال فيها وحسب فيرنون يحدث الاستثمار عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية، مضافا إليها تكلفة النقل أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج، بالإضافة إلى قيام الشركة بالاستثمار في الخارج لحماية سوقها حيث تقوم بالسيطرة على سوق البلد المضيف أين توجد شركات محلية، لها قدرة كامنة على تقليد المنتوج المستورد، والاستحواذ عليه وتكيفه مع خصائص الطلب المحلي وهناك مجموعة أخرى من الأسباب معظمها دفاعية، وتتمثل في عدم القدرة المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدول المستوردة والذي يخفض من الطلب على السلع، وقد تكون لتكاليف الشحن والنقل دور هام في قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فاستثمار الشركات في هذه المرحلة يتميز بطابع دفاعي (1).

IV- مرحلة زوال المنتج (المنتج النمطي).

تتميز مرحلة المنتج بتشبع السوق المحلي، حيث من غير الممكن تمييز المنتج عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو الدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وأن التمييز يتم من خلال السعر ويصبح العرض أكبر من الطلب، فتخفض الأسعار أكثر فأكثر نظرا للمنافسة التي تواجه الشركة صاحبة المنتج، فيصبح البحث عن أقل تكلفة انتاج هدفا أساسيا للشركات وهذا ما يؤدي بها إلى توطين فروعها في الدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة، وبعد مرور فترة معينة من الزمن تكون هناك عملية رد فعل إذ تبدأ هذه الشركات بتصدير المنتجات نحو دول المنشأ، وبذلك وجد "فيرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المراحل الموالية للمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج حيث تكون هناك سوق خارجية هامة (2).

إن الواقع العملي لكثير من الشركات العابرة للقارات تؤيد الاقتراحات التي قامت عليها نظرية دور حياة المنتج الدولي، فنجد أن الصناعات الإلكترونية كالحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل إنتاجها في باقي الدول المتقدمة كألمانيا

فليح حسن خلف، التمويل الدولي (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 183.

^{1 -} عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص. 63.

واليابان وفرنسا وامتدت إلى دول نامية مثل كوريا الجنوبية، تايوان، نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها إلا أن هناك سلع لا يمكن أن تطبق هذه النظرية كسلع التفاخر، وأيضا فإن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة، مستفيدة من فروق التكاليف الخاصة بالإنتاج أو الأسعار واستغلال الامتيازات الممنوحة من قبل الدول المضيفة، وقد أقر ريموند فرنون أن نموذجه الذي تميزت به الشركات الأمريكية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية عرف حدوده في سنوات السبعينيات من القرن العشرين (1).

رابعا: نظرية الموقع.

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشخيله وتسويقه وإداراته. وهذا ما أكده جون دنينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق (2).

وقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة ومن بين هذه العوامل:

- العوامل التسويقية: والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، درجة التقدم التكنولوجي، وكلت الإعلان والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (الصادرات).
- العوامل ذات الصلة بالتكاليف: كالقرب من المواد الخام، والمواد الأولية، ومدى توافر اليد العاملة، وما يتصل بها من انخفاض الأجور ونوعية العمل

 $^{^{1}}$ -رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 59.

²⁻ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 183.

- المؤهل، إضافة إلى مدى توافر رؤوس الأموال والتسهيلات الإنتاجية الأخرى، ومدى انخفاض تكاليف النقل للمواد الخام والسلع الوسيطة.
- الإجراءات الحمائية: كضوابط التجارة الخارجية منها التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى على الصادرات والواردات (1).
- العوامل المرتبطة بالبيئة: التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي، المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات: التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.
- عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

وقد أضاف كل من ربوك Robok وسيموندس Simondos ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وتمثلت المجموعة الأولى في المتغيرات الشرطية المتمثلة في:

1- المتغيرات الشرطية.

- خصائص المنتج والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها ومتطلبات الإنتاج للسلعة الفنية والمالية والبشرية...إلخ.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة، منها طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية...الخ⁽²⁾.

 $^{^{1}}$ - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص. 67.

²⁻ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 183.

- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى، نظم النقل بين الدول المضيفة والدول الأخرى للاتفاقات الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية⁽¹⁾.

2- المتغيرات الدافعة.

- الخصائص المميزة للشركة، وتشمل مدى توفر جانب الموارد البشرية والفنية والمالية وبراءات الاختراع والتكنولوجيا، ومدى كبر حجم السوق.
- مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة كل الأخطار التجارية.

3- المتغيرات الحاكمة.

- وتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة كتنظيم الإدارة والقوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الخصائص المميزة للدولة المصدرة تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج. أما العوامل الدولية فقد حددت في الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بأنها تحدد العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز الحكومية التي تحفر الشركات المحلية لإقامة مشروعات وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها وقدمت هذه النظرية أيضا العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات العابرة للقارات إلى الاستثمار في الدول المضيفة (2).

خامسا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية.

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما Kojima وأوزاوا okojima على تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما osawa حيث حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في

¹⁻ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص. 67.

²⁻ نفس المرجع، ص. 70.

أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطوروا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توحي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل التجارة، أما الاستثمارات اليابانية طورت الاستثمارات اليابانية في تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك

هناك من الاقتصاديين الذين اعتبروا أن تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا كلاسيكيا غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية كما أكده جون دنينغ عام 1988 والذي انتقد كوجيما في كون الاستثمارات اليابانية لم تتركز فقط في السدول الأسيوية بل تعدت إلى دول أمريكا وأوروبا وحتى إفريقيا وأن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق (2).

سادسا: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي.

لقد طور جون دينينغ J.Dunning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع، فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل

 $[\]frac{1}{2}$ - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.ص. 69-70.

²- نفس المرجع، ص. 70.

من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية ويرى دينينغ عام 1992، أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السالفة الذكر، وأعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص⁽¹⁾.

لكن إذ كان من المربح استغلال الشركة، تدويلها لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لاعتبارات راجعة إلى الموقع الاستثماري المربح في بلد آخر، هنا الشركة استتخلى عن التصدير ومنح التراخيص وتفضل الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك فقد أدخل دينينغ عاملين آخرين، حوافز التبديل ومميزات الموقع الأجنبي، فنظرية عدم كمال السوق والتي تعبر عن مفهوم مميزات الملكية من خلال الابتكارات التكنولوجية وبالتالي إنتاج منتجات مميزة للشركات العابرة للقارات لتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأما تدويل الإنتاج فتساعد على فهم الطريق في استغلال تلك المميزات على المستوى الدولي، أما عوامل الموقع بالنسبة للدول المضيفة فهي متعدة من بينها الاعتبارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية والإقليمية، تعطي والإنتاج وأثرهما على تكلفة الإنتاج، وحسب فابريك Fabrik وحاتم Hatem عام 1997، فإن الشركات تفضل الدول المضيفة التي تتمتع بأقل التيسيرات الاقتصادية وذلك حتى ما المتعليم قدراتها التنافسية، واعتبر كلا من بيينتو Biyinto وجريسيرد Drisirde عام 1992 أن هناك عوامل مهمة في اختيار الموقع كنوع السياسة الحكومية وعدم

 $^{-1}$ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة (مصر: الدار الجامعية، 2001)، ص. 49.

وجود الحوافز الجمركية، واختلافات في تكاليف كل من اليد العاملة والنقل وتوزيع الطلب المحلى المعتمد على توزيع أنظمة توزيع الدخل⁽¹⁾.

ووفقا للنظرية الانتقائية يمكن تلخيص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار في عوامل جذب وعوامل دفع، هذه الأخيرة هي التي تجعل من سوق دولة الأم سوقا أقل جاذبية كزيادة الضرائب، ومختلف القيود التي تفرضها الدولة والتي تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، فبالإضافة للعوامل التجارية، الاقتصادية فإن دينينغ صنفها إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد وحجم السوق وتحركات المنافسين، والتقارب الجغرافي إلى الأسواق، الأقرب جغر افيا للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي، كالاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية واليابان في دول شرق، وجنوب شرق آسيا.

بالرغم من محاولة هذه النظرية، أن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها كما أكد على ذلك بكلي Bacli عام 1982، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين العناصر الثلاثة خاصة علاقة التأثير والتأثر فيما بينها، بل عالجتها وبشكل منفرد، فميزة الملكية عديمة القيمة لأن فكرة التدويل كافية لشرح الظاهرة وبدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها، وكما أكد كوجيما عام 1987، أن النظرية ركزت على المسائل الكلية وبالتالي فهي قالت من فاعلية صنع القرار.

 $^{^{1}}$ - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 65.

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

I- مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر.

إن تعاريف الاستثمار المباشر لا تلقى اتفاقا بين المنظمات الاقتصادية الدولية والدول والاقتصاديين إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما، الملكية، ومراقبة المؤسسة المستثمر فيها، في هذا الإطار يمكن أن نلجأ إلى تعريفين أساسيين، تعريف صندوق النقد الدولي وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نظرا لاستعمالها كمرجع من قبل عدة دول عند تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا عندما يرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع"(1).

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر "ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت "(2).

كما يعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر (3). ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية، وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة

3- حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 32 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص. 5. www.arab-api.org

¹⁻ أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنــة (تركيــا، كوريــا الجنوبية، مصر) (مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص. 19.

 $^{^{2}}$ محمد قویدري، مرجع سابق، ص. 3.

ومهارات، فضلا عن أن مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، وبالتالى يقل عنصر المخاطرة (1).

لقد حدد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نسبة 10⁽²⁾% كدليل على القدرة والسيطرة على المشروع أو التأثير على قرارات المشروع، مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

- امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا وقدرات تسييرية عالية.
- سلطة القرار الفعلية في الإدارة، يستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها، والتي تؤهله لتمرير قراراته حسب أهدافه المسطرة.

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية، على اعتبار أن هذا الأخير ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري⁽³⁾، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأحل⁽⁴⁾.

II - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها⁽⁵⁾:

^{1 -} عمر صقر، مرجع سابق، ص. 47.

²- François CHESNAIS, **La mondialisation du capital** (Paris : Editions Syrosscolle, 1994), P. 40.

³- مشتاق باركر، "الاستثمار المباشر الأجنبي وتجربة الشرق الأوسط"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 8 (الرياض: مركز النشر الاقتصادي، 1998)، ص. 123.

⁴⁻ أبو عبد السلام قحف، مرجع سابق، ص. 13.

⁵⁻ مصطفى بابكر، "تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004، ص.ص. 2-3.

II-1- الاستثمار المشترك.

يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوى هذا الاستثمار على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك⁽¹⁾.
- إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

إن هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميز إن المدفو عات⁽²⁾.

п-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وهو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها

¹⁻ جوردان لويس، مشاركات استثمارية من أجل الرخاء -بناء إدارة التحالفات الإستراتيجية-، ترجمة سعاد الصنبولي (مصر: الدار العربية للنشر والنوزيع، 1996)، ص. 195.

²⁻ مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص.ص. 18-18.

لأساليب الإنتاج والتكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

وتتردد الدول كثيرا في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

II-3- مشروعات أو عمليات التجميع.

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي (2).

II-4- الاستثمار في المناطق الحرة.

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة (3).

II-5- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة.

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستمارات من الموازنة، بينما

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص. 185.

3- نفس المرجع، ص. 185.

_

¹⁻ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص.ص. 19-20.

نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خالل فترة الامتياز (1).

ثانيا: تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويال الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويال المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، إضافة إلى تقلص مساعدات التتمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث أصبح من أهم مصادر التمويل الخاص ويرجع اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية:

- نتيجة أزمة المديونية عام 1982، وما ترتب عليها من امتتاع بعض البلدان النامية المدينة عن سداد ديونها، أدى هذا الأمر بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول ذات العجز المالى عوض منحها قروضا إضافية.
- حدوث تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي، حيث تغيرت قناعاتها ونظرتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، من اعتباره تدخلا في الاقتصاد القومي إلى تشجيع تلك الاستثمارات باعتبارها تسد فجوة (الادخار، الاستثمار والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية... الخ).
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها الإحلال نظام السوق.

نتيجة للأسباب السالفة الذكر، تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأكدت أهميتها في الاقتصاد العالمي.

-

¹⁻ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 186.

I- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

استنادا إلى أحدث التقارير الدولية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد 2006، تكشف عن توجهات واتجاهات الاستثمار المباشر وتدفقات عبر الخريطة الاقتصادية العالمية من خلال المؤشرات التالية:

الجدول رقم 01: مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي والإنتاج الدولي، 1982-2005 بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية

معدل النمو السنوي							عار الجارية	قيمة بالأس	T)		
(في المائة)							(بمليارات الدولارات)				1.11
2005	2004	2003	2002	1996 - 2000	1991 - 1995	-1986 1990	2005	2004	1990	1982	<u> </u>
28,9	27,4	9,7 -	- 25,8	40,00	21,8	21,7	916	711	2002	59	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
4,2	44,9	4,0	- 29,4	36,5	17,1	24,6	779	813	230	28	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
6,1	16,1	20,6	9,7	17,3	9,3	16 ,8	10130	9545	1789	647	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
3,4	14,1	17,7	9,6	18,9	10,7	18,0	10672	10325	1791	600	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
88,2	28,2	- 19,7	- 37,7	5'51	24,0	^(ب) 25,9	716	381	151	47	عمليات اندماج وشراء الشركات عير الحدود ^(أ)
5,6	11,4	30,4	11,2	10,1	8,9	19,7	22171	20986	6045	2620	المبيعات من الشركات الأجنبية التابعة
5,4	22,8	20,3	1,9	8,8	69	17,44	4517	4283	1481	647	الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية التابعة
6,4	3,5	27,9	36,7	21,0	13,8	18,1	45564	42807	5956	2108	مجموع أصول الشركات الأجنبية التابعة
12,9	21,0	16,5	4,9	4,8	8,4	14,3	4214	3733	1366	547	صادرات الشركات الأجنبية التابعة
4,4	20,1	0,5	10,0	11,0	3,2	5,4	62095	59458	24551	19537	العمالة لدى الشركات الأجنبية التابعة (بالآلاف)
9,1	12,1	12,1	3,9	1,3	5,9	11,1	44674	40960	21898	10899	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
8,3	15,5	12,4	0,4	1,1	5,6	12,7	9420	8700	4925	2,397	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
17,9	17,0	14,1	7,9	7,8	14,3	21,2	91	111	30	9	عاندات الأتاوات ورسوم التراخيص
12,9	21,0	16,5	4,9	3,6	8,7	12,7	12,641	11196	4261	2247	صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية.

- (أ) البيانات متاحة فقط عند الفترة ابتدءا من عام 1987 فصاعدا.
 - (ب) 1987 1990 فقط.

يشير الجدول رقم (1) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الــداخل كان 53 مليار دولار عام 1980، وصل إلى 202 مليار دولار عام 1990، وكان مبلغه كبيرا في عام 2005 ليصل إلى 916 مليار دولار بعدما كان 711 مليار دولار عام 2005 معدلات نموه خلال تلك الفترة، تبين أنه خلال الفترة 1986-1990 كان متوسط معدل النمو السنوى 21.7%، حيث ازدادت التدفقات خلال هذه الفترة بمعدل

ثلاثة أضعاف ما كان عليه في بداية الثمانينيات من القرن العشرين⁽¹⁾، أما خلال الفترة 1991-1991 فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي 21,8% والذي عكسته التغيرات العالمية غير المستقرة والتي ميزتها حرب الخليج وما ترتب عليها من عدم استقرار المنطقة العربية من ناحية والدول المتقدمة المشاركة في الحرب من ناحية أخرى، وخلال السنوات التي تلت الفترة المذكورة سابقا شهد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا وهو ما تؤكده بيانات الهيئات الدولية والإقليمية إذ تزايد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40% خلال الفترة 1996-2000 ليو اصل اتساعه بسرعة مما أدى إلى توسيع دور الإنتاج الدولي في الاقتصاد العالمي، ويعد عام 2000 أحسن سنة حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مبلغ 1387 مليار دو لار⁽²⁾، نتيجة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود تمثل المحرك الرئيسي وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وتركزت أساسا في البلدان المتقدمة، ثم انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي عام 2002 وللعام الثاني على التوالي بمقدار الخمس حيث تمثل العامل الرئيسي في تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم، وانخفاض تقديرات سوق الأوراق المالية، وتحقيق الشركات لمستوى أدنى من الربحية وتباطؤ سرعة هيكلة الشركات في بعض الصناعات، وتوقف عمليات الخصخصة في بعض البلدان، وقد بين التدهور العام بوضوح أو انخفاضا كبيرا طرأ على قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات الكبرى عبر الحدود، وبسبب حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية شهد عام 2004 طفرة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط، فالتدفقات الواردة عام 2004 أعلى نسبة 27.4% من عام 2003 التي بلغت نسبتها 9,7% تلك الزيادة كان سببها عدة عوامل حيث أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية الي تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط و المعادن، و إضافة إلى ذلك فالضغوط التنافسية الكثيفة في كثير من الصناعات

²⁻ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التقرير السنوي سنة 2001، ص. 8.

أدت بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية (1). أما عام 2005 فقد حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا زيادة ملحوظة بنسبة وي 28,9% عن مستواها لعام 2004 متأثرة باستمرار متانة النمو الاقتصادي العالمي وانتعاش صفقات الاندماج والتملك واستمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي، مع تزايد الالتفات إلى تبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار (2)، والانخفاض في أسعار الفائدة مقارنة بالسنوات السابقة.

ومن ناحية أخرى يشير الجدول رقم (1) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كانت عام 1982 حوالي 28 مليار دولار، وبلغت عام 1990 حوالي 230 مليار دولار واستقرت عام 2004 في 813 دولار وتراجع إلى 779 مليار دولار 2005 مليار دولار واستقرت عام 2004 في 813 دولار وتراجع إلى 779 مليار دولار 2005، وإذا تتبعنا معدلات نموه خلال تلك الفترة، فنجد أن متوسط معدل النمو السنوي له خلال الفترة من 1986-1990 كان 24,6% وانخفض خلال الفترة 1991-1995 لتصل قيمته 17,1% وبلغ نسبة 36,5% خلال الفترة 1996-2000 وحقق زيادة في النمو خلال عام 2004 مقارنة بعام 2003 وسجلت انخفاضا بلغ 4,2% عام 2005 وكانت الزيادة المحققة خلال السنوات السابقة من نصيب الشركات التي توجد مقارها في البلدان المتقدمة (3).

1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.

نظرا لما تتمتع به الدول المتقدمة من قواعد صناعية، وأسواق ضخمة، وقدرات تكنولوجية راقية، وبيئة استثمارية جاذبة، كل ذلك كان كافيا لتدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة، معظمها من الدول المتقدمة ذاتها 4، وهذا ما أكدته العديد من الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، أن الدول المتقدمة باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد استحوذت على 75% فى أكثر من

 $^{^{-1}}$ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التقرير السنوي سنة 2005، ص. $^{-1}$

²⁻ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي سنة 2005، ص. 5.

³⁻ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي سنة 2006، ص. 10.

⁴⁻ عبد المجيد صالح صديق، علي ديابي، مرجع سابق، ص.69.

إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال الفترة 1990-2001 و50% خلال الفترة 2004-2004 ولقد أظهر تقرير الاستثمار الدولي لعام 2006 أن الدول المتقدمة استقبلت خلال الفترة 1994-1999 ما قيمته 373,9 مليار دولار كمتوسط سنوى في حين قدر حجم الاستثمارات الصادرة خلال نفس الفترة نحو 486,6 مليار دولار كمتوسط سنوي، وعليه فإن حجم الاستثمارات المباشرة للدول المتقدمة في الخارج أكبر من استضافتها لتلك الاستثمارات، وهي نفس الملاحظة التي تخص تلك التدفقات خلال الفترة 2005-2003، وقد حققت بريطانيا رقما معتبرا من تلك التدفقات والتي قدرت بـ 108 مليار دولار عام 2005 وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية في قائمة البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستوى الاستثمارات الواردة إليها ويرجع تلك الزيادات إلى ارتفاع عدد الصفقات الخاصة بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود للشركات العابرة للقارات، وشهد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول المتقدمة استقرار نسبيا وصل إلى مبلغ 646,2 مليار دولار عام 2005 بعدما كان 6863 مليار دولار عام 2004، وكان لهولندا النصيب الأكبر من تلك التدفقات بمبلغ 119 مليار دولار، تلتها فرنسا وبريطانيا أما الولايات المتحدة فزادت التدفقات الصادرة بنسبة 90% و هو رقم قياسي، بعدما شهد انخفاضا عام 2005 بقيمة 485,1 مليار دو لار والذي مس بدرجة أساسية فرنسا، هولندا، بريطانيا و هو ما أشار إليه الجدول رقم (2).

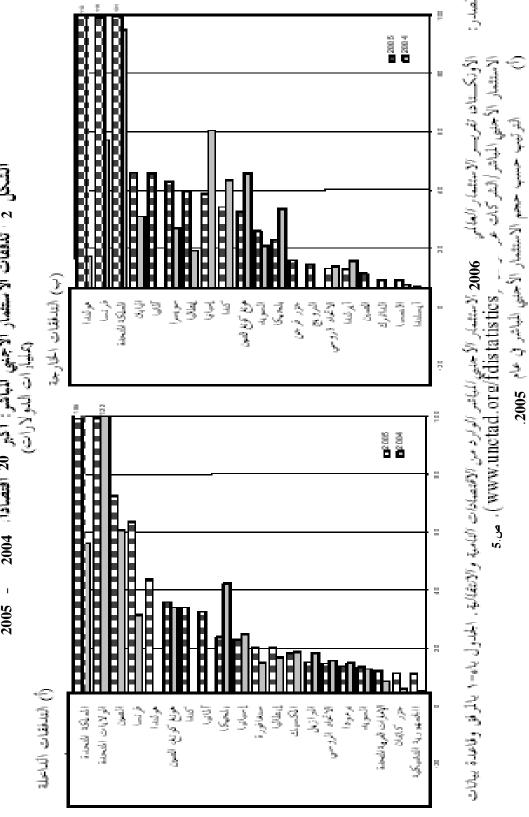
1 - محمد، قويدري، مرجع سابق، ص. 97.

الجدول رقم 02: التوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر 1994-2005 بمليارات الدولارات

		تدفقات ا	لاستثمار	الأجنبي ا	لمباشر	الوارد		i	دفقات الا	استثمار	الأجنبي	المباشر	الصادر	
لمنطقة/ البلد	1994 - 1999 المتوسط السنوي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	-1994 1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاقتصاديات المتقدمة	373,9	1133,7	599,3	441,2	354,5	396,1	542,3	486,6	1097,5	684,8	485,4	514,8	686,3	646,2
أوريا	220,4	721,6	393,1	314,2	274,1	217,7	433,6	326,5	871,4	474,0	281,7	317,0	398,0	618,8
الاتحاد الأوربي	210,3	696,1	382,0	307,1	253,7	213,7	421,9	304,2	813,1	435,4	265,8	287,1	334,9	554,8
اليابان	3,4	8,3	6,2	9,2	6,3	7,8	2,8	22,8	31,6	38,3	32,3	28,8	31,00	45,8
الولايات المتحدة	124,9	314,0	159,5	74,5	53,1	122,4	99,4	114,3	142,6	124,9	124,9	129,4	222,4	12,7 -
البلدان المتقدمة الأخرى	25,1	89,7	40,4	43,4	25,0	48,3	6,5	22,9	51,9	47,6	36,2	39,7	64,9	5,7 -
الاقتصاديات النامية	166,4	266,8	221,4	163,6	175,1	275,0	334,3	64,9	143,8	76,7	49,7	35,6	112,8	117,5
إفريقيا	8,4	9,6	19,9	13,0	18,5	17,2	30,7	2,5	1,5	2,7 -	0,3	1,2	1,9	1,1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	65,2	109,0	89,4	54,3	46,4	100,5	103,7	18,9	60,0	32,2	14,7	15,4	27,5	32,8
آسيا وأوقيانيا	92,9	148,3	111,2	96,2	110,5	157,3	200,0	43,5	82,4	47,2	34,7	19,0	83,4	83,6
آسيا	92,4	148,0	112,0	96,1	110,0	156,6	199,6	43,5	82,2	47,1	34,7	19,0	83,4	83,6
غرب آسيا	3,1	3,5	7,2	6,0	12,3	18,6	34,5	0,3	1,5	1,2 -	0,9	2,2 -	7,4	15,9
شرقي آسيا	58,5	116,3	78,8	47,4	72,8	105,1	118,2	32,3	72,0	26,1	27,6	14,4	59,2	54,2
الصين	40,7	40,7	46,9	52,7	53,5	60,6	72,4	2,2	0,9	6,9	2,5	0,2 -	1,8	11,3
جنوب آسيا	3,4	4,7	6,4	7,0	5,7	7,3	9,8	0,1	0,5	1,4	1,7	1,4	2,1	1,5
جنوب شرق آسيا	27,4	23,5	19,6	15,8	19,9	25,7	37,1	10,7	8,2	20,8	4,6	5,4	14,7	12,0
أوقيانيا	0,5	0,3	0,1	0.1	0,4	0,7	0,4	0	0	0,1	0	0	0	0
جنوب شرقي أوربا وكمنولث الدول المستقلة	7,8	9,1	11,5	12,9	24,2	39,6	39,7	1,6	3,2	2,7	4,7	10,7	14,0	15,1
العالم	548,1	1409,6	832,2	617,7	557,9	710,8	916,3	553,1	1233,0	764,2	539,5	561,1+	813,1	778,7

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006. www.unctad.dy/Fdistatistics

الشكل 2 · تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً. 2004 (عليارات المولارات) 2005



1-2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

على الرغم من التحسن الذي شهدته الدول النامية جراء إعادة هيكلة اقتصادياتها وتحسين مناخ استثمارها، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يضل دوما أقل بكثير من نصيب الدول المتقدمة. وهذا ما يؤكده الجدول رقم (3).

الجدول رقم 03: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في الفترة 2003-2003 مليون دولار

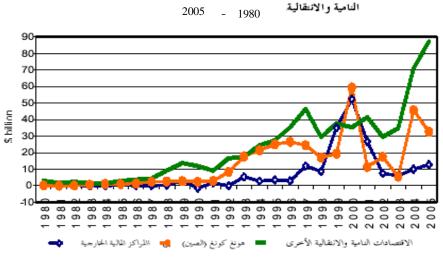
	إلى الخارج	التدفقات			ى الداخل			
الحصة للعالم عام 2005 (%)	2005	2004	2003	الحصة للعالم عام 2005 (%)	2005	2004	2003	الدول
82,98	646,206	686.262	514,806	59,19	542,312	396,145	358,539	الدول المتقدمة
15,08	117,463	112,833	35,566	36,48	334,285	275,032	175,138	الدول النامية منها
1,45	11,306	1805	152 -	7,90	72,406	60,630	53,505	الصين
4,18	32,560	45,716	5,492	3,92	25,897	34,032	13,624	هونغ كونج
0,71	5,519	8,512	3,143	2,19	20,083	14,820	10,376	سنغافورة
0,79	6171	4,432	1,253	1,17	18,055	18,674	14,184	المكسيك
0,32	2,517	9,807	249	1,64	15,066	18,146	10,144	البرازيل
1,96	15,227	6,731	1,263 -	4,11	37,650	21,615	15,682	الدول العربية منها
0,86	6,661	1,007	991	1,31	12,000	8,359	4,256	الإمارات
0,01	92	159	21 -	0,59	5,376	2,157	237	مصر
0,15	1183	709	83	0,51	4,628	1,942	778	السعودية
0,02	174	32	20	0,82	2,933	1,070	2,429	المغرب
0,09	715	827	611	0,28	2,573	1,899	2,860	لبنان
-	-	-	-	0,25	2,305	1511	1,349	السوادن
1,93	15,056	13,973	10,731	4,33	39,679	39,577	24,192	دول أخرى
100,00	778,725	813,068	561,104	100,00	916,277	710,755	557,869	العالم

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار في العالم 2006.

حيث تركزت الاستثمارات الواردة إلى تلك الدول خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، اليابان، وإنجلترا، واستحوذت دول أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا والصين على نصيب معتبرة من تلك الحصة خلال الفترة من 1994-2005 كما شهدت القارة الإفريقية تطورا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي وارتفع من 17 مليار دولار عام 2005 وكانت جنوب أفريقيا أكبر متلق إذ حصلت على نحو 21% من مجموع التدفقات الواردة إلى المنطقة والذي يرجع أساسا إلى شراء مصرف باركليس BARCLAYS بريطانيا لشركة أبسا ABSA جنوب أفريقيا، ثم مصر ونيجيريا ويعكس الارتفاع المسجل في الدول النامية عودة الثقة لدى

^{*} تشمل رابطة الدول المستقلة ودول جنوب شرق أوربا.

المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي، بوجه عام، والاقتصاديات النامية، بوجه خاص ولا تزال الصين وهونج كونج وسنغافورة والمكسيك والبرازيل تشكل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها من بين الدول النامية حيث بلغت التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام 2005 نحو 161,5 مليار دولار وما نسبته 17,6 من إجمالي العالم للاستثمار المباشر إلى الداخل. إضافة إلى ذلك فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من هذه الدول الخمس إلى الخارج قد بلغت حوالي 18,5 مليار دولار وما نسبته 7,5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الصادر إلى الخارج، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولمة التصنيع والتجارة، أما بالنسبة للدول النامية ومن خلال الشكل رقم (3) فسجلت تحسنا معتبرا خاص بالاستثمار الأجنبي الصادر خلال الفترة 1980 إلى 2005.



الشكل 3 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاقتصادات

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت نموا ملموسا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فبلغت في عام 2005 حوالي 37,7 مليار دولار مقابل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فبلغت في عام 2005 حوالي 74 مقارنة مع تدفقات عام 27,6 مليار دولار خلال عام 2004 أي بزيادة قدر ها 74% مقارنة مع تدفقات عام 2003 وبنسبة 4,1 من إجمالي التدفقات الواردة في العالم، أما قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان العربية فقد نمت بأكثر من الضعف وبنسبة 2% من إجمالي التدفقات الصادرة في العالم وذلك عام 2005 بعدما كانت ضعيفة عام 2003 ورغم تحسنها عام 2004.

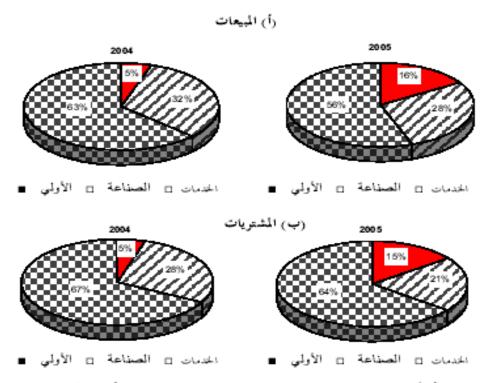
II- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

حسب التقارير الصادرة من الهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، كان في التجاه قطاع الخدمات في جميع مناطق العالم، ففي السبعينيات كان نصيب هذا القطاع يبلغ فقط الربع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وارتفع ليصل في عام 1990 إلى أقل من النصف وبحلول عام 2002 ارتفع إلى نسبة 60% وخلال نفس الفترة انخفض النصيب النسبي للقطاع الأولي (الزراعة) من 9% إلى 3%، واستمر قطاع الخدمات في الاستحواذ على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت نسبته عام 2003 حوالي 66,3% يليه قطاع الصناعة بنسبة الأجنبي المباشر فبلغت نسبت قطاع الزراعة نسبة 5,5% وكان قطاع الخدمات أكبر مستغيد من الزيادة الهامة لاسيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات وانخفاض النسبة الموجهة للقطاع الصناعي وارتفاع نسبة قطاع الزراعة وذلك عام 2005. كما النسبة الموجهة للقطاع الصناعي وارتفاع نسبة قطاع الزراعة وذلك عام 2005. كما

¹⁻ صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2005، ص. 11.

²⁻ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 206.

الشكل 4 مليات الاندماج والشراء عبر الحدود حسب القطاع، 2005-2004



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي : 2006 الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والائتقالية، ص.7.

وقد تغيرت تركيبه الاستتمار الاجنبي المباسر في الخدمات، وتركز في مجال التجارة والنشاط المالي وكانت نسبتهما من التدفقات الواردة في قطاع الخدمات تقدر بـ 75% عام 2002 بالمقارنة بـ 65% و 9% على التوالي عام 1990، وقد برزت صناعات مثل الكهرباء، المياه، الاتصالات، وخدمات نشاط الأعمال بما في ذلك خدمات الشركات التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات وتركزت عام 2005 في مجالات المالية والاتصالات والعقارات، وارتفعت قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية بين عامي 1990 و 2000 إلى 14 مرة، و 9 مرات في مجال خدمات نشاط الأعمال و 16 مرة في مجال الاتصالات والتخرين والنقل، وكان لاتجاه الشركات العابرة للقارات إلى دخول الأسواق الجديدة عن طريق عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود بدلا من الاستثمار التأسيسي أحد أهم العوامل التي تقسر تحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات، خاصة في مجال

الأعمال المصرفية والاتصالات والمياه، وكان لبرامج الخوصصة أثر كبير في تحقيق تلك العمليات، إضافة إلى ذلك قيام العديد من الدول بتحرير نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

ثالثا: دور الشركات العابرة للقارات الداعم للاستثمار الأجنبي المباشر. I- واقع الشركات العابرة للقارات.

تعتبر الشركات العابرة للقارات بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تتوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف معتمدة على قدراتها مستغلة المزايا العديدة التي تتمتع بها ومن أهمها قدرات تمويلية، تكنولوجية، تنظيمية، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان، بالإضافة إلى انتشار فروعها عبر عدد من الدول.

ويعرفها ريموند فرنون، بأنها مؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة، وتتخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة، ونفقات إشهارية، وأن تجسد عمليات الإنتاج في أكثر من بلد (2).

أما لويس ميخايلي، فيعرفها على أنها كل شركة تتجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصلي (البلد الأم)، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج⁽³⁾.

وحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يشمل عالم الشركات العابرة للقارات⁽⁴⁾، فقد قدر عدد الشركات الأم (الرئيسية) بحوالي 770 ألف شركة على مستوى العالم وأكثر من 770 ألف فرع أجنبي، وقامت بتوظيف نحو 62 مليون شخص، ولا تزال الشركات العابرة للقارات المنتمية للاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة

²- Noureddine BENFREHA, **Les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie** (Alger : Edition Dhleb, 1999), P. 15.

 $^{^{-1}}$ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص. ص. 206-207.

³- Jean Louis MUCCHELLI, **Relations économiques internationales** (Paris : Editions Hachette, 1994), P.23.

⁴⁻ الشركات العابرة للقارات اتخذت عدة تسميات منها الشركات متعددة الجنسيات، الشركات عبر الوطنية، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الكوكبية، الشركات الدولية. انظر: فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004)، ص. 56.

الأمريكية، واليابان تهيمن على عالم الشركات، حيث يقدر عدد الشركات المنتمية إلى تلك الدول الثلاثة 85 شركة من الشركات العابرة القارات المائة الرائدة في العالم عام 2004، وهناك خمسة بلدان هي موطن 73 شركة من الشركات المائة الرائدة، في حين يستحوذ الاتحاد الأوربي على 53 شركة وتتصدر قائمة الشركات غير المالية المائة الرائدة في العالم شركات جنرال الكتريك وفودافون وفورد التي يبلغ نصيبها معا قرابة المائة، وتهيمن صناعة السيارات على هذه القائمة، تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية شم الاتصالات، والملاحظ تطور الشركات العابرة للقارات المنتمية للبلدان النامية حيث بلغت مبيعاتها 1,9 مليار دولار الشركات العابرة للقارات المنتمية للبلدان النامية حيث بلغت مبيعاتها 1,9 مليار دولار ولاتر المنتمية المستحضرات النامية في قائمة مائة شركة رائدة ومقراتها جميعا في آسيا، ولائثة تمتلكها الدولة وهذه الشركات الخمس تمثلت في هوتشزن وامبوا Hurchison (هونج كونج) وبيتروناس Petronos، (ماليزيا)، وسنغتل singtel (سنغفورة)، وسامسونغ الكترونيكس (Samsung électronique) كوريا الجنوبية ومجموعة ستيك groupe citic

II- آفاق الشركات العابرة للقارات.

رغم الصعوبات والعوائق والنظرة غير الإيجابية للدول النامية اتجاه الشركات العابرة للقارات ودورها في الاقتصاد العالمي خاصة أثناء الاستعمار المباشر إلا أن تلك الشركات استطاعت أن تقيم علاقة ليست بالحديثة مع البلدان النامية، ولم تمنع الإجراءات والتأمينات التي قامت بها تلك الدول من مزاولة نشاطاتها بل استطاعت الاستحواذ على نصيب كبير من تجارة البلدان المضيفة في المواد الخام واتجهت إلى البلدان التي أحدث تغيرات قانونية متمثلة في الخوصصة وتسهيل عمليات دخول الأموال وارتفاع مستوى مهارة العاملين خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد تم إعداد الساحة الدولية كي تتوافق وتوسع نشاط الشركات العابرة للقارات، حيث ساهم صندوق النقد الدولي في تعزيز دورها، عن طريق قيامه بحث البلدان على تحقيق وفرات من العملة الصعبة، وضرورة تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لمعالجة ميزان

¹⁻ الأونكناد، تقرير الاستثمار العالمي **2006**، ص.ص. 19-23.

مدفوعاتها، ولتحقيق ذلك تقوم الدول النامية بفتح المجال أمام تلك الشركات إضافة ذلك دعمت منظمة التجارة العالمية هذا المسعى من خلال إزالة القيود وتحرير المعاملات، إضافة إلى شروط البنك الدولي عن منحه القروض للبلدان النامية من خلال برامج التكيف الهيكلي، وفتح الأسواق وهذه إجراءات تدعيم الانتشار السريع للشركات العابرة للقارات وبالتالي زيادة تغلغلها في اقتصاديات البلدان النامية (1).

رابعا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

I- واقع البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تواصل تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لنكون أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، واستمر النمط الذي كان سائدا في السنوات السابقة، فقد أدت معظم التغيرات التنظيمية إلى تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، واشتملت هذه التغيرات على تسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز وخفض الضرائب وزيادة الانفتاح على المستثمرين الأجانب فقد تم خلال الفترة من 1991 إلى 2004 إدخال 2156 تعديلا قانونيا تركز نحو الأجانب فقد تم خلال الفترة من الانفتاح والتحرير وتقديم الحوافز والضمانات للاستثمار والتي تعكس تزايد الوعي لدى الدول خاصة منها النامية لتحسين وتعزير مناخها الاستثمار ي لجذب حصة معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هناك تحولات ملحوظة في الاتجاه المعاكس، حيث اتخذت بعض الخطوات التنظيمية البارزة لحماية الاقتصاديات من المنافسة الأجنبية أو زيادة نفوذ الدولة في بعض الصناعات، وكانت التدفقات تتعلق أساسا بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات إستراتيجية مثل النفط والبنية الأساسية (2).

²- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2006، ص. 27.

أ- محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 22.

فقد أصبحت صناعة النفط والغاز في أمريكا اللاتينية موضع اهتمام لاسيما إثر قرار الحكومة البوليفية تأميم تلك الصناعة عام 2006. وهذا ما يؤكده الجدول رقم (4).

التغييرات في اللوائح الوطنية 1992 - 2005

الجدول رقم 04:

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	البلد
93	102	82	70	71	69	63	60	76	65	64	49	57	43	عدد البلدان أخذت بتغييرات في نظمها المتعلقة بالاستثمار
205	270	242	246	207	150	139	145	150	114	112	110	100	77	بو ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
164	234	218	234	193	147	130	136	134	98	106	108	99	77	تغييرات أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر
41	36	24	12	14	3	9	9	16	16	6	2	1	-	تغييرات أقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية.

II- الاتفاقيات الثنائية.

بغرض حماية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الدول بإبرام اتفاقيات الثانية، خاصة خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين، فكانت الاتفاقيات الثانية قليلة العدد في بداية التسعينيات، حيث قدرت بـ 440 اتفاقية مقابل 1330 عــام 1997 وتم عقد 1312 اتفاقية عام 2002 بشأن مسائل الاستثمار ونحـو 2256 اتفاق بشــأن الازدواج الضريبي، وفي عام 2004 بلغت الاتفاقيات الثنائية المبرمة لحماية وتشــجيع الاستثمار 2392 اتفاقية (1)، ونحو اتفاق بشأن الازدواج الضريبي، وقد اســتمر توسع شبكة الاتفاقيات الدولية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر عام 2005 حيـث وصــل العدد الكلي للمعاهدات الثنائية إلى 2495، بينما وصل عدد معاهدات الازدواج الضريبي إلى 2758، إضافة إلى 232 اتفاقية دولية أخرى تنص على أحكام تتعلــق بالاســتثمار وتتناول اتفاقات الاستثمار التي أبرمت في الآونة الأخيرة مجموعة أوسع من القضــايا بما فيها الصحة، والبيئة وأنه ما يقرب من 62% من الاتفاقيات الثنائية تم عقدها بــين الدول المتقدمة والدول النامية حيث تأتى فرنسا، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، الولايات

¹⁻ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والتكنولوجيا، الدورة الثامنة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية (ج**نيف: الأونكتاد، 2004)، ص. 4.

المتحدة الأمريكية، وكان نصيب البلدان النامية 11% عام 1997 من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالاستثمار وتأتي كل من الجزائر، الشيلي، الصين، وجمهورية كوريا على رأس البلدان النامية (1).

III - الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منظمة التجارة العالمية.

غالبا ما تقوم بعض الدول باتخاذ إجراءات تعرقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحدث تلك القيود تأثيرا سلبيا على تدفق تلك الاستثمارات، فقد ظهرت الحاجة إلى صياغة وإقرار أطر قانونية تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف وذلك من خلال إقرار التشريعات وتوفير بيئة مؤاتية إلا أن ذلك لا يعد كافيا من وجهة نظر الدول المصدرة لتلك الاستثمارات، لذا اتفق وزراء الدول الأعضاء في الجات GATT إلى ضم اتفاق الاستثمار إلى مجموعة الاتفاقات الأخرى، فيما يسمى بتحرير إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS.

ووضع شروط تحفيزية من مختلف الحكومات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وأقر هذا الاتفاق على مختلف الدول المنتمية إلى منظمة التجارة العالمية عدم استخدام تدابير متصلة بالتجارة والتي تعطي أفضلية للمنتجات الوطنية وتتمثل هذه التدابير في:

- ضرورة استخدام قدر من المدخلات المحلية في عملية الإنتاج، أو التزام بشراء منتجات من منشأ محلي، وقد يكون هذا القدر في صورة نسبة مئوية من قيمة الإنتاج النهائي أو في صورة مطلقة.

- أن تكون الواردات مساوية لنسبة معينة من الصادرات، أو الإجراء الخاص بشرط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة المضيفة بوضع عراقيل أمام الاستيراد من الخارج على أن يكون في حدود نسبة معينة من الصادرات

2- انفاقية TRIMS: يتمثل مضمون هذه الانفاقية بإزالة كافة المعوقات بين مختلف الدول لزيادة التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير إجراءات الاستثمار والذي يحقق نموا اقتصاديا للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إضافة إلى تبني عدة تدابير والتي من شأنها زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر منها الحوافز المالية، الخصم الضريبي، توفير مساحة من الأرض والخدمات الأخرى. لمزيد من المعلومات، أنظر محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 27.

^{1 -} محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 26.

في حالة الضرورة وأن لا يكون الاستيراد أكبر من الصادرات بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

- إلزام المستثمر الأجنبي باستيراد منتجات تستخدم في إنتاجها المحلي بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة الإنتاج المحلى الذي تصدره (1).
- تشترط بعض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي تصدير نسبة أو كمية معينة من المنتتجات النهائية وقد ينطبق هذا الشرط على منتجات معينة دون غيرها ولا تقل عن نسبة من إنتاجه المحلي الكلي، ويطلق عليه شرط حدود التصدير.

فيما يتعلق بتطبيق الاتفاق فهي تختلف حسب مجموعات الدول، إذ تلغى كافة الإجراءات والقيود الخاصة بالاستثمارات ذات الصلة بالتجارة خلال عامين بالنسبة للدول المتقدمة وخلال خمس أعوام بالنسبة للدول النامية الأعضاء، وسبع أعوام بالنسبة للدول الأعضاء الأقل نموا وهذا كله ابتداء من 1 جانفي 1995، وفي إطار تحرير إجراءات الاستثمار فقد قامت العديد من الدول بإزالة القيود التي تفوق تدفقه فيما بين الدول. إضافة إلى ذلك فإن قواعد الاستثمار واردة في عدد كبير من معاهدات متعددة الأطراف، واتفاقات التجارة الإقليمية وهذه القواعد تتطوي على التزامات تتفاوت في نطاقها وتتراوح ما بين الطوعية والإلزامية وتشكل نسيجا معقدا من التعهدات المتداخلة والمتكاملة جزئيا (2).

خامسا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

I- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة.

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لـدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

2- الأونكتاد، لجنَّة الاستثَّمار والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص. 2.

^{&#}x27; - محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 27. ا

- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية (1).

- تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة.

- في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى (2).

- يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي،

2-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص. 483.

¹⁻ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.ص. 175-176.

ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة⁽¹⁾.

- قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة السي جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد ⁽²⁾.

II- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو الستبراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات، وبالتالى تأثيره على ميزان المدفوعات.

- لا تو فر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة

 2 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 2

¹⁻ مسعف عايض العتيبي، "دور الاستثمار في نقل التقنية"، **مجلة النشرة الصناعية**، العدد 157 (الرياص، بدون سنة النشر)، ص. 24.

لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.

- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة (1).

-تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها (2).

- قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية، الصلب الإسمنت...الخ (3).

- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا مالا تتلائم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية، حيث أن تلك التقنية اخترعت لتناسب ظروف

علي على محمد خليل عطية، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 (القاهرة، 1995)، ص. 152.

¹⁻ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.ص. 177-178.

 $^{^{-3}}$ محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 38.

الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها ⁽¹⁾.

- تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يودي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية (2).

1- نفس المرجع، ص.38.

²⁻ النقلي عاطف حسين، "أثر تحويل الاستثمارات الأجنبية على تفاقم المديونية"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 5 (السعودية، 1988)، ص. 118.

خلاصة الفصل الأول.

مما سبق يتضح أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان النامية، في ظل الحركية الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، وهذا الذي جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرة، إما مدافعين أو معارضين لها، موضحين مزاياه وعيوبه ومحاولين تحديد ووضع إطار وتصور خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، توازيا مع التحولات العالمية في كل النواحي، وزيادة الطلب خاصة من الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظل الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية التي تعاني منها، ومحاولة تصحيح الاختلالات الكلية، وهو الأمر الذي جعلها تقدم حوافز وامتيازات لمحاولة جذب المزيد من تلك التدفقات وتهيئة مناخ استثماري ملائم من كل النواحي.

القصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

مقدمة

لقد حظى الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلى بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يـؤدي إلـى تحقيق معدل نمو مرتفع، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو 1956-1957 Robert Solow ، ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة 1980 R.Lucas ، 1986 P.Romer ،1990 Baro الخديثة هذه الدر اسات، على الرغم من أن الجهود الرامية لتفسير مصادر النمو الاقتصادي ولا سيما دور تراكم رأس المال يعود إلى عهد آدم سميث عام 1776، إلا أن الفهم الرسمى للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال Harrod-Domar، حيث ركز الفكر الكلاسيكي على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك حاول الفكر الحديث علاج أوجه القصور في الفكر الكلاسيكي، إذ اهتم بالدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالمزايا المرتبطة به والتي تؤدي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، حيث تمثلت تلك المزايا بالتكنولوجيا الحديثة، وكفاءة رأس المال البشري باعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو، وتوافر مجموعة من المقومات في الدول المضيفة للاستفادة المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقــد توســع هـــذا التحليل ليشمل مجالات أخرى، تمثلت في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من الاستثمار المحلي، وحجم التجارة الخارجية، وعوائد التقدم التكنولوجي والتي تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي. وفيما يلي عرض لأهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تتاولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، وأكدوا خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تصحيح للسياسات الوطنية (1). والتي تؤدي إلى تحقيق عجز أقل في المالية العامة وقيودا على التجارة الدولية والتدفقات المالية وقد تم استعمال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير لتعريف النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم توضيحه.

أولا: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي.

I- مفهوم النمو الاقتصادي.

"يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (2)، هذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة، ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي GDP. ويجب أن يتحقق النمو الاقتصادي دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات،

الدخل الكلي متوسط الدخل الفردي= عدد السكان

ويلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي هذا الأخير الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها (3). أما الدخل الحقيقي فيعبر عنه بالعلاقة الآتية:

الدخل التقدي = الدخل النقدي المستوى العام للأسعار

¹⁻ روبيرتو زاغا، "إعادة النظر في النمو"، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 43، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس (2006)، ص. 7.

²⁻ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص. 11.

³⁻ نفس المرجع، ص. 12.

والذي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض وتتدهور مستوى معيشته، أما إذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوى:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم أو أن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الدخل الكلي ناقص معدل النمو السكاني⁽¹⁾.

أما الاقتصادي S.KUZNETS فيعتبر النمو الاقتصادي على أنه أساسا ظاهرة كمية، وبالتالي، يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي⁽²⁾.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى⁽³⁾:

النمو الاقصادي الموسع: نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف: نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

II - عناصر النمو الاقتصادي.

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التقني، تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

² - Regis BENICHI, Marc NOUSCHI, **La croissance au XIX**ème **et XX**ème **siècle**, 2ème Edition (Paris : Edition Marketing, 1990), P. 44.

¹⁻ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 12.

³ - Jacque, BRASSEUL, **Introduction à l'économie du développement** (Paris : Armond Colin Edition, 1993), P. 13.

1-II- عنصر العمل.

والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليك كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية (1).

II-2- عنصر رأس المال.

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة⁽²⁾.

II-3- التقدم التقني.

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول(3).

ثانيا: مقياس النمو الاقتصادي.

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها:

¹⁻ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم (القاهرة: دار القاهرة، 2001)، ص. 34.

^{2 -} سولو روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، ط2 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة النشر)، ص. 306.

 $^{^{3}}$ محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص. 3

I- المعدلات النقدية للنمو.

ويتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية (1).

I-1- معدلات النمو بالأسعار الجارية.

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

I-2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل⁽²⁾.

I-3- معدلات النمو بالأسعار الدولية.

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

¹⁻ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999)، ص. 118.

²- نفس المرجع، ص. 119.

Ⅱ- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناتج الـوطني أومن الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقتـه بـالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الـدول الناميـة والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثـل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال الطريق العامة (1).

Ⅲ- مقارنة القوة الشرائية.

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حدد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقب بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت اقتصاد المخطط في السبعينيات من القرن الماضي، وفي الأونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبنى هذه الفكرة (2).

المبحث الثاني: التفسير الكنزي والنيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

لقد قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، وتوافر المعلومات، وقابلية رأس المال للتتقل بين مختلف الدول وفقا للاختلاف العائد على رأس المال (3)، وعلى هذا الأساس اهتمت تلك النماذج بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي،

¹⁻ مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص. 119.

²- نفس المرجع، ص. 120.

³⁻ موشيار معروف، مرجع سابق، ص.ص. 381-382.

حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق ذلك، وقامت بتحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال والأرض والعمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على نماذج قياسية للنمو، وبالتالي فقد اهتمت بتخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر النماذج النيوكلاسيكية امتدادا لنموذج هارود – دومار، ونموذج سولوسوان حيث ركز النموذجان على أهمية الادخار، على عكس كينز الذي لم يصل إلى دراسة نموجية في هذا المجال.

أولا: التحليل الكنزى J.M.Keynes.

يمكن القول بأن التحليل في مجال النمو عند كينز لم يصل إلى حد وضع نموذج في هذا المجال، على غرار النماذج المعروفة والتي سوف يتم تتاولها لاحقال، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتتمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، وقد رأى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل⁽²⁾، حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستثمار والذي يتوقف على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية برأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسامالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي والتي تعطى بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

وبالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل، لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من

2- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل النطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع التخطيط (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004)، ص. 20.

¹⁻ عقيلة عز الدين محمد طه، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990)، ص. 4.

الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي (1). وبالتالي فإن التحليل الكنزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، وهكذا ترك كينز موضوعات النمو والتنمية لاقتصادي مدرسة Cambridge.

ثانیا: نموذج هارود - دومار Roy Harrod - Evsey Domar.

لقد حاول كل من Harrod – Domar البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، وانطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، وباستخدام دوال إنتاج تتسم وتتميز بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت (2)، تم صياغة أفكار Harrod -Domar في شكل نموذج يظهر أن:

معدل النمو
$$=\frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال/الناتج}}$$

ويعد مفهوم معامل رأس المال أو نسبة رأس المال/ الناتج من المفاهيم الأساسية في نموذج Harrod -Domar، ويعرف ذلك المفهوم بأنه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة، ويتكون النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي:

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل⁽³⁾.

s: الميل المتوسط للادخار

: y الدخل الوطني

¹⁻ موشيار معروف، مرجع سابق، ص.ص. 382-381.

²- نفس المرجع، ص.385.

³⁻ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص. 155.

الاستثمار (1) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال.

$$\frac{K}{y}$$
 $V =$

$$V = \Delta K = Vy \Rightarrow \frac{\Delta K}{\Delta y} \dots (3)$$

 ν معامل رأس المال

وأن الادخار الوطني الإجمالي sيجب أن يساوي الاستثمار الوطني I (1). I = S(4)

$$I = \Delta K = V \Delta y$$
(5)

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل:

$$S = sy = V\Delta y = \Delta K = I$$

أو ببساطة تكون كالتالى:

$$sy = V\Delta y$$
(7)

 $\frac{\Delta y}{y}$: هو و هو حيث أن معدل النمو

(2)
$$g = \frac{s}{V}$$
(8)

و العلاقة رقم (8) تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود - دومار والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال على الناتج وذلك على النحو التالى:

$$g = \frac{s}{V} = \frac{s}{K/y}$$

حيث تشير y,K,S,s,g والي إلى معدل النمو الاقتصادي، معدل الادخار، الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال، والناتج، وأن:

الاستثمار المحلي I_d

 $I_f I_d + K =$ الاستثمار الأجنبي I_f

¹⁻ ميشيل توداروا، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن الحسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص.ص. 126-127.

²- نفس المرجع، ص. 127.

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح $g=(I_d+I_f/y)/K \\ g=\frac{S}{K}+(I_f/y)/K \\ g=\frac{S}{K}+\frac{I_d}{y}$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها الاستثمار الأجنبي (مباشر، غير مباشر)، أو تقوم تلك الدول بالتنازل على النمو المستهدف، أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي، أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة.

فاعتماد تلك الدول على الاقتراض يؤدي بها إلى تحمل أعباء إضافية لخدمة الديون، أما اعتمادها على رفع معدلات الفائدة، فإنه سيؤثر على الاستثمار المحلي، وأخيرا فإن تتازل تلك الدول على معدل النمو المستهدف فإنه يتسم بعدم المنطقية، كما أكد ذلك روستو، وأن الدولة تكون في مرحلة الانطلاق إن كانت قادرة على الدخار من 15٪ إلى 20٪ من الناتج فإن النمو الاقتصادي ممكن أن يحدث بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل ادخارا، هذه الأخيرة ولتغطية النقص الفادح في الادخار فإنها تلتجئ إلى المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي (3).

كما أشار هارود إلى التغيير التقني الطبيعي، من خلاله يتم اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، وهذا ما يدل على دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا عالية وراقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

ويرى فيريباغ Firebaugh في إطار نموذج هارود- دمار عام 1992 أن هناك تكامل ينشأ بين الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار إلى أن زيادة

 $^{^{1}}$ محمد قویدري، مرجع سابق، ص. 41.

 $^{^{2}}$ - زاهي، الرشدان، عبد الله، في اقتصاديات التعليم (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص.47.

³⁻ میشیل تودارو، مرجع سابق، ص.ص. 128-129.

تدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتؤدي إلى القضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة في الدول النامية⁽¹⁾.

ثالثا: نموذج سولو - سوان Solow-Swan.

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وقد قام سولو بدراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لرأس المال والعمل انطلاقا من دالة الإنتاج $y = f(K.L)^2$...

K = cرأس المال.

. العمل = L

فإن f'>0 المشتقة الأولى موجبة.

و f'' < 0 المشتقة الثانية أقل من الصفر و التي تعني تناقص الغلة.وان الادخار E=sY.....(2)

وأن نسبة من الناتج ستدخر وتستثمر اما n فانهانسبة نمو العمل.

.....(3)
$$k = sy$$

و بما أن f دالة متجانسة و من الدرجة الأولى يمكن كتابة

$$R^{\mathbf{k}} = sf(\frac{K}{L}, 1)$$
(5)

وباعتبار أن رأس المال للفرد يساوي $\frac{K}{L}$ فإن:

$$\frac{R}{L} = sf(k)$$
(6)

 $k=K/L \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow k/k = K/K - L/L$ $k=sf(k) - k\frac{k}{L} \qquad(7)$

فإن:

^{1 -} محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 42.

²- سولو روبت (1924)، اقتصادي أمريكي، ولد ببروكلين بنيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو، متحصل على عدة جو ائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1997، انظر: صدر الدين صواليلي ، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص.89.

يحسب تراكم رأس المال بتخفيض dK من المعادلة رقم (3) وتصبح معادلة النمو

حيث أن d معدل اهتلاك رأس المال.

وتعني المعادلة رقم (9) أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

- الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد sk الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk والذي تودي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

أما النمو الاقتصادي على المدى الطويل فيكون مستقرا في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت، ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في رأس المال مساويا للصفر، وكلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر (2).

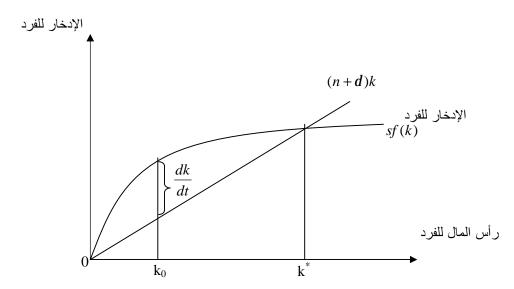
ويرتكز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، حيث نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تتاقص الغلة (تتاقص العوائد) ورأس المال مقارنة بالدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الدي من شأنه تحفيز انتقاله من الدول ذات الوفرة إلى الدول النامية في شكل استثمارات أجنبية.

¹ - Ahmed Zakane, **Dépenses Publique Productives Croissance à long terme et Politique Economique, d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie**, Thèse de l'obtention du diplôme du Doctorat d'Etat en Sciences Economiques. Université d'Alger, 2003, P.P. 47-48.

² - Ibid, p.p.47-48.

³⁻ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص. 150.

شكل رقم 05: النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي



Source: Philipe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogène** (Paris : Dunod, 2000). P.17.

استطاع سولو بناء نموذج لقياس النمو، أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو حيث تم توظيف عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج وقد قام بصياغتها على الشكل التالي :

$$y = A(K.L.F.Z)$$

حيث أن:

- y : تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.
 - K: تمثل رأس المال المحلي.
 - L: تشير إلى عنصر العمل.
 - F: تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - A: تمثل كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.
- z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات.

وقد قام DE MELLO عام 1997 بصياغة المتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد، وقد ركز سولو على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية، معبرا عنها بالإنفاق على البحوث

والتطوير، باعتبار أهمية هذين العنصرين في تشجيع زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين⁽¹⁾, وأكد نموذج سولو على أن التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، كما أوضح سولو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويرفع من معدله ومن ثم يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين مختلفين:

- تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال (أي نسبة $\frac{K}{L}$) وهبوط الناتج الحدي لرأس المال تاركا معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون تغيير، وقد نوه سولو بالتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي ودورها في تعظيم عوائد الإنتاج.
- لقد أثبتت الدراسات والتجارب عند اختبار نموذج سولو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا برصيد الفرد من رأس المال، والعمالة ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالى، ودرجة الانفتاح⁽²⁾.

كما تم التوصل في إحدى نتائج الدراسات إلى أن العمل غير المدرب فسر بــــ 13% ورأس المال البشري بنسبة 45% من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام وفي هذا السياق تم تطبيق نموذج سولو على مجموعة من الدول من بينها تايوان مع الأخذ بالتقدم التكنولوجي والاستثماري في رأس المال البشري وكانت النتائج أن ترتب على زيادة الاســتثمار فــي رأس المــال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي وأن مساهمة كل مــن رأس المال المادي والبشري في زيادة الدخل كانت 32% و 29٪ على التوالي، وهذا بعد استعمال دالة الإنتاج كوب دوجلاس.

رابعا: نموذج سولو Solow مع رأس المال البشري.

لقد قام كل من Mankiw, Romer, Welle عام 1992 انطلاقا من نموذج سولو بإدخال متغير جديد وهو الرأس مال البشري كأحد العوامل التي تساهم في تفسير النمو

 $^{^{1}}$ - محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 40.

 $^{^{2}}$ موشیار معروف، مرجع سابق، ص. 375.

الاقتصادي معبر اعن ذلك العامل بمستوى التمدرس، حبث أصبحت دالة الانتاج لكوب دو جلاس من الشكل ⁽¹⁾:

$$y_{(t)} = k_{(t)}^{a} H_{(t)}^{b} (A_{t} L_{t})^{1-a-b}$$

 $< a + b \ 0 < 1$

k: تمثل رأس المال المادي.

H: يمثل رأس المال البشرى.

L: بمثل عنصر العمل.

A: العامل التكنولوجي.

مع ملاحظة أن معدل نمو العمل أو السكان افترض ثابتا n وتزايد التكنولوجيا

$$y = \frac{Y}{L}, k = \frac{K}{L}, h = \frac{H}{L}$$

 $y = \frac{Y}{I}, k = \frac{K}{I}, h = \frac{H}{I}$: نأخذ كل من :

فإن رأس المال المادي والبشري يحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{dk}{dt} = s_k y_t - (h + g + d)k_1$$
$$\frac{dh}{dt} = s_h y_t - (n + g + d)h_1$$

حيث d معدل اهتلاك رأس المال المادي و البشري.

و انطلاقا من العلاقات السابقة قام Mankiw, Romer, Welle بإدخال متغير الاستثمار الأجنبي كأحد عوامل تفسير النمو الاقتصادي في نموذج النمو الذي أعاد كل من Durlauf و Johnson عام 1995 صبياغته على الشكل⁽²⁾:

 $\log y_{t.i} - \log y_{to.i} = B_0 + B_1 \log y_{t0.i} + B_2 \log(I/GDP) + B_3 \log(n_i + g + d) + B_4(school)_i$ $+ B_5 \log(FDI/GDP)_i + ei$

حيث أن:

 t_0 . و t في الفترة المحلى الإجمالي في الفترة y_{t_0} الإجمالي الاستثمار المحلى بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي I_{CDP}

¹ - Philippe AGHION, Peter HOWIT, **Théorie de la Croissance Endogène** (paris Dunod, 2000), P.36.

² - Somak NGOWATTANA, "Bénéfices inégaux des IDE", Cahiers de recherche EURISCO, N°2005-11 (Université Paris Dauphine, 2005). P.10.

d.g.n: تمثل معدل الزيادة في القوى العاملة، ومعدل نمو التكنولوجيا (المفترض خارجيا)، معدل اهتلاك رأس المال.

schooli : يمثل معدل التمدرس على المستوى الثانوي.

معدل الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. $FDI/_{GDP}$

e هامش الخطأ.

وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على رأس المال المحلي والأجنبي ونسبة التمدرس للعامل البشري، هذه العوامل تساعد على النمو الاقتصادي حيث قام Somak Ngowattana عام 2005 بدراسة شملت 211 بلدا امتدت على فترة 1980 إلى 2003 مستعملا النموذج السابق، وخلصت تلك الدراسة على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة لتلك الاستثمارات، وتأثير ذلك على المستوى التعليمي والعائدات الخاصة بكل فرد، وحسب درجة الدخول الخاصة بكل فرد.

خامسا: نموذج Pradeep Agrawal.

لغرض دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قام 2000 باستعمال دالة الإنتاج، بإضافة المتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي إلى العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، وإضافة عامل الصادرات التي تتأثر بالتكنولوجيا التي تأتي من الخارج عن طريق الاستثمارات الأجنبية وقد انطلق من الشكل (1).

$$y = (L, K_d, K_f, X, T)$$

حيث أن:

y: الناتج المحلي الإجمالي.

L: عنصر العمل.

رأس المال المحلي. K_d

رأس المال الأجنبي. K_f

¹ - Réal CHERIZARD, **Investissement Direct Etranger (IDE) et Croissance (1980-1999). Cas de quelques pays de la Caraïbe**, Rapport présenté en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en Sciences Economiques (Université de Montréal : Département des Sciences Economiques, 2004). P.20.

x: الصادر ات.

T: تحسين الإنتاجية عن طريق العامل التكنولوجي

وبإدخال اللوغاريتم على معادلة الإنتاج ثم اشتقاقها تصبح من الشكل⁽¹⁾:

$$G = a + b\hat{k}_d + c\hat{k}_f + d\hat{x} + e\hat{L} + u \dots (1)$$

يشير الرمز ^ إلى معدل نمو كل عنصر.

u: يمثل المتغير العشوائي.

. تمثل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم حذف متغير العمل كعامل مفسر للنمو الاقتصادي بسبب أن الدراسة تمت على الدول التي لا تستعمل اليد العاملة بكثرة كدول جنوب شرق آسيا والذي أثبت الدراسات التطبيقية أن عامل العمل غير معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي، واعتبر أن معدل نمو كل من:

نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بــ: $(\frac{FDI}{v})$.

 $(\frac{Invnf}{v})$: نسبة الاستثمارات المحلية تحدد ب

وتصبح معادلة النمو الأساسية من الشكل:

$$G = a + b \frac{tnvnf}{v} + c \frac{FDI}{v} + d\hat{x} + u \dots (2)$$

من خلال المعادلة رقم (2)، نلاحظ أن المعامل c للمتغير $\frac{FDi}{y}$ يجب أن يكون مساويا للمعامل d الخاص بالمتغير $\frac{Invnf}{y}$ إذا كانت الاستثمارات الأجنبية لها تأثير متكامل مع الاستثمارات الوطنية لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وإذا كانت مساهمة التكنولوجيا ورأس المال البشري في القدرات التصديرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تـودي إلى زيادة ورفع معدلات النمو الاقتصادي فإن المعامل c يكون أكبر من المعامل d ومن جهة أخرى، إذا كانت c أقل من d، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون سالبا على النمو الاقتصادي وبالتالى يؤدي إلى تثبيط معدله d.

_

¹⁻ Réal CHERIZARD, Op.Cit, P. 20.

² -Ibid, P. 20.

المبحث الثاني: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

على الرغم من أن نظرية النمو الاقتصادي تبعا للنظرية الكلاسيكية الحديثة تري أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، إلا أنها لم توضح الكيفية أو الطريقة التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر علي تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ينمو بمعدل تلقائي وبالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظريا، لأن النظرية الكلاسيكية في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره، ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حاول الاقتصاديون تحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين مثل R.Lucas (1991)، P.Romer (1988)، R.Lucas (1991) إلى تطوير وتفسير مجموعة من النصوص والدراسات المؤلفة للتقدم الذي أحرز في مجال النمو والتقنية، وتوضيح دور وأهمية كل من رأس المال البشري، والبحث والتطوير باعتبار هما عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي، وانطلاقا من نظريات النمو الداخلي توسع الفكر الحديث ليشمل مجالات أخرى تتحصر في دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر، بعوائد التقدم التكنولوجي، والتجارة الخارجية، ورأس المال المحلي، والعمالة التي تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

أولا: نماذج النمو الداخلي.

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول، وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وذلك خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بعدما أكدت نظريات النمو الداخلي أن محور التتمية الاقتصادية يكمن في متغيرات داخلية، والتي أعطت أهمية لأفكار اعتبرت سابقا ذات أهمية قليلة واعتبرت أن تحسين الإنتاجية يتطلب تبني المزيد من الابتكارات الحديثة، والقيام

¹ -Robert J.BARRO, Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays (paris : Economica, 2002), P. 9.

بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير ونشر المعلومات العلمية، واعتبرت أن التقدم التكنولوجي يتحدد داخل نموذج النمو وليس عن طريق قوى خارج النظام كما تعتبره النظرية النيوكلاسيكية، وقد اعتمدت على دالة إنتاج ذات غلة ثابتة أو متزايدة باستعمال نموذج AK (1)، وقد تم تطوير هذه الأفكار الجديدة لنماذج من هذا النوع من قبل Romer) و 1990) Romer (1991).

I- نموذج روبرت لوكاس (1988).

لقد اعتمد لوكاس على الفرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيدة رأس المال البشري، والمحافظة على عوائد حدية ثابتة، عوضا عن تتاقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف، انطلاقا من دالة كوب-دوجلاس على النحو التالى:(2)

$$y = k^B (UH)^{1-B} \dots (1)$$

حيث أن:

y: يمثل الإنتاج.

المال العيني. k

U: الوقت المخصص للعمل.

H: يعبر عن عنصر العمل.

هذه المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر انتاجية حيث تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

.....(2)
$$I^{\mathbf{R}} = dH(1-U)$$

حيث d > 0

ويمكن قراءة المعادلة رقم (2) على أنها دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (1-U)، ومن رأس المال الذي تـم تراكمـه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها، ويتضح من المعادلة رقـم 2

¹- Jean ARROUS, Les théories de la croissance, La pensée économique contemporaine (Editions du seuil, 1999). P. 191.

² -Philippe AGHION, Peter HOWIT, Op.Cit, P.P. 355-366.

أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي d(1-U) أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.

Π - نموذج بول رومر (1990).

لقد قام بول رومر 1990 بدراسة الأفكار الصادرة من سولو والذي اعتبر أن التقدم التكنولوجي ناتج أساسا من الخارج⁽¹⁾، وأكد رومر أن رأس المال البشري يصبح منتجا من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة، فكلما ازدادت هذه الأخيرة (المعرفة) أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر.

ويعتمد نموذج رومر على ثلاث قطاعات: قطاع البحث والتطوير، قطاع إنتاج السلع الوسيطة، وقطاع إنتاج السلع النهائية⁽²⁾.

II- 1- قطاع البحث والتطوير.

والتي اعتمدت على معادلة تراكم المعرفة من الشكل:

 $A = dH_A A$

حيث 0 < d وهي معلمة فعالية البحث.

A: مخزون الأفكار.

عدد الباحثين. H_A

*A: مقدار الأفكار الجديدة.

أما معدل نمو الأفكار فتكون من الشكل م $\frac{A}{A} = dH_A$ ، أي أن كل وحدة إضافية من الباحثين ستزيد مخزون المعرفة.

II-2- قطاع السلع الوسطية.

ويعتمد إنتاج السلع الوسطية X_i عن طريق براءة الاختراع المشتراة من قطاع البحث و التطوير، ويتم التعبير عن قطاع السلع الوسطية بالمعادلة: $K = \int_0^A X(i)di$

حيث K رأس المال المادي، X(i) الكمية الموجودة من كل نوع من رأس المال.

 $^{^{-1}}$ بريتشيت، لانت، "البحث مستمر"، مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2006)، ص. 18.

² - Ahmed Zakane, Op.Cit, P.P. 62-63.

II-3- قطاع الإنتاج النهائي.

 $y = H_y^a L_y^B \int_0^A [X(i)]_{di}^{1-a-b}$: in the land of the state of the state

وتتميز هذه الدالة بغلة حجم ثابتة والتي تأخذ في الحسبان خاصية عدم التجانس في رأس المال، وأعتبر رومر أن الشركات سوف تقوم بطلب هذه السلع بشكل يجعل أسعارها متساوية وتتتج $\overline{X}_i = \overline{X}$ من السلع وبالتالي فإن رأس المال المستخدم من قبل الشركات العاملة في قطاع السلع النهائية هو $(A\overline{X} = K)$ ، حيث A هو عدد الشركات التي تتتج السلع الوسيطة، وعلى هذا الأساس فإن دالة الإنتاج لهذا القطاع يمكن كتابتها كما يلي: $y = H_v^a L^b \overline{A} X^{(1-a-b)}$

والتي تعبر عن أن مخزون المعرفة A يعتبر محور للنمو الاقتصادي وأن X يعتبر معلمة وليس عاملا من عوامل الإنتاج.

لقد اعتبر رومر أن التغيرات التكنولوجية تأتي على شكل مكتشفات علمية في أثناء البحث الأكاديمي أو في المخابر الحكومية، ويرى أن الدول النامية اليوم هي أنهم فقراء لأن مواطنيهم ليس لديهم القدرة على تطبيق الأفكار التي استخدمتها الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية، وأكد أن الفجوة الموجودة بين الدول الغنية والفقيرة تتقسم إلى:

- فجوة مادية وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة.
- فجوة فكرية، والتي تحتوي على المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون⁽¹⁾.

وقد قام الاقتصاديون بتطبيق نموذج رومر لمحاولة إثبات دور المعرفة والبحث العلمي في زيادة الإنتاجية، فكانت بعضها مماثلة لنموذج رومر والأخرى مختلف عنها. ثانيا: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي.

I - مفهوم التكنولوجيا: تمثل التكنولوجيا مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية⁽²⁾.

 2 محمد آدم، "التكنولوجيا و الاقتصاد في خدمة التنمية"، مجلة النبأ، العدد 22 (بيروت، 2000)، ص. 1

¹⁻ میشیل تودارو، مرجع سابق، ص. 180.

أو هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج، أو اكتشاف منتجات جديدة ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك التكنولوجيا ناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وقد أشار Ghura عام 1997، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتبار أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي (1). وهذا ما أكده رومر في النظرية في ربط العامل التكنولوجي بالنمو مباشرة.

II - قنوات نقل التكنولوجيا.

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا⁽²⁾.

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا ويمكن أن لا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجاريا، وقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقية التراخيص بما أن التكنولوجيا المنقولة

103 (Washington: livir, December 1997), F. S.
 عمر الفاروق البزري، "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا"، مجلة التعاون الصناعي، العدد 86 (الرياض، 2001).

¹ - GHURA, D, "Private Investment and Endogenous Growth, Evidence from Cameroon", **Working paper**, N°165 (Washington: IMF, December 1997), P. 5.

بو اسطة فروع الشركات الأجنبية تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات⁽¹⁾.

إن عدم توفر الشركات المحلية على تكنولوجيا عالية سمح للاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة في تدريب العمالة، وتحقيق كفاءة عالية لها وهذا ما انعكس بشكل المباشر بمساهمة في تدريب العمالة، وحسب دراسة Blomstrom, Kokko عام 1996 أكدت أن إيجابي على الشركات المحلية، وحسب دراسة العابرة للقارات إلى الشركات المحلية ساهمت في نقل التكنولوجيا في كينيا ونفس الأثر وجد في المكسيك، تايوان، فنرويلا، والذي أدى إلى زيادة الإنتاجية الخاصة بالشركات المحلية في الدول المضيفة والذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي⁽²⁾.

III - عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة واللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي، ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. أو من خلال عمليات المحاكاة، وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الإيجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها (3):

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.

- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.

- وضع قو انين وتشريعات خاصة و التي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

 $^{^{-1}}$ محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 43.

² - M BLOMSTRÔM, A KOKKO, "The Impact of Foreign Investment on Host Hountries Arew", **Working Paper** (Washington: Policy Research, December 1996), P.P. 7-8.

 $^{^{3}}$ - محمد قویدري، مرجع سابق، ص.44.

- إعداد ووضع خطط تحدد نوع التكنولوجيا، وطرق وأساليب نقلها مع تحديد الأولويات في ذلك.

وفي هذا الإطار ولتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة العوائد وفي هذا الإطار ولتحديد تأثير ذلك على النمو الاقتصادي، أجريت عدة دراسات من قبل العديد من الإقتصاديين ومنظمات دولية تتاولت العديد من الجوانب منها دراسة Blomstrom عام 1996 والتي أظهرت أن الشركات المحلية تستغيد من العمالة المدربة في فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الشركات المحلية، أما دراسة في فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي الي رفع كفاءة الشركات المحلية، أما دراسة توصلت تلك الدراسة إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج في هذا القطاع الذي شهد تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت تلك الدراسة إلى أن درجة تأثير هذه تتوقف على عدة عوامل يجب توفرها في الدول المضيفة كالحوافز الحكومية وتحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلة للاستثمار الأجنبي، بينما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتتمية الاقتصادية على OCDE عام 1998 أن تدفق التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر أدى بالشركات المحلية إلى المنافسة في الأسواق العالمية وقد شملت الأجنبي المباشر أدى بالشركات المحلية إلى المنافسة في الأسواق العالمية وقد شملت عينة الدراسة، الصين، ماليزيا،...الخ (١٠).

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس

¹⁻ محمد قويدري، مرجع سابق، ص.44.

الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية.

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

I- الأثر المباشر.

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

II- الأثر غير المباشر.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد

¹ - M Blomstrom, A. Kokko. Op ,Cit, P.P. 23-24.

من الدر اسات و الشو اهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، فقد أوضحت دراسة Thomsen عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو الاقتصادياتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5٪ على 39.7٪ في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاندا خلال الفترة 1989-1992 إلى 2.6٪ وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية وأصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكومبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين(1)، أما در اسة Harrison et Aitken Hanson عام 1997 فتضمنت دراسة وتقدير الآثار غير المباشرة لنشاطات الشركات العابرة للقارات والشركات المحلية على الصادرات وقد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة من 1986 - 1990 وبينت أن الشركات المحلية ترفع من صادر إتها إذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية. فيما أقرت دراسة Menegaldo et Moustier عام 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة بين الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط بين عام 1985 – 1997 على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات. بينما أوضحت دراسة Mainguyet et Rugruff عام 2003 على المجر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المبادلات الخارجية ففي عام 1993 الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الأوفر في الصادرات المجرية وتطور في النصف الثاني من التسعينيات ووصلت عام 1998 إلى 85.9٪ من صادرات المجر $^{(2)}$.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة

¹ - Blomstrom M and A. Kokko. Op, Cit, P.P. 23-24.

² - Marouane ALAYA, "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané ", **LES Cahiers de L'IRD** (Paris : AUF, Septembre 2006), P. 4.

الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف χ وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$I = I_d + I_f$

وتشير 1 إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، ماتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و ماتمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تتاقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمار الأجنبية المباشرة.

I- أثر الإحلال.

يحدث ذلك حسب فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض المحلية، والمؤثرة على النمو الاقتصادي أو تثبيط ذلك المعدل.

وحسب تقرير الأونكتاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتتشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى

الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية، وحسب Gaves عام 1996 فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل المستثمار المحلي من قبل الاستثمار المحلي من قبل الاستثمار المحلي من قبل الأجنبي (1).

- دراسة إيمان عطية ناصف عام 2003 على الاقتصاد المصري خلال الفترة 2000-1980 حيث أكدت تلك الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على الاستثمار المحلي حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1٪ أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 20.3٪ خلال نفس الفترة ومرد ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي وهذا ما أثر على الشركات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة (2).

II- أثر التكاملية.

أما أثر التكاملية فيعني حسب Shumpeter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يودي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Mayer, Agosin عام 2000، تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلى في الدول المضيفة النامية

2- محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 49.

¹ - Marouan Alaya, Op., Cit, P.8

في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1970-1995) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحلاليا أما في إفريقيا فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط وهذا حسب العو امل و السياسات المتبعة في تلك الدول $^{(1)}$.

خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية.

لقد أشاريت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط علي رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، وطور Robert Lucas نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي(2)، كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، وترى أنه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وأن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة وحسب Blomstrom et Kokko فإن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين لكن بسبب التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان Bolomstrom et Kokko أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ما

¹ - Marouan Alaya, Op, Cit, P. 8.

 $^{^{2}}$ فريدريك م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة على أبو عمشه، ط1 (الرياض:مكتبــة 2 العبيكان، 2002)، ص. 55.

قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز للتكوين مثل Penang Skills Development Center والذي عرف نجاحا كبير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام (2001) ولبيان بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة 1965 – 1995 ، حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة 1٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بنسبة 2.0٪ من نمو رأس المال البشري ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو رأس المال البشري والاستثمار المحلي ويتم تلك الزيادة بـ 20.07٪ وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري.

وفي دراسة أخرى لنفس الاقتصاديين على سوق العمل في كل من المكسيك وايرلندا أثبتت أن التمركز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك رافقه تمركز في رأس المال البشري في نفس الموقع أما في ايرلندا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان في أماكن محدودة تبعه زيادة تسلسلية في معدلات النمو التعليمي الثانوي.

¹ - Marouan Alaya, Op.Cit, P.6.

² - Ibid, P .6.

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال ما سبق في دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية، وبعد استعراض بعض الدراسات التجريبية السابقة التي قام بها العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم بهدف إبراز تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لوحظ أن هناك تباين في جهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين.

وفي هذا الإطار، يرى الفكر النيوكلاسيكي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وأكد على أهمية تشجيع تلك الاستثمارات للحد من فجوة الادخار - الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تملك إمكانيات ضعيفة، وقد قام سولو سوان Solow Swan بتأكيد هذا الطرح من خلال توضيح دور رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجي المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة.

بينما قام الاتجاه الحديثة للنمو الاقتصادي بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة لتلك الاستثمارات (أثر المحاكاة) وما لذلك من تاثير على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويتجلى ذلك في المؤشرات الخارجية الموجبة، ورفع كفاءة العنصر البشري، ومحاولة الشركات المحلية منافسة الشركات الأجنبية من خلال قيام حكومات الدول المضيفة بزيادة البحث والتطوير، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، وأيضا درجة التكاملية والإحلال الموجودة بين الاستثمار الأجنبي والمحلى، وتوفر مجموعة من المقومات الإيجابية المختلفة في الدول المضيفة، الأمر الذي يودي إلى نتائج مختلفة نتيجة تباين تلك المقومات.

الفصل الثالث

واقـــع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية

مقدمة

تباينت وجهة نظر الدول المغاربية تونس، الجزائر، المغرب، وكغيرها من الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى ما أحاط بها من ظروف، في البداية وقبل استقلالها اتسمت نظرة تلك الدول للاستثمار الأجنبي المباشر بالعداء، بسبب معاناتها من الاحتلال، إذ كان ينظر إلى الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والمباشر منه بصفة خاصة، على أنه استنزاف لموارد تلك الدول.

ومنذ استقلالها سعت الدول المغاربية لتحسين أوضاعها الاقتصادية وإيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة، فقامت بتبني سياسات تتموية والتي لم تظهر كفاءتها لتحقيق شروط التقدم المستهدف، حيث أثبتت تلك السياسات محدوديتها ونتج عنها أيضا أوضاعا في غاية من التعقيد ميزتها تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية، خاصة بعد تفاقم مشكلة المديونية، إذ لم تستطع الدول المغاربية مثلها مثل بقية الدول النامية الوفاء بأعباء ديونها الخارجية خاصة الجزائر والمغرب، وأزمة ميزان المدفوعات في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بالنسبة إلى تونس، فاتجهت الدول المغاربية إلى التقليل من النفوذ وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

واعتمدت كل من المغرب عام 1983، تونس عام 1986، الجزائر عام 1994، برامجه للتصحيح الهيكلي، ورغم الاختلاف التاريخي للبرامج المعتمدة، إلا أن الظروف العامة التي لجأت إليها البلدان الثلاثة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي تتشابه إلى حد كبير بينها، إذ ميزتها اختلالات داخلية كبيرة، ارتفاع هام في معدلات التضخم، تدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية، فكانت هناك حاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، في ظل وجود فجوة الادخار والاستثمار، وفجوة الصادرات والواردات، حيث حاولت تلك الدول توفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع وجلب المستثمرين الأجانب ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية خاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، واشتدت حاجة تلك الدول إلى الستثمار الأجنبي مصدرا من مصادر التمويل، للتحضير لمرحلة الانطلاق ومحاولة تحسين معدلات الموادو الاقتصادي لها، وتباينت نتائج التجربة المغاربية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية النمو الاقتصادي لها، وتباينت نتائج التجربة المغاربية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في ظل الشراكة الأورومتوسطية، وإطار قوانين منظمة التجارة العالمية وفي هذا الإطار سيتم التعرض لتجربة الدول المغاربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية التصحيح الهيكلي إلى عام 2005.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الدول المغاربية.

تتعدد مكونات مناخ الاستثمار وتتساوى أهميتها، وتعتبر نلك المكونات من أهم العوامل المؤثرة في خلق جو مشجع ومغر للاستثمار الأجنبي المباشر فالقوانين التشجيعية وأداء الأنظمة البنكية وتوفر أسواق الرساميل، وتبسيط الصرف، ووجود خدمات جيدة وتنافسية، وتجهيزات أساسية في غاية من الحداثة والصيانة تشكل كلها عوامل تؤخذ بعين الاعتبار حين اتخاذ قرار الاستثمار وتعتبر المنظومة التشريعية من أبرز العوامل التي تحفز المستثمرين الأجانب على القيام بالاستثمار في دولة معينة، وهذا ما سعت إليه كل من المغرب، تونس، والجزائر من خالال تكييف تشريعاتها وتقديم حوافز ضريبية ومالية، وضمانات لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بعض الممارسات في الإدارات الحكومية، ويؤكد بذلك سياسة الانفتاح التي انتهجتها تلك البلدان، ومحاولتها اعتماد سلسلة إجراءات مستهدفة للحد من التشوهات الهيكلية على المستويين السياسي والاقتصادي والسعي لضمان بيئة أعمال مواتية لمتطلبات المستثمرين.

أولا: المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في المغرب.

يعتبر القانون الإطار رقم 18-95 بمثابة ميثاق للاستثمارات والذي اعتمده مجلس النواب المغربي في 03 أكتوبر 1995 ويحتوي على 25 مادة تشمل خمسة أبواب تحتوي على الأحكام التالية⁽¹⁾:

I- أهداف ميثاق الاستثمار.

وتغطي المجالات الضريبية والمالية والإدارية والقانونية وحيازة الأراضي، ويهدف ميثاق الاستثمار إلى ضبط الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال العشر سنوات القادمة من أجل تنمية الاستثمارات والنهوض بها عن طريق

¹ - CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement Maroc** (New York et Genève : UNCTAD, 29 Janvier 2007), P. 25. <u>www.unctad.org</u>.

تحسين مناخ وشروط الاستثمار، ومراجعة الحوافر الضريبية واتخاذ تدابير تشجيع الاستثمار (المادة 1)، وأهم تلك التدابير تنص على:

- تخفيف العبء الضريبي على عمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع، وتخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح وسن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التتمية الجهوية.

- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي وإنعاش المناطق المالية الحرة (Offshore) ومناطق التصدير الحرة، وتطبيق أحسن القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة (المادة 2)(1).

II - التدابير ذات الطابع الضريبي والرسوم الجمركية (المواد 3-14).

تتمثل في فرض رسم استيراد يقل عن 25% من القيمة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها على السلع التجهيزية والمعدات والآلات وأجزائها وتوابعها المعتبرة لازمة لإنعاش وتتمية الاستثمار، ولكنها تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد (المادتان 3 و 4).

وتعفى من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار، وتلغي ضريبة واجب التضامن الوطني المرتبطة بالضريبة على الشركات وتفرض بدلا من ذلك مساهمة تساوي 25% من مبلغ الضريبة على الشركات في حالة عدم الإعفاء منها، وتخفيض نسبة الضرائب على الشركات إلى 35% وتستفيد منشآت تصدير المنتجات والخدمات من إعفاء لمدة خمس سنوات ومن تخفيض نسبة الضريبة إلى 50%، وهذا ما ينطبق على الضريبة العامة على الرباح العقارية حيث تعدل نسبتها والتي لا تزيد عن 44%، ويعفى من الضريبة على الأرباح العقارية خلال البيع الأول لأماكن معدة للسكن وذلك رغبة في تشجيع بناء مساكن اجتماعية ويتم إعفاء كل شخص طبيعي أو معنوى يزاول بالمغرب مهنة أو صناعة أو تجارة من

Décembre 2003), p.93.

أ- عبد الإله وقواق، "الاستثمار في المغرب"، نشرة التنمية، العدد08 (المغرب، ديسمبر 2001)، ص. 18. 2 - UNCTAD, Examen de la Politique de L'investissement Algérie (New York et Genève: UNCTAD

الضريبة المهنية وذلك طوال خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة نشاطه إضافة إلى تبسيط الضرائب المحلية بما يتلاءم ومستلزمات التتمية والاستثمار.

III - التدابير المالية والعقارية والإدارية.

تكفل هذه التدابير حرية تحويل الأرباح الصافية ورؤوس الأموال بالنسبة للاستثمارات الممولة بالعملة الأجنبية دون تحديد للمبلغ أو المدة (المادة 16) ويانص الميثاق على تحديد مشاركة الدولة في اقتناء الأراضي وتجهيزها لأغراض الاستثمار وتكوين احتياطي عقاري بغية إنجاز مشاريع الاستثمار وتتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج إلى إعانات خاصة، وتخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بالإنجاز والتي نصت عليه المادة 22، وتسوية أي خلاف بين الدولة المغربية والمستثمرين الأجانب وفقا للاتفاقيات الدولية التي صدق عليها المغرب بشأن التحكيم الدولي.

أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فلا تطبق أحكام القانون الإطار الخاص بالاستثمار عليه، وينص قانون الإطار العام على أنه تشرع الحكومة في تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية لتحقيق الأهداف الواردة (1) فيه ابتدءا من قانون المالية لعام 1996.

ثانيا: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

يحدد قانون عدد 120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 والدي يتصف بالشمولية ويغطي معظم القطاعات، نظام قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات التي يقوم بها التونسيون أو الأجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، أو مشاريع الاستثمار التي تتفذ بالشراكة والتي تهدف إلى تعجيل معدلات النمو وإيجاد مناصب عمل في العديد من القطاعات الأساسية وهذا ما تنص عليه المادة الأولى من القانون ويحق للأجانب أيضا الاستثمار في قطاع الزراعة عن طريق إيجار واستغلال الأراضي الزراعية وتطبق أحكام القانون على العمليات المتعلقة بقيام المشاريع، أو تجديدها أو تعديل نشاطها أو تحويله وتشمل:

-

^{1 -} عبد الإله وقواق، مرجع سابق، ص. 19.

I- الحوافز التشجيعية المشتركة.

يستفيد الشخص الطبيعي أو المعنوي من خصم نسبته 35% من إيرادات أرباح المؤسسة المعاد استثمارها الخاضعة للضريبة على الشركات، شريطة أن تعمل تلك المؤسسة في مجال الأنشطة المنصوص عليها في المادة الأولى، وحرية اختيار نظام الاستهلاك التنازلي بشأن معدات وأجهزة الإنتاج التي تتجاوز فترة استخدامها سبع سنوات، ويتم الإعفاء من رسوم الضرائب وإعطاء مزايا للمستلزمات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، باستثناء سيارات السياحة، وإلغاء رسوم الإنتاج وتطبيق نسبة 10% كضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالواردات بشرط أن لا توجد أجهزة من صنع محلى مماثلة لهذه الأجهزة المستوردة (1).

و إلغاء الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الإنتاج بالنسبة للأجهزة المصنوعة محليا، وفقا للمادة التاسعة من قانون الاستثمار.

II - حوافز تشجيع التصدير.

تعفى المؤسسات التي يقتصر نشاطها على التصدير من الرسوم والضرائب الخاصة بالصيانة والإصلاح، والمركبات الخاصة بالسياحية، والضريبة الواحدة لتعويض الأضرار المطبقة على وسائل النقل بالطرق البرية، وفي إطار تقديم الخدمات المباشرة وفقا للتشريعات السارية المفعول، ويجوز للمستثمرين الأجانب الغير مقيمين أن يختاروا قبل توظيفهم نظام تأمين اجتماعي غير الذي يطبق في تونس والإعفاء من ضريبة الدخل بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بعد خصم 50% من إيرادات التصدير (2).

والضريبة على الشركات بعد خصم 50% من أرباح إيرادات التصدير وفي حالة تقديم طلب عند إيداع الإقرار السنوي لضريبة الدخل، تخصم إيرادات التصدير من وعاء الضريبة الكلي لمدة عشرة سنوات التي تلي أول عملية تصدير المادة الثانية عشرة، وتعتبر المؤسسات الزراعية ومؤسسات الصيد البحري من المؤسسات التي يقتصر نشاطها على التصدير وفي حدود 70% من تصدير إنتاجها وبيع باقي الإنتاج في السوق المحلية تعفى من رسوم استيراد السلع الضرورية للإنتاج حسب المادة

¹⁻ صالح يوسف درديرة، "لمن تشجيع الاستثمار وأهم الحوافز في الجماهيرية العظمى ودول أخرى"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2006، ص. 11.

²⁻ عبد الإله وقواق، مرجع سابق، ص. 26.

الخامسة عشرة من قانون الاستثمار، كما يجوز للمؤسسات التي تعتمد كليا على الاستيراد توظيف مسؤولين إداريين أجانب في حدود أربعة أشخاص لكل مؤسسة، وتمنح لهم امتيازات كدفع ضريبة الدخل الفردي في حدود 20% من إجمالي الأجر، والإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ورسوم الاستيراد للأمتعة الشخصية وسيارة شخصية واحدة وفقا للمادة التاسعة عشرة من قانون الاستثمار (1).

III- أحكام مختلفة.

في حالة قيام مشاريع استثمارية ذات أهمية في الاقتصاد الوطني تمنح لها امتيازات إضافية تتمثل في الإعفاء من ضريبة الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ومساهمة الدولة في التكاليف الخاصة بالهياكل الأساسية، وتقديم إعانات خاصة بالاستثمار في حدود 5% من المبلغ المستثمر والإعفاء من الرسوم والضرائب السارية المفعول.

ثالثًا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

اختار المشرع تعريفا موسعا للاستثمار وأخذ ثلاثة أنواع منها:

- اقتناء الأصول التي تدخل في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة هيكلة وسائل الإنتاج.
- المساهمة في رأس المال المؤسسات العمومية عن طريق المساهمات النقدية والعينية وتتمثل في جلب التكنولوجيا أو تسيير الخبرات ومواصلة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.
- الاستثمارات الناتجة عن منح امتيازات أو رخص، كلها معينة بالأمر التشريعي رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات، وتمنح الوكالة الوطنية لتتمية الاستثمارات مهلة 30 يوما بدءا من تاريخ طلب منح الامتيازات بغية توفير الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز المشروع للمستثمر وإبلاغه بقرار منحه أو عدم منحه الامتيازات المطلوبة وفقا للمادة السابقة من القانون، بالإضافة إلى حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة، وحرية تحويل رؤوس الأموال والامتيازات الجبائية المتمثلة في:

 $^{^{1}}$ - صالح يوسف در ديرة، مرجع سابق، ص. 11.

I - النظام العام.

يتمتع المستثمر بالمزايا في إطار إنجاز مشاريعهم التجارية والمتمثلة (1) في تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري وإعفائها من ضريبة القيمة المضافة إضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل الملكية اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري المادة التاسعة.

II - نظام الاستثمار.

تمنح للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تتميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة، والمشاريع التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مزايا خاصة لاسيما المشاريع التي تستخدم التكنولوجيا التي تساعد على حماية البيئة والموارد الطبيعية وتساعد على النتمية المستدامة المادة العاشرة وتطبيق نظام الضريبة الثابتة التي تبلغ نسبها 2% الخاصة بتسجيل عقود تأسيس الشركات وزيادة رأسمالها، ويعفى المشروع لمدة 10 سنوات بعد مزاولة نشاطه الفعلي من الضرائب على الشركات وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة، وإعفاء الممتلكات غير المنقولة التي تدخل في إنجاز المشروع الاستثماري من ضريبة العقارات لمدة 10 سنوات بدءا من تاريخ امتلاكها.

III - ضمانات الاستثمار.

يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار ووفقا للمادة الرابعة عشرة، ولا يجوز الاستيلاء على المشاريع الاستثمارية المنجزة بأمر إداري وفي حالة المصادرة ينبغي التعويض العادل المجزئ وفقا للمادة السادسة عشرة. وتم إنشاء مكتب متعدد الخدمات في الوكالة الوطنية لتتمية الاستثمار يجمع بين مختلف الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار ويعمل هذا المكتب مع الإدارات والأجهزة الأخرى المختصة على تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع وفقا للمادة الخامسة والعشرون، كما يمكن تحويل رؤوس الأموال في الجزائر والتي تنص عليه المادة 31 من الأمر رقم 01-03 وأصبحت الوضعية أكثر وضوحا منذ اعتماد نظام بنك

 $^{^{1}}$ - محمد قویدری، مرجع سابق، ص. 198.

الجزائر رقم 05-03 الصادرة في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كيفيات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتتازل أو لتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر رقم 01-03 المذكور سابقا، وأصبح النظام رقم 05-03 يلزم البنوك والمؤسسات المعتمدة بتنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد الناتجة عن التنازل عن الاستثمار الأجنبي إلى جانب علوات الحضور ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة الأجانب.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية.

لقد كان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا للحكومات المغاربية، منذ فترة طويلة، رغم الإصلاحات والتعديلات وتحديث التشريعات الناظمة للاستثمار على مدى أكثر من 20 عاما وتوفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين، إلا أن نتائج ذلك لم يرقى إلى المستوى المستهدف فكان حجم التدفقات متباينة بين الدول المغاربية والذي يرجع بصفة كبيرة إلى عمليات الخوصصة التي تمت في هذه البلدان، فكان لوجود مجموعة من العوائق أدت إلى تشوه بيئة الأعمال وتسبب في انحصار حجم التدفقات المالية الأجنبية، وهذا ما استدعى الدول المغاربية القيام باستراتيجيات خاصة لاجتذاب المزيد من التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتعجيل بها وتجسيدها وضمن هذا السياق سوف نستعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض تجارب كل دولة على حدى.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

كان الهدف الأساسي من الإصلاحات التي تبناها المغرب منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين للإصلاح واستقرار التوازنات الكلية، وتوجيه الاقتصاد المغربي لتبني الليبرالية، وذلك لتشجيع التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وانفتاح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإصلاح النظام الضريبي بالموازاة مع تطبيق برامج الخوصصة والتي شجعت الكثير من المستثمرين الأجانب في الإقدام على الاستثمار في المغرب.

¹⁻ مكتب صباح لخدمة المستثمرين، "دليل الاستثمار في الجزائر عام 2006" (الجزائر: مطبعة حسناوي، نوفمبر 2006)، ص. 59.

I - تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب تقرير الأونكتاد لعام 2007 ظاهرة جديدة نسبيا في المغرب، حيث زادت أهميتها في بداية التسعينيات من القرن الماضي وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تلك الفترة ضعيفة نسبيا، وفي هذا الإطار اعتمد المغرب خيار الخوصصة الصادر عام 1989 والذي جسد في الواقع في بداية التسعينيات من القرن العشرين وخلال إحدى عشرة عاما تم خوصصة 40 شركة و 26 مركب فندقي، بقيمة 6,4 مليار دولار خلال الفترة 1993-2003 وهذا ما يفسر حجم التدفقات الداخلة إلى المغرب والتي ترجع بنسبة كبيرة إلى عمليات الخوصصة، وفي تقرير الأونكتاد لعام 2007 أوضح أن نسبة من تلك المبالغ كان سببها شركات أجنبية هامة قامت باستثمارات بمبالغ معتبرة، ناقلة لتكنولوجيا عالية، ومعرفة متطورة وكان لنجاح عمليات الخوصصة أثر بالغ الأهمية وكحافز إيجابي أسس لعلاقة إيجابية وثقة كبيرة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له آفاق مستقبلية في المغرب هذه الثقة مؤسسة بشكل كبير حول الإصلاحات التي قامت بها المغرب بالتوازي مع عمليات الخوصصة (۱).

جدول رقم 05: تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر وإيرادات الخوصصة بملايين الدولارات

				-								
السنة	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تثمار و يتضمن	250,4	327	327,1	1207,2	460,3	1638,7	470,6	2874,8	533,2	2429,5	1069,8	2946.4
- ات الخوصصة	44,6	43,9	-	389	-	7,1	-	2065,9	-	1477,7	-	733,7
- رادات الخوصصة	407,7	179,1	277,3	624,3	55,4	27,6	1,8	2065,9	7,0	1498,6	1071,5	1514,0
- تثمار ر خارج الخوصصة	205,8	283,1	327,1	818,2	460,3	1631,6	470,6	808,9	533,2	951,9	1069,8	2212,7

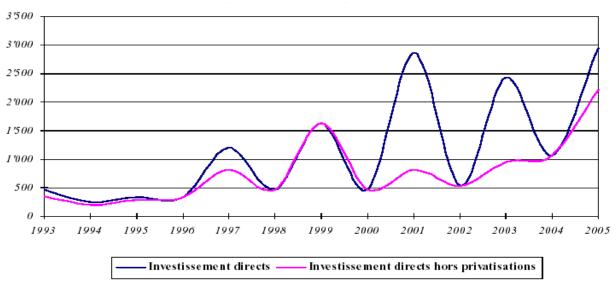
Source: Office des changes, Ministère des Finances de la Privatisation, Bank al Maghrib 2006.

.

¹ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc, Op.Cit, P . 4.

وخلال عام 1997 قامت المغرب بخوصصة 11 شركة من بينها شركة سـمير (شركة مغربية لصناعة وتكرير البترول) بقيمة 368 مليون دولار، وشركة الكهرباء (الجرف الأصفر) والتي بلغت قيمتها 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال تلـك النسبة وتوقفت عمليات الخوصصة من سبتمبر عام 1998 إلى منتصف عـام 1999 بسبب مراجعة قانون الخوصصة وكانت نتيجة لذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 1998 و 2000 و انخفاض إيرادات الخوصصة خلال تلك الفترة (1)، وهذا ما ببينه الشكل التالى:

الشكل رقم 06: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الخوصصة و خارجها الخاصة بالمغرب خلال الفترة 1993-2005 بملايين الدولارات



Source: Office des Changes, Ministère des Finances et de la Privatisation, BANK AL-MAGHRIB ,2006 p.5

أما خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2003 تميزت بنتائج قياسية بارزة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت المغرب المرتبة الثانية في إفريقيا، والأولى في المغرب العربي من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتدفق وصل إلى 2,82 مليار دولار عام 2001، و 2,31 مليون دولار عام 2003 حيث تم بيع 35 % من رأسمال العام لشركة الهاتف (مغرب تليكوم) إلى شركة فيفندي العالمية بمبلغ 2,72 مليار دولار، وفي عام 2003 قامت الحكومة المغربية

1

 $^{^{\}rm 1}$ – CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc. Op.Cit, P. 5 .

بالتخلي على 80% من الشركة المديرة للتبغ بــ 1,7 مليار دو لار إلى الشركة فرنكو إسبانية ألتاديس، هذه العملية الأخيرة تعتبر أهم عملية بعد بيع مغرب تيلكوم (1).

وفي عام 2004 بلغت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعدة حوالي 10,71 مليون دولار، وبلغت عام 2005 الرقم القياسي بمبلغ قدر بـــ 2939 مليون دولار وكانت العمليات الأساسية عام 2004 تمثلت في بيع 26 % من رأسمال شركة سوماكا (شركة خاصة للسيارات) وشركات أخرى و 40 % من رأسمال شركة كوماناق، وتمثلت إيرادات عام 2005 أساسا من إيرادات الخوصصة وذلك ببيع 16 % من رأسمال الشركة مغرب تيلكوم إلى فيفندي العالمية وخوصصة أربعة فروع واقتطاع قسم إضافي من 12 % من شركة سوماكا، والاستيلاء على 10 % من رأس مال شركة التأمين المغربية كمساهمة وتمثلت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج عمليات الخوصصة في قطاع السياحة، والملاحة الجوية.

جدول رقم 06: تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بملابين الدولارات

تدفقات الاستثمار	السنوات	2000-1990	2002	2003	2004	2005
الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الوارد 580		534	2429	1070	2933
	الاستثمار الأجنبي الصادر	يادر 25		20	32	174
	السنوات	1980	1990	2000	2004	2005
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الصادر	1780	2508	8722	19885	22818
الاجتبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الوارد	1126	155	412	676	849

Source: UNCTAD, **World Investissement Repport 2006**, <u>www.unctad.org/wir</u>, ou <u>www.unctad.org/</u> Fdistat.

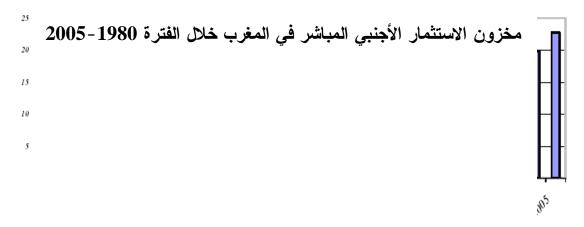
وازدياد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1989-2004 وانتقل من 3,4 مليار دولار إلى 17,9 مليار دولار إلى مبلغ 18,6 مليار دولار عام 2005 ومثل نسبة 44 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 مقابل 13 % عام 1989 ومقارنة بالاستثمارات الأخرى (الاستثمارات المحفظية والقروض) في أعوام 2002 و 2005 تبين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع من 12 مليار دولار إلى 22 مليار دولار،

¹ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc. Op.Cit, P. .6

هذه الأرقام توضح مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، وبلغ حجم الإيرادات غير المستثمرة خلال 8 سنوات الأخيرة ما نسبته 0,72 % في المتوسط والتي تكشف عن وجود عراقيل للاستثمار وغياب إستراتيجية لمتابعة تلك الاستثمارات (1).

شكل رقم 07:

Graphique I.3. Stock d'IED au Maroc (1980-2005) (Millions de dollars)



So

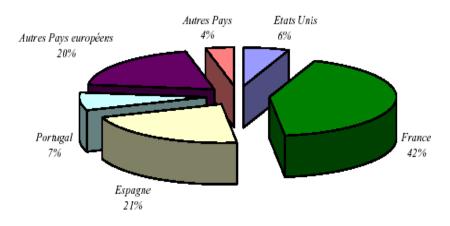
نبيــة

المباشرة في المغرب، وكان نصيب تلك الاستثمارات خلال الفترة 1997-2004 قد بلغ 90 % من إجمالي المبلغ، وتمثلت الدول الأساسية المستثمرة في المغرب في كل من فرنسا التي تحتل المرتبة الأولى بــ 42 % من الاستثمارات تليها إسبانيا ثـم سويسرا والبرتغال، وكانت الشراكة الفرنسية الإسبانية فعالة وحركية في عمليات الخوصصة التي قامت بها الحكومة المغربية، ومثلت تلك العمليات حوالي 80 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الوافدة في فترة 2000-2005، حيث تركزت الاستثمارات الفرنسية في قطاع خدمات الاتصال وتركزت الاستثمارات الإسبانية في قطاع الصناعة خاصة التبغ، ومثلت الاستثمارات الفرنسية عام 2005 نسبة 75% من تـدفقات الاسـتثمارات الفرنسية عام 2005

¹ - CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement Maroc**. Op.Cit, p.7

الأجنبي المباشر في المغرب، والتي تشغل حوالي 6500 عامل في الصناعات الغذائية (دانون، كاستل) وقطاع البنوك، والصيدلة، والتأمينات والطاقة إضافة إلى قطاع التكنولوجية العالية الملاحة الجوية، وقطاع السيارات حيث أن هذه المجمعات تتتج لغاية التصدير (1).

شكل رقم 08: الدول الأساسية المستثمرة في المغرب خلال الفترة 1997-2004



Source: CNUCED, base de données FDI/TNC (http://www.unctad.org/fdistatistics).

وكانت لدولة الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية ودولة الكويت مساهمات في الاستثمار حيث احتلت عام 2005 المراكز 5، 7، 10 على التوالي وبلغت حجم الاستثمارات العربية في الفترة 1994 - 2005 حوالي 14% من مجموع التدفقات الوافدة والمتمركزة في قطاع المحروقات، وقطاع البناء والسياحة.

 $^{^{\}rm 1}\,$ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc. Op.Cit, P. 7.

جدول رقم 07: مساهمة الدول في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال عام 2005 (%) بملايين الدراهم

المبلغ	النسبة المئوية	الدوئـــة
19,496	74,9	فرنسا
1401,2	5,4	اسبانيا
794,8	3,1	ألمانيا
743,3	2,9	سويسرا
709,9	2,7	الإمارات العربية المتحدة
451,6	1,7	بريطانيا
341,7	1,7	العربية السعودية
338,8	1,3	بلجيكا / لكسمبورغ
220,9	0,3	الولايات المتحدة الأمريكية
219,2	0,8	الكويت
213,7	0,8	هولندا
183,6	0,7	الهند
174,7	0,7	إيطاليا
154,7	0,6	السويد
137,1	0,5	العراق
431,1	1,7	البلدان الأخرى
26012,3	100	المجمسوع

Source: Office des changes, Balance des paiements (données préliminaires), 2005 **Examen de la politique de l'investissement Maroc,** 29 Janvier 2007, P. 12. www.unctad.org

وقام المغرب بالإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي دخلت حير التنفيذ في مارس عام 2000، هذه الاتفاقية تسمح بإنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق عام 2010، وقد وقعت اتفاقية التبادل الحر في 02 مارس عام 2004 مع الولايات المتحدة الأمريكية ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006⁽¹⁾.

III - التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعتبر قطاع الاتصالات، الصناعة (كصناعة السيارات، الملاحة الجوية) التأمينات، الخدمات المالية، الطاقة والمناجم من أهم القطاعات التي شهدت تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1993-2005. وخلال 5 سنوات الأخيرة استحوذ قطاع الاتصالات والصناعة وقطاع السياحة والبناء 86% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسب 44%، 27%، 55% و 9% على التوالي واستطاع قطاع الاتصالات أن يجذب الحصة الأكبر والقسم الأهم من الاستثمارات بلغت 59,3%، خلال الفترة 1998-2002 ناتجة أساس من عملية الخوصصة (مغرب الاتصالات) والتي استمرت خلال عام 2005 وحل قطاع الصناعة ثانيا من خلال خوصصة شركة والتي استمرت خلال عام 2005 وحل قطاع الصناعة ثانيا من خلال خوصصة شركة النبغ وشركة سوماكا للسيارات، وشركة سيور للاسمنت وبلغ نسبة 15,2% خلال نفس الفترة أي 1998-2002.

وفي قطاع الصناعة ساهمت فيه كثير من الشركات الفرنسية خالل الفترة وفي قطاع البنكي خلال الفترة 2005-2004 مثل شركة رونو، ومجمع سافران، وجذب القطاع البنكي خلال الفترة 1994-1997 نسب كبيرة من تدفقات الاستثمار والناتجة عن عمليات الخوصصة في هذا القطاع وانخفضت نسبته بين 1998-2002 إلى 6,3% وفي عام 2005 تم خوصصة 10% من شركة التأمين المغربية (الوطنية)، واستقطب قطاع الخدمات مبالغ معتبرة نتيجة النشاطات الفندقية والنقل التابعة لقطاع السياحة حيث بلغت الفترة 1998-2002 نسبة الخدمات في قطاع السياحة حوالي 2,4%. (3) وسجل قطاع الطاقعة والمناجم، والبترو كيمياء، نسبة 1,8% خلال الفترة 1998-2002.

¹ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc, Op.Cit, P. 7.

² - Ibid, P. 7.

^{3 -} Ibid, P. 13.

واعتبر قطاع النسيج أهم قطاع قام بتوفير مناصب شاخل خالل فترة 2005-2003 وقطاع الاسمنت عام 2006، إضافة إلى قطاع السايحة، الذي احتال المرتبة الثانية خلال فترة 2003-2005 حيث استحدث مناصب شغل كثيرة، وجاء في الرتبة الأولى عام 2006 أما من حيث المبالغ فقد استأثر قطاع الطاقة والمناجم عام 2003 بنصيب أوفر وبقيمة تقدر بـ 853,95 مليون دو لار ونسبة تقدر بـ 42,3% من المبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد خلال تلك السنة، لكنه وفر مناصب شغل أقل، وحل قطاع السياحة في الرتبة الثانية بمبلغ 264 مليون دو لار عام 2004 وتركزت الاستثمارات أيضا في قطاع البتر وكيمياء (1) والصناعات الكيميائية وهذا ما يبينه الجدول التالى:

جدول رقم 08: التوزيع القطاعي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال الفترة (2000-2000) بالنسب المئوية

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000-2005
السكن	11,5	2,5	31,1	7,2	21,5	9,1	9,11
الصناعة	18,2	7	20	80,8	18,9	8,7	26,63
البنوك	13,9	0,5	1,1	0,2	16,1	0,2	2,5
السياحة	3,7	1	7	0,8	16,1	11,7	5,47
الاتصالات	24,6	81,2	7,2	2,7	7,6	58,9	43,76
التجارة	13,2	3,4	4,3	2,7	6,5	1,3	3,39
الطاقة والمناجم	1,4	0	3,1	0,5	3,5	1,5	1,05
التأمينات	/	0,3	/	0,7	1,7	4,4	1,57
الأشغال الكبيرة	1,5	0,4	0,3	0,3	1,1	0,6	0,53
الدراسات	0,4	0	0,3	0	0,7	0	0,12
النقل	0,3	0,1	0,2	0,1	0,5	1,2	0,41
الشركات القابضة	3,3	0,2	0,2	0	0,3	0,8	0,46
الزراعة	0,3	0,1	0,4	0,1	0,3	0	0,13
الصيد	0,2	0,1	0,4	0,5	0,1	0	0,21
النفط	0,0	0	0	0,0	0	/	0,01
الخدمات الأخرى	4	2,9	23	3,5	5	1,6	4,12
مختلف	3,4	0,3	1,4	0,4	1	0,2	0,57
()	4997,7	32486,1	5875,5	23256,9	9481,7	26012,3	102113,5

Source: Office des changes, Balance des paiements, 2005.

www.unctad.org

¹ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc, Op.Cit, P. 7.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

لقد بذلت تونس جهودا معتبرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجعلته هدفا تسعى إلى تحقيقه منذ فترة طويلة، وقامت بتحديد المنظومة والقوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أكثر من 20 سنة وذلك محاولة منها لتطوير قطاع الصادرات وإيجاد مناصب شغل، والاستفادة من التكنولوجيا المحولة، وتطوير قطاع الصناعة، ولتحقيق ذلك تبنت نظاما جبائيا وماليا خاص، وكان لعمليات الخوصصة دور كبير في تحقيق تدفقات معتبرة إلى جانب الطاقة وحقق الاقتصاد التونسي معدل نمو فاق 5% خلال العشرية الأخيرة مع بلوغ التضخم المالي نسبة لا تزيد عن 3% في أواخر العشرية وحققت تونس خلال سنوات المخطط العاشر نتائج إيجابية خاصة على مستوى نمو معدل التشغيل والحفاظ على توازنات مالية داخلية وخارجية وحصر العجز الجاري في حدود 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي وسجلت أيضا استكمال المجز الجاري في حدود 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي وسجلت أيضا استكمال

I- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

بدأت بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السبعينيات من القرن الماضي وازداد في بداية الثمانينيات نتيجة النشاط الذي عرفه قطاع الصناعة النسيجية النساط وخلال الفترة 1991-1992 تم الاستثمار في قطاع النفط والغاز وفي عام 2000 كان هناك زيادة معتبر للاستثمار الأجنبي نتيجة عمليات الخوصصة في قطاع الصناعات المعملية حيث تم بيع مصنعين للاسمنت إلى شركات برتغالية إيطالية وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2,5% خلال الفترة 1994- الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2,5% خلال الفترة 1994 إلى 2004 وارتفعت قيمة التدفقات من حوالي 305 مليون دينار تونسي عام 1995 إلى الفترة كان مصدرها قطاع الصناعات المعملية الذي مثل حوالي 65% من نسبة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس عام 2000 مقابل 8% عام 1995، وبلغت قيمة الاستثمارات عام 1997 حوالي 7,204 مليون دينار تونسي أن وشهد عام 1999 استثمارات للولايات المتحدة الأمريكية في محطة لتوليد الطاقة بطريقة البناء والتشغيل والتحويل وفي نفس السنة تم إنشاء 162 مؤسسة في

_

 $^{^{-1}}$ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي 2000، ص . 89

مجال الصناعات التحويلية والتي وفرت 14 ألف منصب عمل، واستأثر قطاع النسيج والملابس بحوالي 50% من إجمالي الاستثمارات في الصناعات التحويلية، وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية عام 2002 حوالي 1191,1 مليون دينار خلال عام 2001 مسجلة بذلك نموا بنسبة 15% وتبرز أهمية هذه النسبة من حيث أنها سجلت في ظروف دولية اتسمت على الصعيد الاقتصادي بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 27% على الصعيد العالمي وتستأثر الصناعات المعملية بنصيب وإفر إذ بلغت قيمتها عام 2002 حوالي 255,4 مليون دينار، أما حجم الاستثمارات خلال عام 2003 فقد بلغت حوالي 751,9 مليون دينار وتحسنت قيمة التدفقات خلال عام 2004 فقد قدر التقرير السنوي للمصرف المركزي التونسي حجم الاستثمارات التي استقطبتها تونس ب 795,9 مليون دينار والذي أتاح إنشاء 171 وحدة صناعية وخدمية جديدة وتوفير 6000 منصب عمل(1)، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 إلى 1015,7 مليون دينار تونسي وشهدت الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى القطاعات غير النفطية قفزة كمية ونوعية حيث تطورت من 25 مليون دينار عام 1987 إلى 630 مليون دينار عام 2005 الذي أعلنت فيه وزارة الصناعة والطاقة عن قيام مجموعة "براسا" الإسبانية بشراء الشركة التونسية الجزائرية للاسمنت الأبيض بمبلغ 85 مليون $^{(2)}$ دو لار، وبهذا يرتفع عدد مصانع الاسمنت التي بيعت لمستثمرين إلى ستة مصانع وهذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم 09: تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بملايين الدولارات

2005	2004	2003	2002	2000-1990	السنوات	1 50 10 172
782	639	584	821	452	الاستثمار الأجنبي الوارد	تدفقات الاستثمار
13	4	5	7	4	الاستثمار الأجنبي الصادر	الأجنبي المباشر
2005	2004	2000	1990	1980	السنوات	مخزون الاستثمار
53	47	33	15	06	مخزون الاستثمار الصادر	
16924	17780	11545	7615	3341	مخزون الاستثمار الوارد	الأجنبي المباشر

Source: UNCTAD, World Investment Repport, 2006, www.unctad.org/wir.

 $^{-1}$ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي 2004 ، العدد الفصلي 23 ، ص . 17

 $^{^{2}}$ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي 2005 ، العدد الفصلي 01 ، ص. 8

II- أهم الدول المستثمرة في تونس.

تعتبر كل من فرنسا و إيطاليا، بريطانيا ، ألمانيا، هو لندا، بلجيكا و البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية أهم البلدان المستثمرة في تونس وبلغت عدد المؤسسات الفرنسية في تونس 1095 شركة تلتها إيطاليا بـ 592 شركة ثم ألمانيا وبلجيكا بـ 260 شركة و 208 شركة على التوالي أما البلدان العربية فقد قدرت عدد الشركات بـ 213 شركة وارتفع معدل عدد شركات المحدثة سنويا من 31 شركة خلال الفترة 1973-1987 إلى أن وصل إلى معدل 200 شركة سنويا بين عامى 2000 و 2004 ومن ضمن الشركات الكبرى المتواجدة في تونس، HENKEL ،DANONE الشركات الكبرى المتواجدة في تونس، JAPAN ،ISUZU BRITISH GAZ GENERAL ELECTRIC TABACCO، حبث استطاعت تلك الشركات توفير مناصب شغل والتي بلغت عام 2001، حوالي 215299 منصب عمل وارتفعت إلى 259842 عام 2005 وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في تونس بــــ 2323 شركة والتي وظفت 215305 عامل وذلك حتى عام 2005 وتتصدر دول الإتحاد الأوروبي فرنسا بـ 1095 شركة توظف 93070 عاملاً ثم إيطاليا بـ 592 شركة والتي استطاعت توظيف 46498 عاملا أما البلدان العربية فقد استطاعت توفير 20996 منصب عمل حتى عام 2005 من خلال 213 شركة مستثمرة في تونس والتي تتصدرها العربية السعودية بــــ39 شركة تشغل 6541 عاملا ثم تليها دولة الكويت بــ 22 شركة توظف 5325، وأخير المجموعة الدول الأخرى كالو لايات المتحدة الأمريكية التلي استطاعت توظيف 10082 عاملا من خلال 48 شركة تليها كندا بــ11 شركة مختلفة، والتي وفرت 246 منصب عمل في القطاعات التي استثمرت فيها، أما سويسرا، فقد استطاعت تشغيل حوالي 11751 عاملا في مختلف الوظائف المتواجدة في شركاتها، والبالغ عددها 90 شركة، وهذا ما هو مبين حسب الجدول الموالي، (1):

¹ - FIPA, "**Répartition des entreprises étrangères par pays**", Donnés 2006, P. 1, www.investintunisia.com.

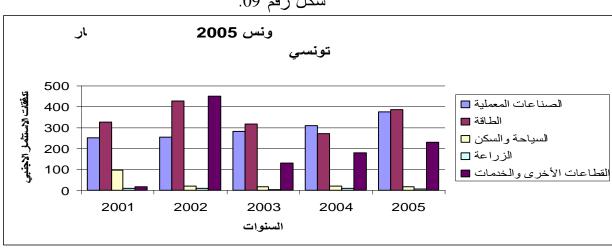
جدول رقم 10: توزيع الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس حسب البلدان إلى غاية 2005

مناصب العمل	عدد الشركات	الدولة
215305	2323	دول الإتحاد الأوروبي
93070	1095	فرنسا
46498	592	إيطاليا
33947	260	ألمانيا
25455	208	بلجيكا
1004	15	مالطا
11274	44	لكسمبورغ
9253	76	بريطانيا
12664	74	هولندا
4508	51	إسبانيا
3335	28	البرتغال
20996	213	الدول العربية
6541	39	المملكة العربية السعودية
5325	22	الكويت
4403	46	ليبيا
1628	38	الجزائر
20291	115	الدول الأخرى منها
10082	48	الولايات المتحدة الأمريكية
246	11	كندا
11751	90	سويسرا

Source: FIPA, "**Répartition des entreprises étrangères par pays**", Donnés 2006, P.1, www.investintunisia.com.

III- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات في تونس.

لقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس في قطاع الطاقة خاصة بعد الإصلاحات التي قامت بها تونس، حيث بلغت قيمتها 271,3 مليون دينار تونسي عام 1997، وحققت مبلغ 315,9 مليون دينار عام 2003 لتصل قيمته عام 2005 إلى 385,2 مليون دينار تونسي، متصدر ا باقى القطاعات الأخرى حسب الشكل التالي :



شكل رقم 90:

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من: FIPA, Données 2006 .TUNISIA www.investintunisia.com.

واستطاعت الصناعات المعملية منافسة قطاع الطاقة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت عام 2005 حوالي 374,9 مليون دينار بعدما حققت عام 1997 قيمة 85,7 مليون دينار، وتركزت تلك الاستثمارات في الصناعات الميكانيكية الالكترونية، والصناعات الكيماوية وقطاع النسيج وصناعة الجلود والأحذية، حيث استحوذت الصناعات الميكانيكية الإلكترونية على مبالغ معتبرة بلغت عام 2001 حوالي 75,2 مليون دينار واستقرت في عام 2004 إلى 81,6 مليون دينار ووصلت إلىي 142 مليون دينار وهذا ما يبين أهمية هذه الصناعة، وعرفت النسج والملابس تطورا هاما وهذا ما أمكنها من جذب تدفقات معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت عام 2005 قيمة 61,2 مليون دينار بعدما حققت مبلغ 79,8 مليون دينار خـــلال عـــام 2001 واستقر عام 2004 بقيمة تقدر بـ 69,1 مليون دينار. وعرفت صناعة الجلود والأحذية والصناعة الكيماوية تذبذبا في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر وعرف قطاع السياحة انتعاشا كبيرا خاصة عام 1998 حيث بلغت قيمة الاستثمارات فيه 246 مليون دينار وانخفضت إلى 16,8 مليون دينار عام 2005 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 11: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تونس 2001-2005 الوحدة مليون دينار تونسى

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعات المعملية	251.0	255.4	282.6	311.8	374.9
الطاقة	327.3	427.5	315.9	274.1	385.8
السياحة والسكن	97.2	21.9	18.8	22.1	16.8
الزراعة	8.9	10.5	4.0	10.0	6.9
القطاعات الأخرى والخدمات	15.6	452.0	130.6	177.9	231.3
مجموع الاستثمارات	700,00	1167,3	751,9	795,9	1015,7

Source: FIPA, Données 2006, TUNISIA. www.investintunisia.com.

وعرفت مواد البناء والصناعات الغذائية والصناعات المختلفة الأخرى انتعاشا، بلغت قيمة التدفقات الواردة إلى صناعة مواد البناء 89,1 مليون دينار عام 2004: أما الصناعات الغذائية فقد بلغت حدها الأقصى عام 2003 عندما استقبلت 28,2 مليون دينار تونسي وهذا ما يوضحه الجدول رقم.

الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الصناعات المعملية 2001-2005

السنــوات	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعات المختلفة	29,0	23,6	27,7	33,5	22,9
الصناعة الغذائية	17,9	25,7	28,2	13,3	14,3
مواد البناء	25,4	43,6	69,0	89,1	62,9
الصناعة الميكانيكية الالكترونية	75,2	75,9	76,9	81,6	142,0
الكيمياء والمطاط	6,9	12,9	11,0	18,3	11,2
صناعة النسيج والملابس	79,8	64,0	59,1	69,1	61,2
صناعة الجلود والأحذية	16,89	9,6	10,4	6,5	12,5
المجمــوع	251,0	255,4	282,6	311,8	327,4

Source: FIPA, Données 2006, TUNISIA, www.investintunisia.com.

ثالثًا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عا 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع في الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات، الاكتشاف، الإنتاج، النقل، التكرير، وقد عرفت فترة 1967-1980 توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة وعن طريق عقود ممثلة في عقود مفتاح اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خالال المواون 1903 المعدل والمتمم بالأمر 10-03 عام 2001.

جدول رقم 13: تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبى المباشر في الجزائر بملايين الدولارات

					•	
2005	2004	2003	2002	2000-1990	السنــوات	تدفق الاستثمار
1081	882	634	1065	282	الاستثمار الأجنبي الوارد	تدفق الاستنمار الأجنبي المباشر
23	258	14	100	18	الاستثمار الأجنبي الصادر	المجتبي المباسر
2005	2004	2000	1990	1980	السنوات	وه د اود ست ا
8272	7191	3497	1521	1525	مخزون الاستثمار الوارد	مخزون الاستثمار
652	630	249	183	98	مخزون الاستثمار الصادر	الأجنبي المباشر

Source: UNCTAD, World Repport 2006, www.unctad.org/wir.

بالنظر لمعطيات الجدول رقم (13)، يتبين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد شهد تطورا ملحوظا من عام 1980 إلى عام 2005 بقيمة 1525 مليون دولار و 8272 مليون دولار نتيجة الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات الوصية، أما مخزون الاستثمار الصادر فقد بلغ عام

^{1 -} محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 212.

2005 حوالي 652 مليون دولار وهذا راجع إلى تنامي وصعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية وتأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات العالمية، وتطورت الاستثمارات الواردة إلى الجزائر تدريجيا عبر السنوات ليصل إلى معدلات مرتفعة عام 2002 وعام 2005 أما الاستثمار الأجنبي الصادر فقد عرف تذبذبا خلال السنوات الماضية وبلغ ذروته عام 2004 بمبلغ 258 مليون دولار (1).

جدول رقم 14: مقارنة القدرات المطلقة للجزائر مع دول المغرب العربي ودول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1991-2005 بملايين الدولارات

مخزون الاستثمار الأجنبي				
2005	2005-2001	2000-1996	1995-1991	السنوات
8272,3	955	373,3	22	الجزائـــر
28881,9	1785,4	979,9	729,4	مصـــر
22818,1	1968,1	819,8	423	المغــرب
16924	662	506,2	471,3	تـــونس
18026,1	1134,3	619,8	407,6	الدول المغاربية
20156,6	1664,5	863,5	352,1	الدول المتوسطية

Source: CNUCED, **Repport 2007**, Base de donnée FDI/ TNC. www.unctad.org/Fdistatistics.

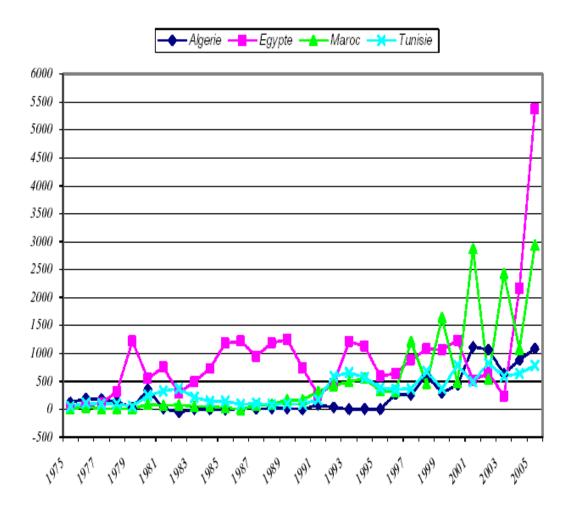
واستنادا إلى بيانات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قدرات الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، قد تطورت تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، واستطاعت المغرب أن تحتال المرتبة الأولى خالال الفترتين 1968-2000 واستطاعت المغرب أن تحتال المرتبة الأولى خالال الفترة 1968-2000 متبوعة بين شركة الأولى عام 2002 بمتوسط يقدر بالمرتبة الأولى عام 2002 بالمعاربي وقد حققت الجزائر المرتبة الأولى عام 2002 بالمغاربي وقد حققت الجزائر المرتبة الأولى عام 2002 بالمعرب وتونس والثالثة على مستوى الإفريقي ويرجع ذلك التحسن إلى المناخ الاستثماري وإلى جاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خاصة قطاع المحروقات التي عرفت أكبر صفقة موقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك وشدركة

 $^{^{1}}$ - محمد قویدری، مرجع سابق، ص. 213.

بريتش بتروليوم لتطوير حقل ضخم للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليارات دو لار (1). و هذا ما يبينه الشكل التالي :

شكل رقم 10:

اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض دول شمال إفريقيا من 1975-2005 بملايين الدولارات



Source: CNUCED, base de données FDI/TNC (http://www.unctad.org/fdistatistics).

¹ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc, Op.Cit, P. 9.

II - أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء العربية منها أو غيرها، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية أهم الدول التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة.

إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية تنفذ من قبل الشركات العابرة للقارات خاصة في قطاع المحروقات، وقد عرفت الفترة 1998-2001 استثمارات قدرت بـــ 908 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تركزت أساسا في قطاع المحروقات عن طريق شركة Petrofac Recources Internationel Inc وقطاعات أخرى كالاستثمارات التي قامت بها شركة Pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة وتوقيع الشركة الأمريكية (ايربرودكت) مع شركة سوناطراك اتفاقا لبناء مصنع لصناعة مادة الهليوم في منطقة أرزيو عام 2005.

إلى جانب ذلك قامت الجزائر بإمضاء مجموعة من الاتفاقيات مع كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا حيث شملت قطاع المحروقات مع الشركتين الاسبانيتين Ropol فرنسا، إسبانيا، إيطاليا حيث شملت قطاع المحروقات مع الشركتين الاسبانيتين Agip وشركة Cepsa والشركة الإيطالية وشافة إلى شركة حانب استثمارات أخرى في صناعة Danone الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الصيدلة والتعدين والكيمياء، ودخول شركة Henkel الألمانية كمساهم في رأس مال الشركة الوطنية للمنظفات (1).

أما بالنسبة للدول العربية فتعد كل من مصر، البحرين، الأردن، الكويت أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، وقد مثلت الاستثمارات المصرية خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو، وهذا حسب التقرير السنوي لعمام 2006، والصادر من الشبكة الأرومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار في المنطقة المتوسطية. ونفس الشيء ينطبق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2005، والتي بلغت 247 مليون أورو، وهذا ما أكدته الشبكة

^{1 -} محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 215.

الأورمتوسطية. هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم 15: أهم سبع دول مستثمرة في الجزائر خلال عام 2005 الوحدة مليون أورو

المبلغ	الدولــــة
804	الكـــويت
606	إسبانيــــا
603	مصـــر
455	الولايات المتحدة الأمريكية
259	فرنسا
214	العربية السعودية
147	الصين

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار في المنطقة المتوسطية تقرير 2006.

ونظرا للإجراءات التحفيزية الممنوحة للمستثمرين، فقد تزايد الاستثمارات العربية في الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 16: الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 1995-2005 والمرخص لها وفق القطر المضيف. الوحدة مليون دولار

	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنـــة
1567,6	260,6	263,3	80,4	54,6	350,0	347,5	85,8	122,0	1	1	3,5	دجــــم الاستثمــار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوى 2005، ص. 117.

يتضح من الجدول أن مجموع المبلغ خلال الفترة 1995-2005 بليغ 1567,6 مليون دو لار ويعتبر عامى 2000 و 2001 الأحسن (1).

_

¹⁻ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2005، ص. 117.

III - التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

بالمقارنة مع الدول المغاربية لا توجد هناك إحصائيات وافية وكافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث أن الوكالــة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لا تتطرق إلى الاستثمارات المنجزة، أما بنك الجزائر فيسجل تدفقات رؤوس الأموال دون التطرق إلى توزيعها القطاعي، أما مصالح الجمارك فتقوم بإحصاء تدفقات المعدات والآلات دون الأخذ بعين الاعتبار الشركات التي نشأت من حالات الاندماج وبالاستحواذ، ورغم ذلك يبقى قطاع المحروقات والاتصالات أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث مثل قطاع المحروقات عام 2003 نسبة 97% من إجمالي الصادرات ونتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ازدادت الحصيلة النفطية حيث أن الجزائر تعتبر الممول العالمي الثاني منذ 1967 بالغاز الطبيعي GPL ويعتبر الأوربيون أهم زبائنها، إضافة إلى القوانين الصادرة والخاصة بإعادة هيكلة قطاع المحروقات خلال عام 2001 حيث يزول معها احتكار المؤسسة الحكومية سوناطراك للقطاع ويسمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وتم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك وعدد من الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP- AMOCO خلال عام 2002 باستثمار قيمته 2,5 مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% وذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري $^{(1)}$.

ويعتبر قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في ويعتبر قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في المجزائر، ومن حيث عدد المشاريع المنجذبة فيه والتي بلغت نسبتها 59% خلال الفترة 1998 - 2002 من إجمالي القطاع ونشاط الشركات الأجنبية في قطاع الصيدلية منذ عام 1999 خاصة بعد الشراكة التي أقامتها صيدال مع الشركات الأمريكية في ايزر، وباكستار، بمبلغ 100 مليون دو لار وبلغ حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة مبلغ 139,787 مليار دو لار وتركزت في مادة الغاز حيث أنه من جملة 23 مشروع بترولي غازي عام 2004 سجلت في منطقة البحر المتوسط، نجد أن أكثر من نصف العدد

¹⁻ محمد قويدي، مرجع سابق، ص. ص. 216-224.

حازت عليه الجزائر مقابل 5 مشاريع فقط خلال عام 2003 وهذا ما أكده تقرير المرصد الأورومتوسطي للمشاريع الاستثمارية المتعلق بعيام 2004، وليم تحيض القطاعات الأخرى كالزراعة والأشغال العمومية والصحة والتجارة والصناعات الغذائية بالمستويات المرغوبة رغم دورها الكبير في الاقتصاد، فكان قطاع الصناعات الغذائية والزراعية قد سجل قيمة 14,372 مليار دج عام 2004 بعدما سجل خلال الفترة 1998 والزراعية قد سجل قيمة الإجمالية للاستثمارات، أما قطاع البناء والأشغال العمومية حسب بيان الحكومة لعام 2005 فقد استحوذ على مبلغ 9,134 مليار دينار عام 2004، هذا القطاع الذي استقطب 41 مشروعا خلال الفترة السابقة لكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب رغم أهميته القصوى في ترقية الهياكل القاعدية، أما قطاع الاتصال فقد عرف انتعاشا بقيمة 88,516 مليار دينار عام 2004 لأنه يعد قطاعا هاما خاصة بعد عرف انتعاشا بقيمة 88,516 مليار دينار عام 2004 لأنه يعد قطاعا هاما خاصة بعد إعادة هيكلته من خلال قانون حدد ونظم صلاحيته كل من الاتصالات والبريد فدخل قطاع الاتصالات مرحلة الخوصصة وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رخصة الهواتف النقالة لشركة أوراسكوم المصرية والشركة الكويتية للاتصالات "الوطنية" وذلك عام 2003 (أ).

واستطاعت القطاعات الأخرى استقطاب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر كقطاع البنوك. والخدمات المالية، وتنقية مياه البحر وقطاع السياحة والصناعة حيث تم قتح العديد من وكالات البنوك عام 2005 باعتبار السوق الجزائرية سوق تجهيزات خاصة بمصادرها الطاقوية ومشاريع البنية التحتية، واستطاع قطاع السياحة جذب 1,5 مليون سائح عام 2005، واستطاع قطاع الصيدلة تحقيق قيمة 700 مليون دينار الخاصة بالشركة الدنمركية الممنادات السكرية وتميز عام بالشركة الدنمركية الأمونياك عن طريق مجمع إسبانيول فيلارمير في أرزيو بقدرات 1,1 مليون طن (2)، وتركزت المشاريع التي قامت بها الشركات الأمريكية وكان عددها و مشاريع في قطاع المحروقات، أما التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فكانت خلال عام 2003 موزعة بين قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة 51,6% و 51,6% و

أ- محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 226.

 $^{^{2}}$ الشبكة الأورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار، التقرير السنوي 2 000، ص. 11. 3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2 000، ص. 115.

 $^{-1}$ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي 2004، ص. $^{-1}$

²⁻ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2005، ص. 115.

خلاصة الفصل الثالث.

لقد أبدت الدول المغاربية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت الدول المغاربية تنفيذ برامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب عملية النقويم هذه تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات نقوم على تحرير الاقتصاد وخصخصته، ورغم إرساء هذه الإصلاحات إلا أن الاقتصاديات المغاربية استمرت في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو ورغم الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب من خلال إعداد أطر قانونية مميزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن نتائج ذلك لم ترقى إلى المستوى المطلوب فبمقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول المغاربية مع باقي دول العالم لازالت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشرة بعيدة عن طموحات وأهداف الحكومات المغاربية رغم الحتلاف توجهات وطبيعة اقتصاديات تلك الدول إلى جانب ذلك تركزت تلك الاستثمارات في قطاعات محدودة ولم تستقطب اليد العاملة الكافية، رغم الاتفاقيات التي قامت بها الدول المغاربية خاصة مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمساعدات المقدمة، لهذه الدول في مختلف المجالات لتأهيل القطاعات الأساسية وإضفاء مرونة تامة على تلك الاقتصاديات.

الفصل الرابع

دراسة قيساس تأثيسر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس، الجزائر، المغرب

مقدمة.

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها، إذ أوضحت بعضا منها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره الايجابي في تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته، فيما توصلت دراسات أخرى عكس ذلك. خاصة إذا حصل انخفاض في الاستثمار المحلي جراء المنافسة غير المتكافئة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية فيما يتعلق بالتكنولوجيا المطبقة في تلك الشركات. في حين ركزت دراسات أخرى على قياس ذلك التأثير على زيادة معدلات الإنتاجية، فيما قامت دراسات بقياس تلك العلاقة آخذين بعين الاعتبار تأثيره على متغيرات أخرى، كالصادرات والاستثمار المحلي، والرأس مال البشري في إطار نموذج النمو الداخلي.

ومما سبق سيتم قياس واختبار مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق اللي تونس، الجزائر، المغرب، وأثره على النمو الاقتصادي، باعتبار أن تلك الدول اعتبرته نوعا من مصادر التمويل وضمن العناصر الأساسية التي تدعم الإصلحات الاقتصادية التي قامت بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حيث سيتم دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي وفقا لنموذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم.

بعدما تم دراسة واستعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتحديد واقع تلك الاستثمارات في كل من تونس، الجزائر والمغرب، يتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستعمل في الدراسة التطبيقية، مع بيان الطريقة المتبعة في تقدير هذا النموذج، وقبل البدء في الدراسة ينبغي استعراض أهم الدراسات التطبيقية التي أقيمت في هذا المجال، وأهم النتائج المتوصل إليها وذلك لتدعيم دراستنا، حيث يتم ذلك وفقا لما يلي :

أولا: الدراسات التطبيقية السابقة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادى.

لقد قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات مختلفة لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج غير المتماثلة التي تم التوصل إليها حيث أوضحت دراسة Richardson عام 1997 أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا على النمو الاقتصادي من خلال زيادته للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وذلك بفعل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي أدت إلى زيادة صادرات دول جنوب شرق آسيا(1).

أما دراسة De Mello عام 1996 والتي شملت 32 دولة من دول منظمة التعاون والتتمية الاقتصادية خلال الفترة من 1970 إلى 1990 ، حيث قام بدراسة حول تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في تلك الدول، ووجد أن العلاقة بين المتغيرين قد اتسمت بالتكامل والذي انعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي في المتغيرين قد اتسمت بالتكامل والذي المباشر، وفي نفس الإطار توصل الحدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الإطار توصل التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة الإنتاجية في تلك الشركات والذي أدى بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي واستنتج Degregorio في دراسة له عام 1998 أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان

¹ - Richardson, "Globalisation and Linkages Macro structural challenges and opportunities, **Working Paper**, N° 181 OCDE/GD (Paris : OCDE, 1997), P. 19.

إيجابيا في الدول المتقدمة ذات المستوى العالى من التعليم (1). وفي نفس الإطار و انطلاقا من نموذج بول رومر للنمو الداخلي أوضح Brostien عام 1988 أن التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر تأتي عن طريق التجهيزات والآلات الحديثة وبالتالي فهي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك بتحسين الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج إجمالا.

فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وعلى تكوين رأس المال المحلى قام Crankovic et Levine عام 2000 بدر اسة شملت 72 دولة على فترة امتدت من 1960 إلى 1995 فكانت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لكنهم لاحظوا تأثيرا إيجابيا على رأس المال المحلي هذا التأثير كان ضعيفا نسبيا ومتوقف على خصوصية الإصلاحات المقدمة⁽²⁾.

وفي دراسة أخرى واعتمادا على نموذج سولو قام Bista عــام 1997 بدراســة شملت 13 دولة عربية حيث قام بقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وكانت نتائج ذلك مختلفة ومتباينة بين الدول حيث كان تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على الإنتاجية إيجابيا في بعض الدول كمصر وتونس أما الجزائر، لبنان، قطر، السعودية والإمارات العربية فقد كان التأثير سلبيا على الإنتاجية ومرد ذلك إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى، أو وجود علاقة غير متكاملة، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي، وما تعانيه تلك الدول من انخفاض في التوظيف وبالشكل الذي انعكس على انخفاض الإنتاجية.

أما در اسة Bachir عام 2001 و التي شملت مجموعة من الدول $^{(3)}$ ، محاولا در اسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي الفردي، و الاستثمار الأجنبي المباشر كان موجبا لكنه غير معنوي وأرجع ذلك إلى التدفقات الضعيفة لتلك الاستثمارات في تلك الدول خاصة في سنوات خلال الفترة من 1980 إلى 1990، ووجد أن معامل الرأس المال البشري كان سالبا لكنه معنوي والمقدر بمعدل التمدرس الخام بالنسبة للمستوى الثانوي

¹-Réal CHERIZARD, Op.Cit, P.P. 11-12.

² - Marouan Alaya, Op.Cit, P.P. 9-10.

³⁻ الدول المعنية بالدراسة هي الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، تركيا.

وتوصل في عام 2001 إلى أن هذه الدول لها مستوى تعليمي مقبول على المستوى الثانوي (1).

وفي در اسة لصندوق النقد العربي سنة 2003 شملت الدول العربية خلال الفترة من 1975 - 1999، أشارت إلى أنه يمكن تحقيق تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إذا ما تفاعلت تلك الاستثمارات مع مستوى معين من التطور المالي (2).

وعلى غرار الدراسات التطبيقية السابقة، كدراسة R. BOUKLIA et N. ZATLA حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي $^{(3)}$ ، قام Marouan Alaya بدراسة عام 2006 فقد شملت دول جنوب المتوسط حيث قام بدراسة تــأثير الاســتثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على فترة 1975-2002 مستعملا نموذج خاص بالنمو الداخلي، وتطرق إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى مساهمة هذا الأخير في زيادة معدلات العوامل المشكلة للنمو الاقتصادي فتوصل إلى نتائج متباينة حيث أكد أن انخفاض قيمة العملة في دول مصر، تونس، المغرب، تركيا، الجزائر كان لغرض تحسين تنافسية موادها ومنتجاتها الموجهة نحو التصدير وبالتالي محاولة إنعاش قطاع الصادرات وبالتالي رفع من معدل نمو قطاع التجارة، إضافة إلى ذلك فقد أعطى النموذج نتائج موجبة ومعنوية لكل من المغرب، تونس، تركيا بالنسبة للمحددات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي وهي رأس المال والعمل، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سلك سلوك سلبي على النمو الاقتصادي باعتباره مثبط للاستثمار المحلي في تلك الدول والذي أدى إلى إزاحة الاستثمار المحلى نظرا لضعف التكنولوجيا المستعملة فيه وبالتالي أدي إلى محدو ديته وعدم فعاليته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وعدم استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول خالل فترات مختلفة، أما بالنسبة للجزائر ومصر فإن العوامل التي تفسر زيادة معدلات النمو الاقتصادي تمثلت في الصادرات والاستثمار المحلى التي انعكست بشكل إيجابي

¹ - Marouan Alaya, Op.Cit, P.P. 9-10.

²⁻ محمد مصطفى عمران، علي أحمد البلبل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد مـن البلـدان العربية، 1975-1999 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2003)، ص.ص. 22-23.

³ - Hassan Rafik BOUKLIA, Najat ZATLA, "Investissements directs étrangers, croissance et convergence: une approche empirique", **Les Cahiers du CREAD**, N° 46 (Alger: ANEP, 1998), P.195.

ومعنوي على النمو الاقتصادي أما الاستثمارات الأجنبية فلها مؤشر موجب وترتكز في قطاع المحروقات.

وفي نفس الإطار قام Marouan Alaya عام 2004 بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس من الفترة الممتدة بين 1973- 2000 واستنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية والتي لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج، بالإضافة إلى ذلك يمكن تلخيص أهم الدراسات التي قامت بالتطرق لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 17: ملخص لبعض الدراسات التجريبية السابقة لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي

النتائج	المنهجية	فترة الدراسة	عينة الدراسة	الدراسة
-وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو	نموذج بيانات المقاطع العرضية	1985 -1960	78 دولة نامية و23	
الاقتصادي للعينة محل الدراسة ككل.	مستخدما طريقة المربعات		دولة متقدمة	
-وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو	الصخرى العادية (ols) في			
الاقتصادي في الدول مرتفعة الدخل.	التقدير .			
- وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو				D1 1
الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل.				Blomstrom et al (1994)
				(1994)
- وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمــو	-نموذج ساكن لبيانات السلاسل		29 دولة نامية	
الاقتصادي.	الزمنية المقطعية مستخدما فــي			
- اعتماد الأثر الموجب للمتغير FDI على رصيد	التقدير طريقة الانحدار غير	1979-1970		Borensztein et Al
رأس المال البشري المتاح في الدولة المضيفة.	المرتبط ظاهريا.	1989-1980		(1995)
- وجود أثر موجب على النمو الاقتصادي للمتغير		1909 1900		(1))))
الذي يعبر عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال				
البشري.				
- وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو	-نموذج بيانات المقاطع العرضية		46 دولة نامية تـم	
الاقتصادي للعينة ككل.	مستخدما طريقتي المربعات		تقسيمها السي	
-وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو	الصغرى والمتغيرات المساعدة		اقتصاديات تتبع	
الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة تشجيع	العامة.	1985-1970	سياســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	Balasubramanyanet
الصادرات.		1703 1770	الصـــادرات	al (1996)
-وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو			واقتصاديات تطبق	(1), ()
الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة الإحلال			سياسة لإحلال محل	
محل الواردات			الواردات.	
وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو	نموذج بيانات المقاطع العرضية		50 دولة نامية	
الاقتصادي.	مستخدما في التقدير OLS .	1000 1000	, ,	Olofsdotter
-وجود أثر موجب قوي على النمو الاقتصادي	•	1990-1980		(1998)
للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI سواء مع أشر				
الكفاءة البيروقراطية أو مع أثر حماية حقوق الملكية				
وجود أثر موجب ولكنه غير معنوي للمتغير FDI	نموذج ساكن البيانات السلاسل	1000 1077	6 دول مـــــن دول	
على النمو الاقتصادي، وجود أثر موجب لكنه غير	الزمنية المقطعية مستخدما فــي	1990-1975	منطقة الشرق	Bachir (1999)
معنوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن قاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري.	التقدير طريقتي OLS وطريقة المربعات الصغرى العامة		الأوســط وشـــمال إفريقيا	
عدم اتساق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك	نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل		برييي 72 دولة نامية	Carcovic and
أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي.	الزمنية المقطعية مستخدما	1995-1960	12 دونه نامپ	levine
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	الطريقة العامة للعزوم			(2002)
				· , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
-وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو	نموذج ساكن لبيانات السلاسل		العينة الأولى شملت	
الاقتصادي في العينة الأولى.	الزمنية المقطعية مستخدما طريقة		95 دولـــة ناميـــة	
وجود أثر سالب وغير معنوي للمتغير FDI على	OLS في التقدير	2001-1980	ومتقدمة، العينة	Hassan (2003)
النمو الاقتصادي في العينة الثانية			الثانية شملت 8 دول	(-444)
			من إقلسيم الشسرق الأوسسط وشسمال	
			الاو ســط و ســمال إفريقيا .	
			الريعي.	

المصدر: مجدي الشوربجي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في الملتقي العلمي الدولي الثاني، 14-15 نوفمبر، الجزائر، 2005، ص.ص. 287-290.

ثانيا: تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة.

I- تعريف النموذج المستخدم.

في هذه الدراسة يتم استخدام نموذج خاص بالنمو الداخلي، المستمد من النموذج المستخدم من طرف Marouan Alaya في دراسته لعلاقة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي شملت بعض دول جنوب المتوسط وذلك عام 2006 وقد تمت تلك الدراسة خلال فترة (2002-1975)، هذا النموذج الذي تم صياغته اعتمادا على نموذج النمو الداخلي له Bendnabed et al ويتكون من خمس معادلات أربعة منها تكون عناصر النمو الاقتصادي حيث أن كل عنصر يؤثر ويتأثر مع بقية العناصر الأخرى وقد جاء النموذج على الشكل التالى:

من خلال المعادلات السابقة والتي تكون نموذجا للنمو الداخلي وانطلاقا من المعادلة الأساسية رقم (1) والتي تحدد وتعبر عن النمو الاقتصادي، نجد أنها تتكون من متغيرات داخلية، هذه الأخيرة تتحدد بمتغيرات أخرى خارجية والتي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي، حيث أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر متواجد في المعادلات الخمسة وبالتالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي والعناصر الأساسية المكونة لمعادلة النمو الاقتصادي.

وتتكون العينة محل الدراسة من ثلاث دول هي تونس، الجزائر، المغرب، أما فترة الدراسة فتمتد من (1991-2005) وعلى فترات متقطعة خاصة بكل بدولة، حيث يكون فيها متعير الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا إحصائيا، وقابلا للقياس، وذلك اعتمادا على توافر البيانات الإحصائية لمختلف المتغيرات المكونة للنموذج خلال تلك الفترة

و المستقاة من مصادر موثوقة تمثلت في مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي الخاصة بسنوات 2004 و 2007 (WDI).

ويمكن تعريف المتغيرات المكونة للنموذج من على النحو التالى:

II - التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج.

لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى نوعين من المتغيرات الخارجية الداخلية ويمكن تعريفها على النحو التالى:

1-II- المتغيرات الداخلية.

- النمو الاقتصادي (Cr): وهو معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 1990 مقاسا بالدولار الأمريكي.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE): صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة من الناتج المحلى الخام.
- رأس المال البشري (KH): وهي عبارة عن إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي كنسبة من الإجمالي الخام الخاص بالتعليم.
- الاستثمار المحلي الإجمالي (ID): ويعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي.
- الصادرات (Export): مجموع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعبر عن التجارة الخارجية.

II-2- المتغيرات الخارجية:

- الضريبة على التجارة الخارجية (Bechange): وتتمثل في العوائق الخاصة بالتجارة الخارجية كالحقوق الجمركية...الخ، وتقاس كنسبة من الإيرادات الجارية كما نرمز لها بالرمز (Taxc).
- الاعتمادات أو القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص (Crédit): والتي تعبر عن حجم الوساطة المالية وتقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نفقات التعليم (Déducation): وتقاس كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي.

- الطاقـــة (Enverger): وهـــي إنتـــاج الطاقـــة معبـــر عنهـــا (Tonne Equévalon pétrole) 1000
 - الادخار (Epargne): الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي.
- معدل الفائدة الحقيقي (taux intérêt réel): معدلات سعر الفائدة الحقيقية (تكلفة رأس المال).
- الكتلة النقدية (M2): وهي الكتلة النقدية المستخدمة في الاقتصاد القومي.

النقود + أشباه النقود M_2

- درجة الانفتاح (Ouvert): والذي يمثل مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي.
 - معدل صرف الدو لار بالعملة المحلية (taux change).
- (Tele): عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية بالنسبة لـ 1000 مشترك و الذي يعبر عن وسائل الاتصال.
- (Urbain): درجة التحضر أو عدد السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية والتي تعبر عن درجة تطوير الفرد و التي تقوم بها المؤسسات (الاجتماعية، الثقافية، الصحية، الرياضية....الخ) ويعبر عن ذلك بعدد السكان القاطنين في المدن كنسبة من إجمالي عدد السكان.

ويتم تقدير المعادلات المكونة لنموذج النمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة واستعمال برنامج EVIEWS. ويمكن تعريف المتغيرات المكونة محل الدراسة على النحو الآتي:

ثالثًا: الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج.

I - مفهوم طريقة المربعات الصغرى المزدوجة.

تستخدم طريقة المربعات الصغرى المزدوجة في تقدير النماذج أو المعدلات زائدة التعريف، ولما كان من بين المشاكل التي تعاني منها النماذج ذات المعدلات الآنية وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والحد العشوائي (1) فإن طريقة المربعات

¹⁻ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص. 557.

الصغرى المزدوجة تحاول إزالة هذه المشكلة عن طريق إيجاد متغير وسيط يستخدم بدلا من المتغير التفسيري المرتبط بالحد العشوائي على أن يتوافر في هذا المتغير الوسيط عدد من الخصائص وهي (1):

- أن يكون المتغير الوسيط مرتبط ارتباطا قويا مع المتغير التفسيري الأصلي حتى يمكن أن يكون ممثلا عنه أو بديلا له.
 - أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الحد العشوائي.

II - شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى المزدوجة.

- عندما يكون النموذج ناقص التعريف لا يمكن تقدير واختبار النموذج.
- عندما يكون النموذج معرف أو زائد التعريف نستطيع تمييز الطريقة المستعملة لكل معادلة حسب نوع التعريف.
- نستطيع استعمال طريقة المربعات الصغرى أو طريقة المربعات الصخرى المزدوجة عندما تكون المعادلة معرفة.
- وفي حالة كون المعادلة زائدة التعريف يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة في تقدير النموذج.

II-1- شروط التعرف.

يمكن التمييز بين المعادلات المعرفة وزائدة التعريف وناقصة التعريف على النحو التالي:

g = 2 عدد المتغيرات الداخلية في النموذج(أو عدد المعادلات المكونة للنموذج).

عدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

g = 2 عدد المتغيرات الداخلية الموجودة في كل معادلة.

 κ عدد المتغيرات الخارجية الموجودة في كل معادلة.

وتكون شروط التعريف كالتالي⁽²⁾:

إذا كان K-K'+g-g' وإن المعادلة ناقصة التعريف.

ي المعادلة تامة التعريف (معرفة). g-1=K-K'+g-g'

¹- نفس المرجع، ص. 557.

² - Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 4^{éme} Editions (Paris : Dunod, 2002).

بالنسبة للمعادلة الرابعة:

$$KH = IDE + Deduction + Urbain + TELE$$
(4)

$$5 = g$$

$$12 = K$$

$$2 = g'$$

$$g - 1 = 5 - 1 = 4$$

$$2 = K'$$

$$g - g' + k - k' = 5 - 2 + 12 - 2 = 12$$

$$g - 1 = 4 > K - K' + g - g' = 12$$

$$e = 0$$

IDE=Cr+Energie+KH+Ouvert(5)
$$5 = g$$

$$12 = K$$

$$3 = g'$$

$$g-1=5-1=4$$

$$4 = K'$$

$$g-g'+k-k'=-3+12-4=10$$

$$g-1=4>K-K'+g-g'=10$$
 فإن

وبالتالي المعادلة رقم (5) زائدة التعريف.

في نموذجنا هذا فإن كل المعادلات زائدة التعريف وبالتالي نستطيع استعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة في تقدير واختبار النموذج هذه الطريقة الأكثر استعمالا في الدراسات القياسية.

المبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادى.

بعدما تم تعريف واستعراض النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي الداخلي، وتحديد متغيراته، نحاول في هذا المبحث تقدير واختبار المعادلات المشكلة للنموذج، وتحليل نتائجها بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها وقبل قياس التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس، الجزائر، المغرب، وحسب معادلات النموذج المستخدم فإنه يستوجب قياس مدى تأثير ومساهمة تلك الاستثمارات على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي باعتبارها عناصر محفزة له.

أولا: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي على عوامل النمو الاقتصادي.

I- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

لقد توصلت الدراسات التطبيقية التي أجريت لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، إلى وجود تأثير إيجابي لهذه الاستثمارات على الصادرات ويرجع ذلك إلى استفادة الدول المضيفة من أحدث التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات بما تتطوي عليه من أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج ومن هذا المنطلق سوف يتم التعرض إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وفقا للنتائج المدونة في الجدول رقم (18). والتي تشير إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في المعادلات إذ بلغ معامل التحديد (R^2) من تونس، الجزائر، المغرب، نسب 55 ٪ و 63٪ و 83٪ على التوالي في التأثير على معدل الصادرات في تلك الدول، كما اتسم معدل نمو ضريبة التجارة الخارجية بالمعنوية الإحصائية بالنسبة للجزائر والمغرب، وبالعلاقة العكسية على اعتبار أن هناك عدة عوائق تعيق السير الحسن للتجارة الخارجية وعدم تقديم تسهيلات لذلك وأيضا نلاحظ أن معدل صرف العملة قد اتسم بالمعنوية الإحصائية وبالعلاقة الإيجابية بالنسبة للمغرب على اعتبار أن تخفيض سعر العملة التي تقوم به السلطات النقدية كان لغرض تحسين المنافسة الخاصة بالمنتجات المصدرة، أما باقى العناصر الأخرى فهي غير معنوية إحصائيا بالنسبة لكل الدول أما تأثير معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال تلك الفترة فقد أظهرت النتائج عدم معنويته إحصائيا، لهذا فقد تم البحث عن الفترة التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي معنويا إحصائيا وقد اختلفت تلك الفترة حسب كل دولة، حيث أنه بعد القياس لوحظ أن تأثير الاستثمار كان معنويا وسلبيا خلال الفترة 1992-2005 بنسبة لتونس، وفترة 1991-2002 بالنسبة للمغرب، أما الجزائر فكان خالل فترة 1991-1996 حيث اتسم متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بالمعنويات الإحصائية والعلاقة الموجبة في تفسير الصادرات باعتباره يساهم في صادرات المحروقات، أما معلمات النموذج الكلية فقد اتسمت بالمعنوية الإحصائية.

جدول رقم 18: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات طريقة التقدير (2MCO) /المتغير التابع:الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

pays		I Tuni	sie			I Alg			III Maroc			
Période	199	1991-2005 1992 - 2005		1991 - 2005 1991 – 1996		2005 - 1991		1991 – 2002				
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef t.stat		Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat
С	35.175	***(3.55)	33.256	(3.439)	49.748 **	(2.703)**	-39.209	2.072-	27.719	(3.670)***	9.595	(1.811)
IDE	-0.803	(-1.256)	1.276-	(-1.841)*	-1.477	(-0.358)	26.293	(4.294)**	0.214	(0.447)	-1.092	(-2.355)**
Taux c	9.551	(0.208)	11.516	(1.634)	0.108	(0.683)	-0.095	(-1.515)	2.178	(3.864)***	2.622	(8.591)***
Taxc	-0.024	(-0.171)	0.037	(0.265)	-1.624	(-1.899)*	3.809	(3.443)*	-1.278	(-4.872)***	-0.361	(0.1717)
R2 F- statistic DW Nobre dolsent	0.55 (4.679)** 1.22 15		0.: (4.49 1.5	0)**	(6.3	0.63 72)*** 0.78 15	(7	0.91 7.002) 2.41 6		0.83 .094)*** 1.50 15	(45.	0.94 442)*** 2.68 12

- الارقام بين قوسين تمثل قيم Tستيودنت C

- سعر صرف العملة (TAUC). - ***معنوي احصائيا عند مستوى 1%.

- معوقات التجارة الخارجية (TAXC). - ** معنوي احصائيا عند مستوى 5%.

- الاستثمار الاجنبي المباشر (IDE). - * معنوي احصائيا عند مستوى 10%.

- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة (2MCO).

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.

II - تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى.

يتمثل الهدف من اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي فيما إذا كان التأثير إيجابيا يتسم بالتكاملية بين المتغيرين أو علاقة إحلال بينهما وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي.

ومن خلال نتائج القياس الخاصة بمعادلة الاستثمار المحلي، المبينة في الجدول رقم (19) يلاحظ أن قيمة (R²) الخاصة بالجزائر المغرب تقدر بـــــــــ 73٪ و 82٪ علـــى التوالي مما يشير إلى القوة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة في المعادلة في التأثير على المتغير التابع في حين نجد أن (R²) بالنسبة للمعادلة الخاصة بتونس والتي بلغــت نسبة 43٪ فهي متوسطة وتشير إلى وجود عوامل أخرى لها تأثير علـــى الاســتثمار المحلي وخلال الفترة (1991 – 2005) نجد أن المعادلات الخاصة بالجزائر والمغـرب مقبولة إحصائيا. باعتبار أن للمعلمات بصورة مجمعة معنوية، ففي المغرب نجــد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة موجبة ومعنوية، وبالتالي علاقــة تكامليــة مــع الاستثمار المحلي نظرا لعمليات الخوصصة التي استقطبت نســبة كبــرى مــن تلــك الاستثمار المحلي نظرا لعمليات الخوصصة التي استقطبت نســبة كبــرى مــن تلــك الاستثمار المحلي نظرا لعمليات الخوصصة التي استقطبت نســبة كبــرى مــن تلــك الاستثمار ال.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر وتونس فقد أظهرت النتائج عدم معنويته إحصائيا لهذا فقد تم قياس ذلك التأثير في فترات أخرى حيث وجد أن تأثير الاستثمار كان إيجابيا ومعنويا خلال الفترة (1991 – 1999) بالنسبة لتونس نظرا لتحسن تدفق تلك الاستثمارات خلال تلك الفترة.

وخلال الفترات الأخرى فنسجل هناك تذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية ونفس الفترة بالنسبة للجزائر التي عرفت مساهمة الاستثمار الأجنبي في تراكم لرأس المال المحلي وارتفعت (R²) خلال تلك الفترة لتصل إلى 91% و92% بالنسبة لكل من تونس والجزائر. أما باقي المتغيرات الأخرى فقد أثرت على الاستثمار المحلي، باستثناء سعر الفائدة وهذا في حالة الجزائر أما تونس والمغرب فلم تؤثر تلك العناصر على الاستثمار المحلى وهذا يوضحه الجدول الموالى:

جدول رقم 19: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي طريقة التقدير (2MCO) /المتغير التابع: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

pays	pays I Tunisie					П Algérie				Ш Maroc			
Période	e 1991-2005 1992 - 2005		- 2005	1991 - 2005 1991 – 1996		2005	5 - 1991	1991	1991 – 2002				
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t. stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	
С	15.757	(1.318)	33.228	(4.236)**	32.340	(15.367)***	42.341	(13.167)***	17.052	(3.980)***	18.817	(4.182)***	
Cr	-0.433	(-1.414)	0.160	(0.779)	(0.328)	(1.581)	0.412	(2.687)*	-0.183	(-3.071)***	-0.193	(-3.278)**	
IDE	0.760	1.66	1.243	(3.868)**	-1.705	(-1.083)	-4.806	(-2.672)*	0.399	(1.929)*	0.346	(1.937)*	
crédit	-0.011	-0.075	0.033	(0.431)	0.045	(0.864)	0.093	(2.484)*	0.032	(0.642)	0.001	0.034	
intérêt	0.006	0.027	0.413	(3.132)	-0.008	(-0.084)	0.090	(1.083)	0.116	(1.810)*	0.137	(2.072)	
Epargne	0.420	1.061	-0.741	(-2.022)	-0.177	(-1.969)*	-0.481	(-4.464)**	0.169	(0.768)	0.150	(0.701)	
R2 F.statistique DW Nombre observation	0.43 0.91 (1.578) (6.685)* 1.80 2.98 15 09		685)* :.98	0.73 (5.365)** 1.632 15		0.92 (7.010) * 2.074 9		0.82 (8.349)** 1.997 15		0.80 (6.709)*** 2.203 14			

- الأرقام بين قوسين تمثّل قيم :Tستيودنت C

- معدل النمو الاقتصادي للفرد (CR). - ***معنوي إحصائيا عند مستوى 1%.

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CREDIT) - ** معنوى إحصائيا عند مستوى 5%.

- الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE). - * معنوي إحصائيا عند مستوى 10%.

-سعر الفائدة الحقيقي (INTERET).

-الادخار المحلى (EPARGNE).

- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة (2MCO).

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.

III - تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري.

لقد أشار الفكر الحديث في النمو الاقتصادي إلى أهمية التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لتلك الاستثمارات في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تلقى العاملين لدى الشركات الأجنبية برامج تدريب أو انتقالهم إلى الشركات المحلية بعد تكوينهم في الشركات الأجنبية وبالتالى تحسين مردودية العامل وإنتاجيته من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(20)، نلاحظ ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات في المعادلات الثلاثة الخاصة بتونس، الجزائر، المغرب حيث بلغت قيمة (R²) قيم 96٪ و 97٪ و 86٪ علي التوالى في التأثير على المتغير التابع كما اتسم معدل نمو الإنفاق على التعليم بالنسبة للجزائر بالعلاقة السلبية والمعنوية الإحصائية والذي يدل على انخفاض في نفقات التعليم أو عدم التسيير الحسن لها أما عنصر (Urbain) فإنه اتسم بالعلاقة الإيجابية والمعنوية بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب إذ بلغت قيمه 1.48 و1.62 وهذا ما يـــدل على تحسين العامل البشري وتطوير قدراته باستعانته بالمراكز الموجودة في المدن كالمراكز الرياضية والثقافية والاجتماعية ...الخ، أما تونس فإننا نلاحظ أن العناصر المكونة للمعادلة لم تكن معنوية إحصائيا وهذا ما ينطبق على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الرأس المال البشري في كل الدول خلال نفس الفترة، لهذا فقد تم قياس ذلك التأثير خلال فترات مختلفة حسب كل دولة وبعد القياس لوحظ أن عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية وعلاقة إيجابية في مساهمته في تحسين رأس المال البشري وتحسين قدراته وبالتالي الرفع من إنتاجية العامل والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وكان ذلك من خلال الفترة (1993 - 1999) بالنسبة لتونس وفترة (1991 - 2001) بالنسبة للجزائر حيث استفادة اليد العاملة من التدريب والتكوين خاصة الإطارات والمسيرين العاملين في قطاع المحروقات و (1991 - 2003) بالنسبة للمغرب والتي ترتكز في قطاعات التصدير والتي تحتكرها الشركات الفرنسية التي ساهمت في تحسين إنتاجية العامل البشري وزيادة مؤهلاته ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (20)، والذي يحوي على النتائج المستخلصة من اختبار تأثير الاســتثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري.

جدول رقم 20: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري طريقة التقدير (2MCO) /المتغير التابع: رأس المال البشري كنسبة من التعليم الثانوي

pays	I Tunisie				Г Alge			Ш Maroc				
Période	1991-2005		-2005 1999-1993		2005-1991		2001-1991		2005-1991		200	3-1991
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t. stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat
С	-369.47	-) (1.531	-1448.49	(-13.31) ***	106.694	(3.257)***	98.524	(4.616)***	-31.414	(-2.572)**	-12.273	(-1451)
IDE	0.748	0.788	1.653	(7.815)**	0.802	(0.732)	1.653	**2.926	0.843	(1.612)	0.474	*(1.952)
Deducatio	3.434	1.515	0.955-	(-2.178)	-1.302	(-1.498)	- 0.141	-0.331	- 2.216	(-1.441)	- 1.581	(-1.754)
Urbain	6.631	1.557	25.372	(13.43)***	-1.187	(-1.679)*	- 1.071	-2.244*	1.626	(4.393)***	1.170	(4.803)***
TELE	- 0.034	- 0.157	-0.82	(-9.48)**	0.693	(4.171)***	0.574	3.923***	- 0.100	(-1.198)	- 0.064	(-1.351)
R2 F-Statistique DW Nombre d'observation	0.96 60.142*** 0.83 15		263 DW	0.99 3.21*** =3.468 07	0.97 95.676*** 1.48 15		0.98 86.131*** 1.873 11		0.86 16.235*** 1.49 15		0.87 14.412*** 1.198 13	

- كيمثل مقدار ثابت. - الأرقام بين قوسين تمثل قيم Tستيودنت - الأرقام بين قوسين تمثل قيم T

- السكان القاطنين في المدن (URBAIN). - * * *معنوي إحصائيا عند مستوى 1%.

- المشتركين في الهاتف لكل 1000 نسمة (TELE) - ** معنوى إحصائيا عند مستوى 5%.

- الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE). - * معنوي إحصائيا عند مستوى 10%.

-النفقات الخاصة بالتعليم (DEDUCATION).

- (DEDUCATION) بالعليم (DEDUCATION).

- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة (2MCO).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.

IV - قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يزخر الأدب الاقتصادي بكتابات عديدة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن معظم الدر إسات التطبيقية لم تكن نتائجها مو افقة للنظرية الاقتصادية، وبالنسبة لنتائج دراستنا تشير إلى عدم وضوح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس والمغرب وضعف قيمة \mathbb{R}^2 إذ بلغت نسب 36٪ و16٪ خلال الفترة (1991 - 2005) وعلى العكس من ذلك فخلال نفس الفترة كان التأثير إيجابيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير الطاقة بالنسبة للجزائر وكانت العلاقة بين المتغيرين معنوية إحصائيا حيث بلغ معامل نمو الطاقة 5.79 ويمكن تبرير ذلك بكون الجزائر مصدر للطاقة ونفس النتيجة انطبقت على تونس خلال الفترة (1993 - 2005) وأيضا قيمة النظام المالي الذي اتسم بالمرونة وتقديم تسهيلات إلى المستثمرين الأجانب فنجد أن عنصر M2 كان إيجابيا ومعنويا وبلغت قيمة (R2) نسبة 74٪ مما يعنى أن المتغيرات التفسيرية في المعادلة فسرت تلك النسبة في التغيرات التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر أما معدل النمو الاقتصادي فلم يكن عاملا إيجابيا لجذب المزيد من الاستثمارات أما بالنسبة للمغرب فنجد أن رأس المال البشري هو العنصر الإيجابي والمعنوي في تفسير أسباب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفسير ذلك إلى انخفاض قيمة وأجـور اليد العاملة في المغرب وبلغت نسبة معامل التحديد (R^2) نسبة 47٪ مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تساهم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك خلال الفترة (1991 – 2003)، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 21: نتائج تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة التقدير (2MCO) /المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر

pays		Tu	I nisie		П Algérie				Ш Maroc			
Période	1991-	1991-2005 1993 – 2005		1991 – 2005 1991 – 1998			1991-2005 1991-2			-2003		
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat
С	-3.605	(-0.335)	-5.106	(-0.754)	1.954	(0.710)	- 10.75	(-2.30)	9.609	(0.701)	11.903	(0.549)
Cr	-0.43	(-1.503)	-0.334	(-2.246)*	0.171	(1.661)	0.080	(3.939)	- 0.075	(-0.792)	-0.102	(-1.037)
KH	0.030	(0.575)	-0.110	(-1.488)	- 0.201	(-1.570)	-0.09	(-0.141)	0.799	(1.631)	1.236	(2.188)*
Energie	0.0001	(1.272)	0.0001	(2.416)**	5.79	(3.066)*	5.77	(4.708)**	- 0.015	-1.099	-0.024	(-1.602)
Ouverture	-0.010	(-0.083)	-0.055	(-0.815)	0.093	(0.995)	0.057	(3.197)*	- 0.353	(-1.123)	-0.448	(-1.071)
M2	-0.046	(-0.356)	0.208	(1.930)*	0.042	(0.979)	0.054	(2.355)	0.090	(-0.465)	-0.188	(-0.854)
R2 F.Statistique DW Nombree d'observation	0.16 (0.611)		192)** 3.62	0.53 (2.993)* 1.94 15		0.99 (54.569)** 2.854 08		0.36 (1.098) 3.06 15		0.47 (1.248) 2.257 13		

- C يمثل مقدار ثابت. C – الأرقام بين قوسين تمثل قيم C – الأرقام بين قوسين تمثل قيم C

- معدل النمو الاقتصادي (CR).

-عدد المتمدرسين في التعليم الثانوي (KH) - ** معنوي إحصائيا عند مستوى 5%.

- الطاقة (ENERGER). - * معنوي إحصائيا عند مستوى 10%.

- درجة الانفتاح (OUVERTURE).

- الكتلة النقدية (M2). - التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة (2MCO).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.

ثانيا: قياس واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس، الجزائر والمغرب.

بعدما تم استعراض علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في شقه النظري وتحديد النموذج المستخدم في تحليل تلك العلاقة، وبعد تحليل نتائج قياس تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة وما أفرزته من نتائج متباينة حول ذلك التأثير ومدى مساهمة عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير سلبا أو إيجابا على زيادة معدلات تلك العناصر وما لذلك من تأثير وتحفيز للنمو الاقتصادي من خلال ما سبق سنقوم بقياس واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس، الجزائر والمغرب وذلك لبيان مدى صحة فرضية الدراسة أو نفيها من خلال الآتي:

I- دراسة حالة تونس.

قبل تحليل ودراسة النتائج يتم استعراض المعادلات الخاصة بكل دولة. Cr=KH+IDE+Exporte+ID+C

وخلال الفترة (1991 – 2005)

كانت المعادلة من الشكل:

Cr=23.788+ 0.159KH - 0.749IDE- 0.024ID- 0.657Export $^{1}(1.405) (1.967)* (-0.049) (-0.049) (-2.006)*$ $R^{2}=0.34 DW=2.99 n=15 F-Statistique= (1.671)$

يتضح أن المعادلة المقدرة وحسب الجدول رقم (22)، عدم معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته عكسية وسلبية بالنمو الاقتصادي، ونفس النتيجة تنطبق على رأس المال المحلي أما متغير رأس المال البشري وعنصر الصادرات فهما معنويان إحصائيا وكان تأثير عنصر رأس المال البشري إيجابيا على النمو الاقتصادي، أما عنصر الصادرات فهو يشير إلى علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، وبلغت قيمة (R²) نسبة 34٪ مما يعني أن المتغيرات التفسيرية فسرت تلك النسبة من التغيرات التصادي، وباقى النسبة تبين وجود عوامل أخرى تفسر النمو خلال

^{1 -} تمثل الارقام الموجودة بين قوسين قيمة t المحسوبة.

^{***} تشير لوجود دلالة احصائية بمستوى معنوية 1%.

^{**} تشير لوجود دلالة احصائية بمستوى معنوية 5%.

تشير لوجود دلالة احصائية بمستوى معنوية 10%.

تلك الفترة (1991 – 2005)، وبما أن نتائج القياس خلال الفترة السابقة بينت عدم معنوية النموذج باعتبار معلمات النموذج المجمعة غير معنوية باعتبار F المحسوبة أقل من F الجدولية والمعبر عن ذلك بالاحتمال الذي نتج في نتائج القياس وبالتالي لا يمكن الأخذ بتفسيراته لذلك تم دراسة هذا التأثير خلال الفترة (1993 – 2005) أصبحت المعادلة من الشكل التالي:

Cr= 15.376 -1.345IDE + 0.173KH + 0.034ID - 0.459 Export (1.098) (-2.319)** (2.621)** (0.089) (-2.083)* R²=0.68 DW=2.84 N=13 F.Statistique = (4.602)**

اتضح من نتائج القياس أن النموذج مقبولا إحصائيا وبالتالي فإننا نلاحظ ارتفاع قيمة (R²) في المعادلة حيث بلغت نسبة 68٪ مما يشير إلى القوة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة في المعادلة في التأثير على المتغير التابع، ووجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حيث كانت العلاقة بين المتغيرين معنوية إحصائيا، وبلغت قيمة معلمة الاستثمار الأجنبي (1.345) وتفسير ذلك إلى عدم استفادة تونس من تلك الاستثمارات المتدفقة إليها مع تركيزها في قطاعات صناعية تقليدية والتي لا تتطلب تكنولوجيا حديثة خاصة قطاع النسيج وبالتالي لم يقم الاستثمار الأجنبي باصطحاب تكنولوجيا حديثة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إضافة إلى عدم انتضام التدفقات وقلتها خلال تلك الفترة، وهذا ما أكده مروان عليه أثناء دراسته لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس سنة 2004.

II- در اسة حالة الجزائر.

المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كانت على الشكل:

خلال الفترة (1991 – 2005).

Cr=39.081+3.377IDE+0.069KH+1.036ID+208Export (-1.846) (1.837)* (0.313) (1.270) (0.788) R²=0.56 DW=1.66 N=15 F-statistique= (3.920)**

لقد أظهرت نتائج القياس الخاصة بالجزائر اتفاق النتائج مع مقتضيات النظرية الاقتصادية حيث بلغ معامل التحديد (R²) نسبة 5٪ واتسم النموذج بالمعنوية الكلية أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أدى إلى عدم وضوح تأثيره على النمو الاقتصادي باعتباره غير معنوي إحصائيا وهي نفس النتيجة الخاصة بالمتغيرات الأخرى، بالرغم

من العلاقة الموجبة مع متغير النمو الاقتصادي وهذا ما أدى إلى دراسة وقياس النتائج خلال فترة أخرى.

خلال الفترة (1991 – 2000).

أصبحت المعادلة من الشكل:

Cr=32.655+8.827IDE-0.451KH+1.696ID+0.482Export (-1.006) (2.980)** (-0.826) (2.540)* (2.047) R^2 = 0.79 DW= 2.31 N= 10 F.Statistique = (4.934)*

من خلال نتائج المعادلة اتضح أن النموذج مقبولا إحصائيا وارتفاع قيمة (R²) إذ بلغت نسبة 79٪ ونلاحظ أن المتغيرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والصادرات معنوية إحصائيا ولها علاقة إيجابية مع المتغير التابع وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفسير ذلك هو تركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة والتي تعتبر وتمثل نسبة عالية من الصادرات الجزائرية رغم تحول الاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة إلى قطاعات أخرى كالاتصالات والصناعات الغذائية والموارد المائية إلا أن نسبتها قليلة.

III - دراسة حالة المغرب.

خلال الفترة (1991 – 2005).

فإن المعادلة تكون من الشكل:

Cr=43.627+1.44IDE - 0.204KH-2.659ID + 0.826Export (1.390) (0.769) (-2.32) (-1.640) (0.798) R²= 20 DW=3.13 n=15 F-statistique= (0.713)

تشير النتائج الخاصة بالمعادلة ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ أن النموذج غير معنوي إحصائيا وأن قيمة (R²) ضعيفة وتقدر بــ 20٪ وهذا مــا يفسر وجود عناصر أخرى تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وأن العناصر المكونة للمعادلة لا تساهم إلا بنسبة 20٪ فقط رغم العلاقة الموجبة للاستثمار الأجنبي المباشر بــالنمو الاقتصادي لذلك تم دراسة هذا التأثير على فترة أخرى والمقدرة من (1998 - 2005).

خلال الفترة (1998 – 2005).

تصبح المعادلة من الشكل:

Cr= 68.548+0.718IDE+0.417KH-3.071ID-0.386Export (6.536)*** (2.420)* (2.111) (-5.847)*** (-0.284) R²=0.93 DW=2.32 N=08 F.statistique= (10.43)** تشير نتائج المعادلة إلى القوة التفسيرية العالية (R²) والتي تقدر بنسبة 93٪ للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ومعنوية المعلمات الخاصة بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي حيث أن الاستثمار الأجنبي له علاقة إحلال بالاستثمار المحلي هذا الأخير الذي له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وعلاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي إيجابية مرده أن المبالغ التي تمثل الاستثمار الأجنبي ناتجة أساسا من الخوصصة وعدم انتظام ونقص التدفقات إلى المغرب وهذا ما أكدت (Cnuced) عام 2007، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم 22: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصاد طريقة التقدير (2MCO) /المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادى للفرد

pays	pays I Tunisie						Π jérie		Ш Maroc				
Période	1991-2005		1993-2005		1991 - 2005		1991 – 2000		1991-2005		1998-2005		
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	Coef	t.stat	
С	23.788	(1.405)	15.376	(1.098)	-39.081	(-1.846)*	-32.655	(1.086)	43.627	(1.320)	68.548	(6.536)***	
IDE	-0.749	(-0.049)	-1.345	(-2.319)**	3.377	(1.877)*	8.827	(2.980)**	1.448	(0.769)	0.718	(2.420)*	
KH	0.159	(1.967)*	0.173	(2.621)**	0.069	(0.313)	-0.541	(-0.825)	-0.204	(-232)	0.417	(2.111)	
ID	-0.024	(-0.049)	0.034	(0.089)	1.036	(1.270)	1.696	(2.540*)	-2.659	(-1.680)	-3.072	(-5.847)***	
Export	-0.657	(-2.006)*	-0.495	(-2.083)*	0.208	(0.788)	0.482	(2.047)*	0.826	(0.798)	-0.386	(-1.284)	
R2 F.statistique DW Nombre d'observation	0.34 (1.671) 2.99 15		(4.6	.68 602)** .84 13	(3.9	0.56 (3.920)** 1.66 15		0.79 (4.934)* 2.31		0.20 (0.713) 3.13 15		0.93 (10.433)** 2.32 08	

- الأرقام بين قوسين تمثل قيم :Tستيودنت .

- C يمثل مقدار ثابت.

***معنوي إحصائيا عند مستوى 1%.

- الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

- ** معنوى إحصائيا عند مستوى 5%.

-عدد المتمدرسين على المستوى الثانوى (KH).

- * معنوى إحصائيا عند مستوى 10%.

- الصادرات (EXPORT).
- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة (2MCO).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.

خلاصة الفصل الرابع.

تم في هذا الفصل محاولة الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس، الجزائر المغرب، حيث تم التعرض إلى مختلف الدراسات المقدمة في هذا الشأن ثم تحديد وتعريفها وتحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج Eviews حيث تم في الوهلة الأولى دراسة تأثير تلك الاستثمارات ومدى مساهمتها في نمو معدلات العوامل المكونة للنمو الاقتصادي والتي توصلنا إلى نتائج مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة وانتقلنا إلى دراسة التأثير المباشر لتلك الاستثمارات على النمو الاقتصادي في تلك البلدان وكانت النتائج أيضا مختلفة ومتباينة مع أن النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية عكس تونس حيث كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد الأجنبي المباشر، أما المغرب فكان التأثير ايجابيا لكن في فترة محدودة .

الما العامة

من خلال الدراسة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعب وبالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة في ظل النظام الرأسمالي، وتغيير الفكرة السائدة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين والتي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية وامتدادا، وأمام المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الدول النامية والتي أدت بها إلى تبني مجموعة من التدابير التحفيزية ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لماله من فوائد جانبية من تكنولوجيا حديثة ومتطورة وقدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدفيق مزايا تلك الاستثمارات حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج مزايا تم التوصل إليها.

وفي هذا الإطار سعت كل من تونس، الجزائر، والمغرب، كباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة مشاريع تتموية، خصوصا بعدما قامت بإصلاحات، والتي شملت معظم التدابير المعيارية والمتضمنة تحسين دور أسواق الأوراق المالية، والتوسع فيها واستخدام الأدوات النقدية غير المباشرة والترخيص للمصارف الأجنبية وعملية التخصيص، وشملت قطاعات الطاقة والمناجم والاتصالات والسياحة والصناعات النسيجية...الخ.

ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية محفزة لتك الاستثمارات، وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين يظهرون نيتهم في الاستثمار فيها وفي ظل التطورات لم تظهر الدلائل المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتدابير التحفيزية للرفع من معدل النمو الاقتصادي، رغم الدراسات التي حاولت تحديد نوع العلاقة بينهما.

ومن خلال هذه المذكرة والتي تم فيها محاولة وقياس واختبار تلك التأثيرات على النمو الاقتصادي، منطلقين من قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمة في زيادة معدلات نمو العوامل والعناصر المشكلة للنمو الاقتصادي من صادرات ورأس مال محلى، إضافة إلى الرأس مال البشري ودراسة محددات

الاستثمارات الأجنبية وما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي ثم بيان التأثير المباشر بينهما وبالتالي محاولة إثبات فرضية البحث أو نفيها، وذلك عن طريق دراسة نموذج خاص بالنمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة والبرمجة "برنامج Eviews" الخاص، الذي يقيس علاقة الارتباط بين مختلف المتغيرات، وتمت الدراسة على فترة امتدت من (1991-2005) وعلى فترات متقطعة خاص بكل دولة، حيث يكون فيها متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا إحصائيا وقابلا للقياس.

ومن بين ما تم استخلاصه ما يلي:

- حسب نتائج القياس الخاصة بتونس اتضح أنها لم تتمكن من الاستفادة جيدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان التأثير سلبيا على النمو الاقتصدي باعتبار أن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركز الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج الذي لا يتطلب تكنولوجيا متقدمة جدا إضافة إلى ذلك عدم انتظام التدفقات الوافدة إلى أراضيها ووجود عوامل أخرى هي التي أثرت على النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة (R2) ضعيفة خلال فترة الدراسة وهو ما يتناقض وفرضية الدراسة.
- بالنسبة للجزائر، فقد كانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية باعتبار أن عوامل النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على زيادة معدلات خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير الذي ساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات وتأثيره الإيجابي على رأس المال البشري وذلك باعتبار أن النسبة الكبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في قطاع الطاقة خاصة المحروقات من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات أخرى كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية قطاع البنوك والخدمات المالية، وقطاع السياحة وهو ما يؤكد فرضية الدراسة .
- أما بالنسبة للمغرب فإن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي كان ضعيفا نظرا لأن مصدر تلك الاستثمارات كانت نتيجة الخوصصة التي انتهجتها المغرب والتي شملت شركات لصناعة وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات وامتدت إلى الشركات الخاصة بصناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة

الجوية والقطاعات المالية ودخول شركات خاصة بالكشف والتنقيب والتي تبحث عن يد رخيصة أيضا فإن عناصر النمو الآخر كالاستثمار المحلي والصادرات كان تأثيرها سلبيا على النمو الاقتصادي وهذا ما أكدته نتائج القياس واختبار النموذج والتي أكدت الفرضية التي قامت عليها الدراسة لكن في فترة قصيرة أما الفترة الأساسية فلم تؤكد فرضية الدراسة.

وفي ضوء هذه النتائج ينبغي على كل من تونس، الجزائر، المغرب والمعنيين بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن يأخذوا في الحسبان الانشغالات التالية:

- إعادة تأهيل العنصر البشري بما يتوافق مع المستجدات العالمية ومحاولة تكوين مسيرين متخصصين وأكفاء ويد عاملة ماهرة في الميادين التي تتمتع بها تلك الدول بالميزة التنافسية ومحاولة الاستفادة من أنماط التسيير الجديدة والتكنولوجيا العالية التي تصاحب تلك الاستثمارات.

-محاولة توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ومناخ استثمار أكثر ملائمة وضرورة تحرير التبادل التجاري حيث يمكن للمتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر التأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.

- ضرورة قيام الحكومات في دول المنطقة بإحداث المزيد من الإصلاحات في القطاع المالي حيث أوضحت دراسات إمكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تطور القطاع المالي.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- إن نتائج بحثنا هذا مرهونة بالطريقة المستخدمة في القياس ومدى مصداقية البيانات المعتمد عليها والصادرة من البنك العالمي وبالفترة المدروسة، ونشير في الأخير أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام والدراسة للوصول إلى نتائج قد تفيد صانعي القرار وترشدهم إلى انتهاج أفضل السبل للوصول إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق تنمية اقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

- أولا: المراجع باللغة العربية.
 - 1- الكتب.
- 1- أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003).
- 2- أبو قحف، عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعية، 2001).
- 3- تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حسن محمود، الرياض: دار المريخ، 2006).
- 4- حسب الله محمد، أميرة، الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) (مصر: الدار الجامعية، 2005).
- 5- حسن خلف، فليح، التمويل الدولي (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004).
- 6- زاهي، الرشدان، عبد الله في اقتصاديات التعليم (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).
- 7- سولو، روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، ط2 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة النشر).
- 8- شرر، فريديريك م، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالانتشار التكنولوجي، ترجمة أو عمشة على، ط1 (الرياض: منشورات العبيكان، 2001).
- 9- صديق، عبد المجيد صالح، ديابي، علي، تعزيز تدفقات الاستثمار في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي، ط1، (جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2002).
- 10- صقر، عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة (مصر: الدار الجامعية، 2001).
- 11- عباس، علي، إدارة الأعمال الدولية، ط1 (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003).

- 12- عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006).
- 13 عبد السلام، رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2006).
- 14- عبد القادر عطية، عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة للتنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).
- 15- عبد القادر عطية، عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2 (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000).
- 16- عمران، محمد مصطفى، البلبل، على أحمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية، 1975- 1979 (أبو ظبى: صندوق النقد العربي، 2003).
- 17- لويس، جوردان، مشاركات استثمارية من أجل الرخاء بناء إدارة التحالفات الإستراتيجية-، ترجمة سعاد الصنبولي (مصر: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1996).
- 18- محمد السيد، سعيد، الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القوميـة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1986).
- 19- محمد السيد، سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1978).
- 20- محمود عبد العزيز، سمير، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1 (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001).
- 21- مدحت مصطفى، محمد، عبد الظاهر أحمد، سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية (مصر: مكتبة الإشعاع الفنية، 1999).
- 22- معروف، موشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1 عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005.
- 23- ناجي حسن خليفة، محمد، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم (القاهرة: مطبعة العمر انية للأوفست، 2001).

- 2- الدوريات والمجلات.
- 1- آدم، محمد، "التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة التمية"، **مجلة النبأ**، العدد 22 (بيروت، 2000).
- 2- البزري، عمر الفاروق، "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا"، مجلة التعاون الصناعي، العدد 86 (الرياض، 2001).
- 3- باركر، مشتاق، "الاستثمار المباشر الأجنبي وتجربة الشرق الأوسط"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 8 (الرياض: مركز النشر الاقتصادي، 1998).
- 4- بريتشيت، لانت، "البحث مستمر"، مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2006).
- 5- خضر، حسان، "الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 32 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004).
- 6- زاغا، روبيرتو، "إعادة النظر في النمو"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2001).
- 7- عاطف حسين، النقلي، "أثر تحويل الاستثمارات الأجنبية"، على تفاقم المديونية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 5 (السعودية، 1988).
- 8- عايض العتيبي، مسعف، "دور الاستثمار في نقل التقنية"، **مجلة النشرة** الصناعية، العدد 157 (الرياص، بدون سنة النشر).
- 9- محمد خليل عطية، خليل، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتتمية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 (القاهرة، 1995).
- 10- وقواق، عبد الإله، "الاستثمار في المغرب"، نشرة التنمية، العدد 8، ديسمبر، 2001.
- 11- مكتب صباح لخدمة المستثمرين "دليل الاستثمار في الجزائر عام 2006" (الجزائر: مطبعة حسناوي، نوفمبر 2006).

- 3- الملتقيات والمحاضرات.
- 1- الشوربجي، مجدي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في الملتقي العلمي الدولي الثاني، 14-15 نوفمبر، الجزائر، 2005.
- 2- بابكر، مصطفى، "تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 جانفى، 2004.
- 3- يوسف، درديرة صالح، "لمن تشجيع الاستثمار وأهم الحوافز في الجماهيرية العظمى ودول أخرى"، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي، طرابلس، 2006.

4- التقارير.

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي . 2000
- 2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2003.
- 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوى . 2004
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوى 2005.
 - 5- البنك المركزي المغربي، التقرير السنوى 2005.
 - 6- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد . 2005
- 7- الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار، تقرير 2006.
 - 8- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التقرير السنوى 2001.
 - 9- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التقرير السنوى 2005.
- 10 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2006.
- 11- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية، لجنة الاستثمار والتكنولوجيا، الدورة الثامنة، الاستثمار الأجنبي المباشر، جنيف 2004.

- 5- الرسائل الجامعية.
- 1- صواليلي، صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006).
- 2- بابا، عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع التخطيط (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004).
- 3- عز الدين محمد طه، عقيلة، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990).
- 4- فارس، فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004).
- 5- قويدري، محمد، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005).

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية.

1- Ouvrages.

- 1- AGHION, Philippe, HOWIT, Peter, **Théorie de la Croissance Endogène** (paris Dunod, 2000).
- 2- ARROUS, Jean, Les théories de la croissance, La pensée économique contemporaine (Editions du seuil, 1999).
- 3- BENFREHA, Noureddine, Les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie (Alger : Edition Dhleb, 1999).
- 4- BENICHI, Regis, NOUSCHI Marc, La croissance au XIXème et XXème siècle, 2ème Edition (Paris : Edition Marketing, 1990).
- 5- BOURBONNAIS, Regis, Econométrie, (Paris: Dunod, 2002).
- 6- BRASSEUL, Jacque, **Introduction à l'économie du développement** (Paris : Armond Colin Edition, 1993).

- 7- CHESNAIS, François, **La mondialisation du capital** (Paris : Editions Syrosscolle, 1994).
- 8- GUERRAOUI Driss, RICHT, Xavier, Les Investissements Directs Etrangers (Paris: L'harmattan, 1997).
- 9- J.BARRO, Robert, Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays (paris : Economica, 2002).
- 10-MUCCHELLI, Jean Louis, **Relations économiques internationales** (Paris : Editions Hachette, 1994).

2- Revues.

- 1- AGOSIN, M.R and R. Mayer, "Foreign Investissment in Developing Countries. Does it Crowd in Domestic Investment", **Discussion Paper**, N° 146 (New york: UNCTAD Februry 2000).
- 2- ALAYA, Marouane, "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané", **LES Cahiers de L'IRD** (Paris : AUF, Septembre 2006).
- 3- BLOMSTRÔM, M, and KOKKO, "The Impact of Foreign Investment on Host Hountries Arew" **Working Paper**, (Washington: Policy Research, December 1996).
- 4- BOUKLIA, Hassan Rafik, ZATLA, Najat, "Investissements directs étrangers, croissance et convergence: une approche empirique", Les Cahiers du CREAD, N° 46 (Alger: ANEP, 1998).
- 5- GHURA, D, "Privat Investment and Endogenous Growth, Evidence from Cameroun", **Working paper**, N°165 (Washington: IMF, December 1997).
- 6- NGOWATTANA, Somak, "Bénéfices inégaux des IDE", Cahiers de recherche EURISCO, N°2005-11 (Université Paris Dauphine, 2005).
- 7- Richardson, "Globalisation and Linkages Macro structural challenges and opportunities, **Working Paper**, N° 181 OCDE/GD (Paris : OCDE, 1997).

3-Rapports.

- 1- CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement Algérie** (New York et Genève: CNUCED, Décembre 2003).
- 2- CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement Maroc** (New York et Genève: CNUCED, Janvier 2007).
- 3- CNUCED, Manuel de statistiques, TD/Stat. 29, 2004.
- 4- FMI, Tunisie mis à jour de l'évaluation de la stabilité du système financier, Rapport N°6, 1448, Décembre 2006.
- 5- IMF, Algeria stastical Appendix, Report N°04/95, March 2007.
- 6- UNCTAD, World Investment, Repport 2006.

4-Thèses.

- 1- CHERIZARD, Réal, **Investissement Direct Etranger (IDE) et Croissance** (1980-1999). Cas de quelques pays de la Caraïbe, Rapport présenté en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en Sciences Economiques (Université de Montréal : Département des Sciences Economiques, 2004).
- 2- ZAKANE, Ahmed, **Dépenses publiques productives**, **Croissance à long terme et Politique Economique. Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de L'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques (Université d'Alger: Facultés des Sciences économiques et Sciences de Gestion, 2003).

5- Sites Internet.

- 1- www.arab-api.org
- 2- www.fma.org
- 3- www.fmi.org
 4- www.investtunisia.com
 5- www.isdb.org
 6- www.unctad.org
 7- www.worldbank.org

قائمة الملاحق

أولا: الملاحق الخاصة بتونس ملحق رقم 01: جدول البيانات الخاص بتونس في الفترة 1991-2005

Années	C r	Crédit	Dépense	Energer	Epargne	Export	ID	IDE	Intérêt	КН	\mathbf{M}_2	Ouvert	Taux c	Taxe c	TELE	Uk bain
1991	1.8585	53.7573	6.02700	67690	21.0337	40.3660	24.0448	0.9595	7.3910	45.8856	47.6462	85.6860	0.9246	28.3980	39.9061	59.9800
1992	5.6255	66.1703	5.7500	70200	22.2643	39.5350	27.2045	3.3926	7.4110	48.5982	44.7857	86.0001	0.8844	28.8539	44.1522	60.3600
1993	0.2127	67.1804	5.9800	61560	21.7193	40.4460	28.1136	3.8463	10.5000	53.2037	44.8712	88.4190	1.0037	27.5797	48.6707	60.7400
1994	1.3291	67.5440	6.2200	58770	21.7045	44.8620	27.0567	2.7635	8.2250	56.8054	44.5726	92.8044	1.0116	26.6684	53.7982	61.1200
1995	0.7280	68.4320	6.4800	5718	20.7949	44.6510	24.1658	1.4660	5.9500	60.4319	44.3500	93.7145	0.9457	27.6426	58.2463	61.5000
1996	5.5924	63.2367	6.3300	36070	23.5122	42.1160	23.1943	1.2168	8.8770	64.6458	43.6573	85.7204	0.9734	25.5013	64.3545	61.8800
1997	4.0026	64.7132	7.3300	67340	23.5122	43.761	24.6567	1.7944	7.8000	68.4398	45.8153	89.9920	1.1059	14.3117	70.9990	62.2500
1998	3.4556	65.9310	7.5690	71150	23.9824	43.0480	24.8671	3.2800	6.9400	72.9481	46.9171	89.4427	1.1387	13.3803	80.5910	62.6400
1999	4.6790	65.6015	6.9180	70910	23.5533	42.5610	25.4446	1.6821	10.4500	72.7710	48.1948	87.2903	1.1862	11.9704	89.9312	63.0200
2000	3.5173	66.2520	6.8410	69690	24.0588	44.1570	25.9759	3.8686	9.5300	75.0821	51.8840	92.7320	1.3707	10.6502	99.8725	63.4000
2001	3.7304	67.9047	6.8500	68860	23.7020	47.1750	26.2257	2.2881	13.3100	77.1462	54.0032	99.9399	1.4387	10.2485	109.3970	63.7800
2002	0.5283	68.5025	6.3730	67060	23.3356	44.8320	25.4216	3.7763	10.7200	78.5480	55.7413	94.7427	1.4217	8.7276	117.3692	64.1600
2003	4.9393	66.7295	7.4880	64520	21.3994	43.8140	23.4022	2.1645	10.7800	77.0177	54.6148	91.5010	12884	7.5986	118.2797	64.5400
2004	5.0500	65.3506	7.4500	68050	21.2303	46.9231	22.5883	2.1094	8.9800	81.3000	54.6871	96.7844	1.2454	7.2561	121.1721	64.9200
2005	3.2208	65.6070	7.2610	68050	20.7302	47.9933	22.6061	2.5205	10.2400	83.8570	57.2552	98.6308	1.2974	6.6143	125.3843	65.3080

المصدر: البنك العالمي، WDI، 2004، 7006.

معدل النمو الاقتصادي للفرد :Cr

نفقات التعليم كنسبة من (ن.م.ا) Dépense: deducation= قروض ممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من (ن.م.ا)

Energer: إنتاج الطاقة المعادل Export=(الصادرات كنسبة من (ن.م.ا) الصادرات كنسبة من (ن.م.ا) الاستثمار المحلى كنسبة من (ن.م.ا)

عدد المشتركين في الهاتف لكل 1000نسمة : TELE: المشتركين الهاتف الله الله المباشر كنسبة من (ن.م.)

سعر الفائدة الحقيقي: Intérêt

KH: معدل التمدرس الخام على المستوى الثانوي M_2 : الكتلة النقدية تساوى النقود زائد أشباه النقود

درجة انفتاح الاقتصاد يساوي الصادرات زائد الواردات/(ن.م.١). Ouvert

معدل سعر صرف العملة بالدولار الأمريكي :Taux c

حواجز التجارة الخارجية :Tax c

الادخار المحلي كنسبة من (ن.م.ا) EPARGNE: الادخار المحلي كنسبة من إجمالي السكان

ملحق رقم 02: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 1991-2005، 1993-2005

Dependent Variable: CR Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 18:40 Sample: 1991 2005 Included observations: 15 Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. KΗ 0.159379 0.081004 1.967553 0.0775 ID -0.024836 0.506284 -0.049055 0.9618 **IDE** -0.794081 0.851544 -0.932519 0.3730 **EXPORT** -0.657686 0.327818 -2.006254 0.0726 23.78849 16.92530 1.405499 0.1902 С R-squared 0.347786 Mean dependent var 3.231300 Adjusted R-squared S.D. dependent var 1.866846 0.086901 S.É. of regression 1.783887 Sum squared resid 31.82255 F-statistic 1.671362 Durbin-Watson stat 2.990691 Prob(F-statistic) 0.232231

Dependent Variable: CR

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:03

Sample: 1993 2005 Included observations: 13

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

OUVERTORDAN		NOL LEANGI	NL.	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KH	0.173495	0.066193	2.621041	0.0306
ID	0.034139	0.380201	0.089792	0.9307
IDE	-1.345868	0.580210	-2.319622	0.0489
EXPORT	-0.495960	0.238029	-2.083615	0.0707
С	15.37626	13.99397	1.098778	0.3038
R-squared	0.680596	Mean deper	ndent var	3.152731
Adjusted R-squared	0.520894	S.D. depend	dent var	1.850553
S.E. of regression	1.280907	Sum square		13.12578
F-statistic	4.602293	Durbin-Wats	son stat	2.848153
Prob(F-statistic)	0.031900			

ملحق رقم 03: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1999

Dependent Variable: KH

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 18:46

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

OC VEICE ORDA		1100 01 / 1110	1-	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.748451	0.948617	0.788991	0.4484
DEPENSE	3.434291	2.265789	1.515715	0.1605
URBAN	6.631245	4.256995	1.557729	0.1504
TELE	-0.034710	0.220918	-0.157116	0.8783
С	-369.6737	241.3028	-1.531991	0.1565
R-squared	0.960052	Mean deper	ndent var	67.77870
Adjusted R-squared	0.944073	S.D. depend	dent var	12.18805
S.E. of regression	2.882329	Sum square	d resid	83.07819
F-statistic	60.14292	Durbin-Wats	son stat	0.834309
Prob(F-statistic)	0.000001			

Dependent Variable: KH

Method: Two-Stage Least Squares

Date: 04/18/07 Time: 19:11

Sample: 1991 1999 Included observations: 9

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

OUVERT UNDAN	N ILLL DLFL	NOL LEANGI	NL.	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.128203	0.245171	0.522912	0.6287
DEPENSE	2.225606	0.796078	2.795713	0.0490
URBAN	12.14119	1.647635	7.368860	0.0018
TELE	-0.229248	0.098235	-2.333665	0.0799
С	-687.0119	94.39029	-7.278417	0.0019
R-squared	0.997362	Mean deper		60.41439
Adjusted R-squared	0.994724	S.D. depend	dent var	10.04875
S.E. of regression	0.729884	Sum square	d resid	2.130920
F-statistic	378.0940	Durbin-Wats	son stat	3.468329
Prob(F-statistic)	0.000021			

ملحق رقم 04: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين 1991-2005، 1992-2005

Dependent Variable: EXPORT Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 18:48 Sample: 1991 2005

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-0.803569	0.639280	-1.256990	0.2348
TAXC	-0.024259	0.141158	-0.171859	0.8667
TAUXC	9.551469	7.152461	1.335410	0.2087
С	35.17581	9.894554	3.555068	0.0045
R-squared	0.556424	Mean deper	ndent var	43.74936
Adjusted R-squared	0.435449	S.D. depend	dent var	2.505769
S.E. of regression	1.882750	Sum square	d resid	38.99222
F-statistic	4.679972	Durbin-Wats	son stat	1.229530
Prob(F-statistic)	0.024232			

Dependent Variable: EXPORT Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:15 Sample: 1992 2005 Included observations: 14

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-1.276636	0.693192	-1.841677	0.0953
TAXC	0.037915	0.143018	0.265106	0.7963
TAUXC	11.51614	7.046898	1.634214	0.1333
C	33.25654	9.669932	3.439170	0.0063
R-squared	0.559851	Mean dependent var		43.99103
Adjusted R-squared	0.427806	S.D. dependent var		2.412141
S.E. of regression	1.824628	Sum squared resid		33.29269
F-statistic	4.490555	Durbin-Watson stat		1.577859
Prob(F-statistic)	0.030485			

ملحق رقم 05: نتائج تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين 1991-2005، 1993-2005

Dependent Variable: IDE

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:00 Sample: 1991 2005

Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.435154	0.289507	-1.503088	0.1671
KH	0.030062	0.052242	0.575437	0.5791
ENERGER	0.000131	0.000103	1.272588	0.2351
M2	-0.046236	0.126619	-0.365160	0.7234
OUVERT	-0.010300	0.123325	-0.083516	0.9353
С	-3.605206	10.74276	-0.335594	0.7449
R-squared	0.165718	Mean deper	ndent var	2.475240
Adjusted R-squared	-0.297772	S.D. depend	dent var	0.976367
S.E. of regression	1.112275	Sum square	11.13440	
F-statistic	0.611042	Durbin-Wats	2.201525	
Prob(F-statistic)	0.694789			

Dependent Variable: IDE

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:16

Sample: 1993 2005 Included observations: 13

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

00121110110711			·-	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.334125	0.148763	-2.246016	0.0595
KH	-0.110231	0.074058	-1.488450	0.1802
ENERGER	0.000172	7.10E-05	2.416575	0.0463
M2	0.208064	0.107749	1.930996	0.0948
OUVERT	-0.055738	0.068322	-0.815811	0.4415
С	-5.106605	6.772027	-0.754073	0.4754
R-squared	0.747913	Mean deper	ndent var	2.521269
Adjusted R-squared	0.567850	S.D. dependent var		0.921029
S.E. of regression	0.605467	Sum squared resid		2.566130
F-statistic	4.192645	Durbin-Wats	son stat	3.627278
Prob(F-statistic)	0.044067			

ملحق رقم 06: نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1999

Dependent Variable: ID
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 04/18/07 Time: 19:02
Sample: 1991 2005
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2
OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic
IDE 0.760505 0.651743 1.166878 0.
CR -0.433385 0.306350 -1.414673 0.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.760505	0.651743	1.166878	0.2732
CR	-0.433385	0.306350	-1.414673	0.1908
CREDIT	-0.011372	0.151349	-0.075135	0.9418
INTERET	0.006570	0.238827	0.027509	0.9787
EPARGNE	0.420911	0.396470	1.061645	0.3161
С	15.75757	11.95076	1.318541	0.2199
R-squared	0.438735	Mean deper		24.99786
Adjusted R-squared	0.126922	S.D. depend	dent var	1.705428
S.E. of regression	1.593529	Sum squared resid		22.85402
F-statistic	1.578709	Durbin-Wats	1.803210	
Prob(F-statistic)	0.259703			

Dependent Variable: ID

Method: Two-Stage Least Squares

Date: 04/18/07 Time: 19:13 Sample: 1991 1999

Included observations: 9

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

monument not. C min	-KLI CKLDII	TANC TAUX	CLINENGER	\ IVIZ
OUVERT URBAI	N TELE DEPE	NSE EPARGI	ΝE	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	1.243482	0.321444	3.868421	0.0306
CR	0.160434	0.205932	0.779063	0.4927
CREDIT	0.033316	0.077259	0.431221	0.6954
INTERET	0.413031	0.193693	2.132406	0.1227
EPARGNE	-0.741670	0.366721	-2.022436	0.1363
С	33.22889	7.843579	4.236445	0.0241
R-squared	0.917644	Mean deper	ndent var	25.41646
Adjusted R-squared	0.780383	S.D. dependent var		1.674271
S.E. of regression	0.784618	Sum square	d resid	1.846878
F-statistic	6.685417	Durbin-Wats	son stat	2.987427
Prob(F-statistic)	0.074387			

ثانيا: الملاحق الخاصة بالجزائر ملحق رقم 07: جدول البيانات الخاص بالجزائر في الفترة 1991-2005

Années	C r	Crédit	Dépense	Energer	Epargne	Export	ID	IDE	Intérêt	KH	\mathbf{M}_2	Ouvert	Taux c	Taxe c	TELE	Uk bain
1991	-3.6027	38.5846	5.09900	104559	37.3593	29.1178	25.8614	0.0255	-5.0460	60.6057	44.8827	54.0548	18.4728	17.8960	34.0696	52.88
1992	-0.6035	7.2548	5.9800	107368	32.2075	25.3196	27.0749	0.0625	-4.7520	60.7768	45.0296	48.9194	21.8360	17.3520	36.2458	53.66
1993	-4.3014	6.6177	6.5300	109171	27.7358	21.7839	27.0068	0.0000	-4.458	61.8878	50.5320	45.6534	23.3454	16.8080	39.3281	54.44
1994	-2.9648	6.4891	5.7300	109967	26.5571	22.5307	28.4009	0.0000	-10.1316	61.9398	46.3452	45.6696	35.0585	16.8192	40.4670	55.22
1995	1.8380	5.1993	5.4300	105228	28.1071	26.1948	29.1369	0.0000	-7.4485	62.4990	38.5328	52.2485	47.6627	18.4706	41.6089	56.00
1996	2.3425	5.3759	4.7800	111968	31.4188	29.7604	24.9307	0.5752	-4.0492	63.3035	33.4676	58.7567	54.7489	15.4923	44.4474	56.76
1997	-0.4352	3.9325	5.6400	118250	32.2219	30.9063	24.6560	0.5397	5.1383	64.5740	36.2340	54.8510	57.7073	12.6467	47.9576	57.52
1998	3.6176	4.6438	5.4200	127887	27.0769	22.5784	26.6060	1.2588	14.5878	65.8260	42.7322	45.0945	58.7389	16.3969	49.8694	58.28
1999	1.7726	5.5067	5.2090	133665	31.3565	26.8089	26.0415	0.5997	-0.7725	65.1759	43.5521	50.4928	66.5389	14.0492	53.2752	59.04
2000	0.7561	6.11.46	4.9910	144363	44.0840	41.1754	22.4881	0.7994	-11.7162	68.4490	38.9043	52.7102	75.2597	8.9227	57.8183	59.80
2001	1.1030	6.8420	4.7730	149629	41.6304	36.2480	22.7146	2.0172	8.7267	71.6163	44.0959	54.5378	77.2150	10.9283	60.8135	60.50
2002	3.1372	12.3210	4.5550	144330	40.4102	35.0762	24.7390	1.8667	6.4703	74.9817	54.0094	59.1967	79.6819	12.9455	62.1363	61.20
2003	5.2793	11.1554	3.8460	150662	44.8645	38.2665	24.0317	0.9318	-0.2989	77.6196	58.1986	56.3665	77.3950	11.3680	67.3765	61.90
2004	3.6009	10.9929	3.6280	163271	47.6880	40.0719	24.1060	1.0378	-2.3767	80.6686	56.7316	58.8703	72.0606	10.824	76.8599	62.60
2005	3.7095	11.7772	2.9000	165728	54.1299	47.6158	23.8092	1.0574	-7.0116	83.0649	51.3873	59.8286	73.2763	13.0000	78.2862	63.30
													7 2004 1		de N	

المصدر: البنك العالمي، WDI، 2004، 7006.

معدل النمو الاقتصادي للفرد :Cr

نفقات التعليم كنسبة من (ن.م.ا) Dépense: deducation= قروض ممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من (ن.م.ا)

انتاج الطاقة المعادل Export=(ن.م.۱) الصادرات كنسبة من (ن.م.۱) التثمار المحلى كنسبة من (ن.م.۱)

عدد المشتركين في الهاتف لكل 1000نسمة : TELE: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من (ن.م.)

سعر الفائدة الحقيقي: Intérêt

KH: معدل التمدرس الخام على المستوى الثانوي M_2 الكتلة النقدية تساوي النقود زائد أشباه النقود

درجة انفتاح الاقتصاد يساوي الصادرات زائد الواردات/(ن.م.١). Ouvert

معدل سعر صرف العملة بالدولار الأمريكي :Taux c

حواجز التجارة الخارجية :Tax c

الادخار المحلي كنسبة من (ن.م.۱) EPARGNE: الادخار المحلي كنسبة من إجمالي السكان

ملحق رقم 08: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 1991-2005، 1991-2000

Dependent Variable: CR

Method: Two-Stage Least Squares

Date: 04/25/07 Time: 23:58

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KH	0.069463	0.221730	0.313276	0.7605
ID	1.036167	0.815650	1.270357	0.2327
IDE	3.377298	1.838339	1.837147	0.0960
EXPORT	0.208315	0.264245	0.788342	0.4488
С	-39.08144	21.16018	-1.846933	0.0945
R-squared	0.560632	Mean deper	ndent var	1.016607
Adjusted R-squared	0.384885	S.D. depend	dent var	2.886492
S.E. of regression	2.263855	Sum squared resid		51.25039
F-statistic	3.920586	Durbin-Wats	son stat	1.664266
Prob(F-statistic)	0.036276			

Dependent Variable: CR

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:03

Sample: 1991 2000 Included observations: 10

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT	URBAN TELE	DEPENSE I	EPARGNE	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KH	-0.451991	0.546843	-0.826546	0.4461
ID	1.696408	0.667761	2.540444	0.0519
IDE	8.827689	2.961715	2.980601	0.0308
EXPORT	0.482013	0.235410	2.047546	0.0959
C	-32.65557	32.43958	-1.006658	0.3603
R-squared	0.797884	Mean depe	ndent var	-0.158080
Adjusted R-squared	0.636191	S.D. dependent var		2.712965
S.E. of regression	1.636368	Sum squared resid		13.38851
F-statistic	4.934560	Durbin-Wa	tson stat	2.319437
Prob(F-statistic)	0.054999			

ملحق رقم 90: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين 1991-2001 الفترتين 1991-2001

Dependent Variable: KH Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:00 Sample: 1991 2005 Included observations: 15 Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE Coefficient Variable Std. Error t-Statistic Prob. IDE 0.802214 1.094511 0.732943 0.4804 DEPENSE -1.498254 -1.302261 0.869185 0.1650 URBAN -1.187957 0.707176 -1.679860 0.1239 TELE 0.693405 0.166218 4.171673 0.0019 С 106.6949 32.75478 3.257384 0.0086 R-squared 0.974572 Mean dependent var 68.19924 Adjusted R-squared S.D. dependent var 7.555045 0.964401 S.E. of regression Sum squared resid 1.425456 20.31924 F-statistic 95.67616 **Durbin-Watson stat** 1.482041 Prob(F-statistic) 0.000000

Dependent Variable: KH

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:06

Sample: 1991 2001 Included observations: 11

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT UNDAN	N ILLL DEFE	NOL LEANGI	NL.	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	1.653231	0.565007	2.926034	0.0264
DEPENSE	-0.141536	0.427251	-0.331272	0.7517
URBAN	-1.071832	0.477508	-2.244634	0.0659
TELE	0.574292	0.146389	3.923051	0.0078
С	98.52418	21.34260	4.616315	0.0036
R-squared	0.982883	Mean deper	ndent var	64.24125
Adjusted R-squared	0.971471	S.D. dependent var		3.399443
S.E. of regression	0.574180	Sum square	d resid	1.978097
F-statistic	86.13127	Durbin-Wats	son stat	1.873791
Prob(F-statistic)	0.000020			

ملحق رقم 10: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1999

Dependent Variable: ID Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:01 Sample: 1991 2005 Included observations: 15 Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 **OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE** Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. IDE -1.705961 1.574107 -1.083764 0.3066 0.207792 CR 0.328643 1.581600 0.1482 0.864920 **CREDIT** 0.4095 0.045987 0.053169 INTERET -0.008883 0.105045 -0.084563 0.9345 0.089995 **EPARGNE** -1.969164 0.0805 -0.177215 С 32.34028 2.104526 15.36702 0.0000 25.44025 R-squared 0.735110 Mean dependent var Adjusted R-squared S.D. dependent var 0.587950 1.952837 S.E. of regression Sum squared resid 14.14246 1.253549 F-statistic 5.365146 **Durbin-Watson stat** 1.623097 Prob(F-statistic) 0.014640

Dependent Variable: ID

Method: Two-Stage Least Squares

Date: 04/26/07 Time: 00:09

Sample: 1991 1999 Included observations: 9

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-4.806620	1.798628	-2.672381	0.0755
CR	0.412478	0.153475	2.687590	0.0746
CREDIT	0.093710	0.037722	2.484249	0.0889
INTERET	0.090302	0.083333	1.083630	0.3578
EPARGNE	-0.481620	0.107887	-4.464109	0.0209
С	42.34133	3.215693	13.16710	0.0009
R-squared	0.921164	Mean deper	ndent var	26.63501
Adjusted R-squared	0.789769	S.D. depend	dent var	1.478271
S.E. of regression	0.677801	Sum squared resid		1.378241
F-statistic	7.010691	Durbin-Watson stat		2.074260
Prob(F-statistic)	0.069900			

ملحق رقم 11: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1996

Dependent Variable: EXPORT Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:02 Sample: 1991 2005 Included observations: 15 Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 **OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE** Coefficient Variable Std. Error t-Statistic Prob. IDE -1.477611 4.125920 -0.358129 0.7270 **TAXC** 0.0841 -1.624972 0.855617 -1.899180 TAUXC 0.108164 0.158355 0.683050 0.5087 2.703525 С 49.74866 18.40141 0.0205 R-squared 0.633722 Mean dependent var 31.56364 Adjusted R-squared 0.533828 S.D. dependent var 7.836342 Sum squared resid S.E. of regression 314.8947 5.350401 F-statistic **Durbin-Watson stat** 6.372185 0.784174 Prob(F-statistic) 0.009210

Dependent Variable: EXPORT Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:15

Sample: 1991 1996 Included observations: 6

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OU VEIX I OIXD/II		INOL LI AINO	_	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	26.29371	6.122660	4.294490	0.0502
TAXC	3.809764	1.106496	3.443087	0.0750
TAUXC	-0.095785	0.063215	-1.515222	0.2689
С	-39.20917	18.91448	-2.072972	0.1739
R-squared	0.913074	Mean deper	ndent var	25.78453
Adjusted R-squared	0.782685	S.D. depend	S.D. dependent var	
S.E. of regression	1.530506	Sum square	d resid	4.684898
F-statistic	7.002680	Durbin-Wats	son stat	2.416658
Prob(F-statistic)	0.127513			

ملحق رقم 12: تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين 1991-2005، 1991-1998

Dependent Variable: IDE Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:02

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

0012110121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.171828	0.103418	1.661484	0.1310
KH	-0.201136	0.128086	-1.570320	0.1508
ENERGER	5.79E-05	2.80E-05	2.066377	0.0688
M2	0.042081	0.042944	0.979898	0.3527
OUVERT	0.053953	0.054183	0.995745	0.3454
С	1.954318	2.749191	0.710870	0.4952
R-squared	0.534015	Mean deper	ndent var	0.718087
Adjusted R-squared	0.275134	S.D. depend	lent var	0.659623
S.E. of regression	0.561596	Sum squared resid		2.838515
F-statistic	2.993944	Durbin-Wats	1.948858	
Prob(F-statistic)	0.072850			

Dependent Variable: IDE

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/26/07 Time: 00:18

Sample: 1991 1998 Included observations: 8

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAIN TELE DEPENSE EPARGINE					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
CR	0.080520	0.020439	3.939522	0.0588	
KH	-0.009093	0.064248	-0.141535	0.9004	
ENERGER	5.77E-05	1.23E-05	4.708868	0.0423	
M2	0.054176	0.023002	2.355324	0.1427	
OUVERT	0.057994	0.018139	3.197240	0.0855	
С	-10.75537	4.251113	-2.530012	0.1271	
R-squared	0.992723	Mean deper	ndent var	0.307712	
Adjusted R-squared	0.974531	S.D. depend	dent var	0.455721	
S.E. of regression	0.072728	Sum square	d resid	0.010579	
F-statistic	54.56917	Durbin-Wats	son stat	2.854138	
Prob(F-statistic)	0.018093				

ثالثا: الملاحق الخاصة بالمغرب ملحق رقم 13: جدول البيانات الخاص بالمغرب في الفترة 1991-2005

Années	C r	Crédit	Dépense	Energer	Epargne	Export	ID	IDE	Intérêt	КН	\mathbf{M}_2	Ouvert	Taux c	Taxe c	TELE	Uk bain
1991	4.7045	37.3658	5.0120	836.0000	18.1850	24.1111	22.2244	1.1405	2.3184	35.1683	51.3479	53.8730	8.7065	18.4213	19.8641	49.1000
1992	-6.0030	41.9054	5.5800	816.0000	16.7914	25.0752	22.3802	1.4849	-4.2487	36.1708	57.7575	56.8606	8.5378	17.6295	25.5998	49.8000
1993	-3.0435	44.3454	5.7000	789.0000	16.7098	26.0655	22.7583	1.8338	-3.5191	37.3510	61.1203	58.1318	9.2987	16.3898	31.7235	50.5000
1994	8.0935	43.0094	5.3500	849.0000	15.4900	24.8918	20.7286	1.8152	8.3125	37.8811	59.4987	55.7867	9.2027	16.4783	38.6212	51.2000
1995	-7.6459	47.9489	5.6000	831.0000	14.1247	27.4193	21.4363	0.2801	-7.3684	38.5134	64.0318	61.5038	8.5402	16.1839	42.3723	51.9000
1996	10.9359	45.9914	5.1300	877.0000	15.6783	26.2813	19.3965	0.2086	-1.0091	39.0901	60.3270	55.9268	8.7158	14.0000	44.4615	52.5400
1997	-3.3438	47.7690	4.8800	842.0000	16.9324	28.4610	20.6652	0.0107	-1.9213	39.0272	67.4972	60.2645	9.5271	15.8604	47.2609	53.1800
1998	6.44.57	491350	5.9710	765.0000	17.5681	27.8368	22.0169	0.0331	13.0939	37.7296	69.1665	59.7360	9.6044	16.1762	50.3157	53.8200
1999	-1.2204	53.7681	6.0710	615.0000	18.8174	30.1401	23.6972	0.0075	12.8882	37.0894	74.4943	64.0687	9.8044	15.9055	52.7873	54.4600
2000	-0.1959	56.6433	6.3980	571.0000	17.1355	31.3560	24.1164	0.6622	11.6144	38.7260	79.4406	68.9667	10.6250	15.9800	49.6429	55.1000
2001	5.0835	54.4675	6.2270	584.0000	19.3607	32.9362	22.2804	0.4243	11.2779	40.3482	81.7845	69.1810	11.3029	16.0208	40.8411	55.8200
2002	2.0122	54.4366	6.4920	588.0000	19.4105	33.7967	22.9125	0.2193	12.4501	42.3125	86.6691	68.9616	11.0205	13.2769	38.0341	56.5400
2003	4.3171	55.9266	6.4190	637.0000	19.943	32.4922	23.9575	5.2785	12.6324	44.2876	88.4255	69.1382	9.5743	11.9424	42.3132	57.2600
2004	0.7150	56.6920	6.3180	659.0000	18.3103	33.2182	24.5864	1.5731	9.8959	47.5826	90.4691	73.1707	8.8680	11.4303	43.8768	57.9800
2005	0.5549	62.1538	6.7470	676.0000	19.1292	363385	25.2750	3.0057	9.9000	49.9011	97.3719	79.2599	8.8650	11.4545	44.4561	58.7000

المصدر: البنك العالمي، WDI، 2004، 7006.

معدل النمو الاقتصادي للفرد :Cr

Dépense: deducation= (ن.م.١) من التعليم كنسبة من (ن.م.١) Crédit: (ن.م.١)

Energer: إنتاج الطاقة المعادل التاج الطاقة المعادل الصادرات كنسبة من (ن.م.ا) (ID: (المستثمار المحلى كنسبة من (ن.م.ا)

عدد المشتركين في الهاتف لكل 1000نسمة : TELE: المشتثمار الأجنبي المباشر كنسبة من (ن.م.)

سعر الفائدة الحقيقي: Intérêt

KH: معدل التمدرس الخام على المستوى الثانوي \mathbf{M}_2 الكتلة النقدية تساوي النقود زائد أشباه النقود

درجة انفتاح الاقتصاد يساوي الصادرات زائد الواردات/(ن.م.ا).Ouvert

معدل سعر صرف العملة بالدولار الأمريكي :Taux c

حواجز التجارة الخارجية :Tax c

الادخار المحلي كنسبة من (ن.م.ا) EPARGNE: الادخار المحلي كنسبة من إجمالي السكان

ملحق رقم 14: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 1991-2005، 1998-2005

Dependent Variable: CR

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:35

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

OUVERNI ONDANI TELE DEI ENGE EL ANCONE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KH	-0.204810	0.880780	-0.232532	0.8208
ID	-2.659287	1.621006	-1.640516	0.1319
IDE	1.448830	1.882583	0.769597	0.4593
EXPORT	0.826631	1.035565	0.798242	0.4433
С	43.62756	33.03276	1.320736	0.2160
R-squared	0.200317	Mean deper	ndent var	1.427320
Adjusted R-squared	-0.119556	S.D. depend	dent var	5.237463
S.E. of regression	5.541712	Sum square	d resid	307.1057
F-statistic	0.713378	Durbin-Wats	son stat	3.134771
Prob(F-statistic)	0.601417			

Dependent Variable: CR

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:44

Sample: 1998 2005 Included observations: 8

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN	N TELE DEPENSE EPARGNE			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KH	0.417866	0.197857	2.111960	0.1251
ID	-3.072456	0.525440	-5.847396	0.0100
IDE	0.718397	0.296826	2.420265	0.0941
EXPORT	-0.386420	0.300780	-1.284726	0.2891
С	68.54809	10.48756	6.536133	0.0073
R-squared	0.932936	Mean deper	ndent var	2.214012
Adjusted R-squared	0.843516	S.D. depend	dent var	2.757002
S.E. of regression	1.090615	Sum square	d resid	3.568322
F-statistic	10.43328	Durbin-Wats	son stat	2.328743
Prob(F-statistic)	0.041672			

ملحق رقم 15: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين 1991-2003، 1991-2003

Dependent Variable: KH

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:37

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

	– – – . –			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.843700	0.523064	1.612995	0.1378
DEPENSE	-2.216133	1.537021	-1.441836	0.1799
URBAN	1.626208	0.370157	4.393299	0.0013
TELE	-0.100938	0.084239	-1.198227	0.2585
C	-31.41495	12.21344	-2.572161	0.0278
R-squared	0.864149	Mean deper	ndent var	40.07859
Adjusted R-squared	0.809808	S.D. depend	dent var	4.209140
S.E. of regression	1.835649	Sum square	ed resid	33.69606
F-statistic	16.23563	Durbin-Wats	son stat	1.499067
Prob(F-statistic)	0.000226			

Dependent Variable: KH

Method: Two-Stage Least Squares

Date: 04/21/07 Time: 14:07

Sample: 1991 2003 Included observations: 13

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN	BAN TELE DEPENSE EPARGNE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
IDE	0.474341	0.242918	1.952677	0.0866	
DEPENSE	-1.581071	0.901043	-1.754712	0.1174	
URBAN	1.170718	0.243697	4.803992	0.0013	
TELE	-0.064930	0.048030	-1.351871	0.2134	
С	-12.27382	8.454330	-1.451780	0.1846	
R-squared	0.878397	Mean deper	ndent var	38.74578	
Adjusted R-squared	0.817596	S.D. depend	dent var	2.452063	
S.E. of regression	1.047246	Sum square	d resid	8.773801	
F-statistic	14.41293	Durbin-Wats	son stat	1.198446	
Prob(F-statistic)	0.000995				

ملحق رقم 16: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين 1991-2005، 1991-2002

Dependent Variable: EXPORT Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/18/07 Time: 19:38

Sample: 1991 2005 Included observations: 15

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

OUVERT ORBANT TELE DET ENGE ET ARCONE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.214229	0.478917	0.447320	0.6633
TAXC	-1.278152	0.262294	-4.872973	0.0005
TAUXC	2.178909	0.563849	3.864345	0.0026
С	27.71975	7.551846	3.670592	0.0037
R-squared	0.830497	Mean deper	ndent var	29.36133
Adjusted R-squared	0.784269	S.D. depend	dent var	3.813172
S.E. of regression	1.771100	Sum square	d resid	34.50473
F-statistic	18.09479	Durbin-Wats	son stat	1.506487
Prob(F-statistic)	0.000146			

Dependent Variable: EXPORT Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/21/07 Time: 14:05

Sample: 1991 2002 Included observations: 12

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OU VEICE ORDAN		1100 01 / 11101	1-	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-1.092937	0.463930	-2.355821	0.0463
TAXC	-0.361841	0.241048	-1.501114	0.1717
TAUXC	2.622837	0.305299	8.591034	0.0000
С	9.595581	5.296572	1.811659	0.1076
R-squared	0.944571	Mean deper	ndent var	28.19758
Adjusted R-squared	0.923784	S.D. depend	dent var	3.218605
S.E. of regression	0.888565	Sum square	d resid	6.316388
F-statistic	45.44251	Durbin-Wats	son stat	2.689164
Prob(F-statistic)	0.000023			

ملحق رقم 17: تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين 1991-2005، 1991-2004

Dependent Variable: ID						
Method: Two-Stage Lo	Method: Two-Stage Least Squares					
Date: 04/18/07 Time	: 19:40					
Sample: 1991 2005						
Included observations	: 15					
Instrument list: C INTE	RET CREDIT	TAXC TAUX	C ENERGER	R M2		
OUVERT URBAN	N TELE DEPE	NSE EPARGI	ΝE			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
IDE	0.399197	0.206888	1.929529	0.0857		
CR	-0.183240	0.059655	-3.071655	0.0133		
CREDIT	0.032932	0.051226	0.642886	0.5363		
INTERET	0.116596	0.064400	1.810486	0.1037		
EPARGNE	0.169116	0.219924	0.768977	0.4616		
С	17.05272	4.284087	3.980479	0.0032		
R-squared	0.820691	Mean deper	ndent var	22.56212		
Adjusted R-squared	0.721076	S.D. depend	dent var	1.604513		
S.É. of regression 0.847396 Sum squared resid			6.462721			
F-statistic	8.394590	Durbin-Wats	son stat	1.997421		
Prob(F-statistic)	0.003345					

Dependent Variable: ID

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/21/07 Time: 14:09 Sample: 1991 2004

Included observations: 14

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

OUVERT URBAN	TELE DEPE			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.346953	0.179110	1.937093	0.0887
CR	-0.193988	0.059172	-3.278380	0.0112
CREDIT	0.001978	0.058003	0.034099	0.9736
INTERET	0.137211	0.066200	2.072661	0.0719
EPARGNE	0.150178	0.214035	0.701654	0.5028
С	18.81766	4.499205	4.182440	0.0031
R-squared	0.802375	Mean deper	ndent var	22.36834
Adjusted R-squared	0.678860	S.D. depend	lent var	1.471709
S.E. of regression	0.834006	Sum square	d resid	5.564527
F-statistic	6.709717	Durbin-Wats	son stat	2.203691
Prob(F-statistic)	0.009655			

ملحق رقم 18: تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتبن 1991-2005، 1991-2003

Dependent Variable: IDE
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 04/18/07 Time: 19:40
Sample: 1991 2005
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2
OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE Coefficient t-Statistic Prob. Variable Std. Error 0.4486 CR -0.075256 0.094985 -0.792293 KΗ 1.631908 0.1371 0.799814 0.490110 **ENERGER** -0.015449 0.014048 -1.099709 0.3000 M2 -0.090392 0.194217 -0.465419 0.6527 **OUVERT** -0.353954 0.315164 -1.123080 0.2905 С 9.609206 13.68952 0.701939 0.5005 0.362149 Mean dependent var 1.198500

C 9.609206 13.68952 0.701939 0.5005
R-squared 0.362149 Mean dependent var 1.198500
Adjusted R-squared 0.007787 S.D. dependent var 1.433744
S.E. of regression 1.428151 Sum squared resid 18.35653
F-statistic 1.098101 Durbin-Watson stat 3.064100
Prob(F-statistic) 0.424146

Dependent Variable: IDE

Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/21/07 Time: 14:23

Sample: 1991 2003 Included observations: 13

Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.102122	0.098452	-1.037277	0.3341
KH	1.236155	0.564942	2.188109	0.0649
ENERGER	-0.024118	0.015048	-1.602706	0.1530
M2	-0.188750	0.220988	-0.854120	0.4213
OUVERT	-0.448949	0.419146	-1.071104	0.3197
С	11.90365	21.66358	0.549477	0.5998
R-squared	0.478967	Mean deper	ndent var	1.030669
Adjusted R-squared	0.106800	S.D. depend	dent var	1.443556
S.E. of regression	1.364294	Sum square	d resid	13.02908
F-statistic	1.248846	Durbin-Wats	son stat	2.257897
Prob(F-statistic)	0.379972			